عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: حالة مخيم اربد

Women's Labor in the Informal Economy: The Case of Irbid Refugee Camp

إعداد

ميساء طارق علي البخيت

إشراف

الدكتور محمد فايز الطراونه

التخصص- الأنثروبولوجيا الاجتماعية

2010 /5/5م

عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: حالة مخيم اربد

Women`s Labor in the Informal Economy:
The Case of Irbid Refugee Camp

إعداد

ميساء طارق علي البخيت

بكالوريوس أنثروبولوجيا، جامعة اليرموك 2006م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

1-د. محمد فايز الطراونه........................رئيساً

2-د. عبد الخالق يوسف الختاتنه........................ عضواً

3- د. عبد الحكيم خالد الحسبان........................عضواً

4 – د. محمود محمد النعامنه........................ عضواً

المحتويات

الملخص باللغة العربية

البخيت، ميساء طارق. عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: حالة مخيم اربد.رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2010(المشرف: د. محمد فايز الطراونه)

ركزت هذه الدراسة على دور المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في مخيم اربد، وطبيعة الأعمال التي تزاولها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأهداف الرئيسية للكشف عن الدوافع والأسباب التي أدت إلى عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في مخيم إربد، إذ تم التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تم التعرف على طبيعة المسكن وحجم الأسرة، الوضع الصحي للمرأة العاملة وأسرتها، التفكك الأسري وفقد المعيل، وطبيعة الأدوار ومجالات عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد توصلت الدراسة إلى مايلي:

1- أن ظاهرة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، هي ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، جاءت كنتيجة للأوضاع الصعبة، التي تعيشها المرأة وأسرتها داخل المخيم، فالغالبية تعاني الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان ناتجتان عن تدهور وخلل في هيكلة الاقتصاد الرسمي الأردني.

2- كما وتبين أن هناك نمطين من عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، الأول وهو عمل المرأة الذاتي من خلال عملها داخل المنزل، أما النمط الثاني وهو العمل الخاص في الاقتصاد غير الرسمي مقابل أجر (لصالح الغير)، حيث أن المرأة العاملة بمثل هذا النمط يمارس عليها ضغوط واستغلال ممثله بساعات عمل طويلة، وجهد كبير، وأجور متدنية.

3- تبين أن هناك مؤسسة غير حكومية وهي(مؤسسة جايكا اليابانيـــة)، وبالتعـــاون مـــع مركز تدريب وتشغيل نساء المخيم، ذات أهداف تنموية، تشرف على مجموعة مـــن المـــشروعات الصغيرة، والتي تعمل على تدريب وتشغيل المرأة لتحسين مهاراتها وتشجيعها على دخولها ســـوق العمل، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية داخل المخيم.

4- تبين أن الغالبية العظمى من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي يتمتعن بخـــصائص اقتصادية واجتماعية متشابهه، كونهن يعشن في مخيم اربد والذي يعاني مـــن بنيـــة اقتـــصادية- اجتماعية متدنية، كما أن جميع العاملات محرومات من التأمينات الاجتماعية والصحية والقانونية.

المقدمة

إن ظاهرة تشغيل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي ليست حديثة الوجود بل هي موجودة منذ القدم، ولا تقتصر على مجتمع بعينه دون الأخر بل في جميع المجتمعات الإنسانية،وبأشكال مختلفة. لقد عملت جنباً إلى جنب مع الرجل في الأعمال التقليدية الريفية وخاصة بالزراعة إلى جانب عملها داخل المنزل، وتعد هذه الأعمال من الأعمال التي تقع تحت مسمى الاقتصاد غير الرسمي، والذي لا يتدخل فيه القطاع الرسمي الحكومي.

ومع أن الاهتمام العالمي بدراسة الاقتصاد غير الرسمي قد بدأ في أوائل السبعينات من القرن العشرين، والذي تنبه إليها العالم البريطاني كيث هارت وكانت أول دراسة انثروبولوجية في الاقتصاد غير الرسمي، نرى أن معظم الدراسات- رغم ندرتها- لم تهتم بدراسة المرأة في هذا القطاع بشكل مباشر، إذ لا نجد واحدة منها قد اهتمت وبشكل خاص بالمرأة في هذا القطاع مع أن الأفكار والبيانات الأولية، والانطباعات الشائعة، تشير إلى أن المرأة العاملة في هذا القطاع تشكل النسبة الغالبة من قوة العمل النسائية،وبشكل عام فإن الاقتصاد غير الرسمي لم يلقى الإهتمام البحثي الكافي(الاسكوا، 1989: 2).

كما انه ومن خلال ندوة أقامها المركز الثقافي الملكي بعنوان" نحو تعزيز ثقافة الإنتاج والاعتماد على الذات"، وفي ورقة عمل قدمتها مي ابو السمن بعنوان" التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة"(2008)، قد أشارت إلى أن هناك العديد من النساء العاملات ضمن الاقتصاد غير الرسمي ويعملن بشكل فردي أو جماعي. وتمثل نسبة هؤلاء النسوة أعلى من نسبة الرجال، وهي نسبة عالية تتجاوز 55%، إلا انه لا توجد إحصائيات دقيقة تدل على مثل هذه النسبة.

فالإطار النظري والذي فسر ظاهرة تشغيل المرأة بطرق مختلفة ومحدودة كان غير كافٍ لدراسة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، فقد كانت معظم الدراسات حول عملها في الاقتصاد غير الرسمي، تركز على المرأة من الناحية الكمية وليس النوعية، كما أن الطرق الإحصائية والتي تستخدم في مثل هذه الدراسات كانت تواجه صعوبة في قياس وتحديد أنشطة هذا القطاع وتقدير عوائده وغير ذلك من العوامل التي دفعت الباحثين لدراسته من جديد وبطرق مختلفة.

لذلك جاءت هذه الدراسة والتي اعتمدت على التفسير والمنهج الانثروبولوجي بالتركيز على دور المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة الأعمال التي تزاولها، وأيضا في التعرف على الخصائص الاقتصادية- الاجتماعية للمرأة العاملة، وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها على المرأة العاملة، ودورها في الدفع في التنمية الوطنية من خلال تمكينها اقتصاديا. والتي تمهد لإجراء بحوث أخرى في مجال عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على التشوهات الهيكلية داخل الاقتصاد الرسمي، والقطاع الخاص والذي يعتبر من نتاج الرأسمالية المشوهة والذي يحمل بطابعه السيطرة والاستغلال للعاملين، من خلال تدني الأجور، وساعات عمل طويلة، وخاصة للمرأة.

الفصل الأول

محاور الدراسة وأهميتها

مقدمـــــه

في الجزء الأول من هذا الفصل سيتم توضيح محاور الدراسة وأهميتها من خلال توضيح مشكلة الدراسة والهدف منها، وأيضا التعرف على أهميتها في دراسة عمل المرأة فـــي الاقتـــصاد غير الرسمي، وذلك من خلال الاستناد على منهجية محددة للدراسة في تقـــصي الظـــاهرة وهـــذه الأدوات تم الاعتماد عليها من خلال المنهج الانثروبولوجي. كما أنه سيتم توضيح الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء العمل الميداني، والإطار الزمني للعمل الميداني.

كما انه وفي الجزء الثاني من هذا الفصل سيتم التعرف على مجتمـــع الدراســـة ألا وهـــو مخيم اربد، من خلال توضيح مجموعة من المفاهيم وهي المخيم، اللاجئ، ووكالة الغوث الدوليـــة (UNRWA).

1-1مشكلة الدراسة

إن المشاركة الفعالة للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي ترتبط ارتباطـــاً وثيقـــاً بوضـــعها الاقتصادي والاجتماعي، ونمط القيود الثقافية، ونوع العلاقات السائدة في المجتمع. لذا تم التركيـــز على الخصائص الاقتصادية- الاجتماعية والثقافية، والتي دفعت بالمرأة للعمل في الاقتصاد غيـــر الرسمي. والذي يؤمن لها أجر بسيط، كما أنه يحرمها من الحماية الرسمية كالتأمينـــات الـــصحية والاجتماعية.

كما بحثت الدراسة ظروف وشروط تشغيل المرأة في بيئة عملها كبيئة حضرية هامـــشية لها ظروف حياتية خاصة، لما توله البيئة الاجتماعية لأيدي عاملة رخيـــصة تجبرهـــا ظروفهـــا

الاقتصادية والاجتماعية على قبول شروط أصحاب العمل الخاص غير الرسمي. بالإضافة إلى توضيح مجالات عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، والأدوار المترتبة عليها كعاملة داخل وخارج المنزل.

1-2 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي. كما وتهدف إلى توضيح العلاقة بين عاملي الفقر والبطالة في إفراز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ليصبح جزء من ثقافة المجتمع، من خلال ضمه العديد من الأيدي العاملة في صفوفه.

وتسعى أيضا إلى معرفة أشكال الأعمال المنخرطة بها المرأة في هذا الاقتصاد، ومعرفة التنظيمات الخاصة بكل شكل.

1-3أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في الأردن بدأ يتسع ويكتسب أهمية خاصة تحتم بدراسة هذه الظاهرة . والذي شكل عملها أهمية كبيرة يجب قيام العديد من الدراسات حوله لتعميم دور المرأة في التنمية الوطنية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لذلك سوف تكون مرجعاً أساسياً لصناع القرار والمهتمين بشؤون المرأة على مستوى المخيم والمستوى الوطني.

1-4 المنهجية

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والطرق لرصد ظاهرة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وتحليلها، فتم الاعتماد بشكل رئيس على المنهج الانثروبولوجي وعلى

بعض الدراسات العالمية والمحلية في مناطق مختلفة من العالم، والعمل على مقارنتها مع نتائج الدراسة.

فقد اتخذت الدراسات الانثروبولوجية في هذا المجال إستراتيجية الملاحظة من خلال المشاركة، حيث تعتبر مثل هذه الإستراتيجية ناجحة بالنسبة للانثروبولوجيا في التوصل إلى المعلومة الدقيقة، وتكون طريقة عملها من خلال ملاحظة السلوك وأفكار النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال البقاء مع المبحوثات لفترات طويلة. أما المشاركة فكانت من خلال اندماج الباحثة في الحياة اليومية للمبحوثات من النساء العاملات، ومشاركتهن في بعض أعمالهن.

ومن الطرق الأخرى أيضا اعتماد أسلوب الإخباريين من مجتمع الدراسة، من خلال الإخباريين تم التعرف على مجتمع الدراسة بعاداته وتقاليده وثقافته الخاصة وطبيعة سكانه، وأيضا من خلالهم تم الوصول إلى النساء العاملات والتعرف إلى طبيعة أعمالهن، وهذا ساعد على التحقق من صدق المعلومة التي تم الحصول عليها.

تم الاعتماد على السير الذاتية(Auto-biography) لبعض المبحوثات من مجتمع الدراسة، و كذلك أسلوب الحالة الدراسية(Case study): ففيما يتعلق بالسير الذاتية كان ذلك بعد نسج علاقات ودية بين الباحثة والنساء العاملات من مجتمع الدراسة، والتي تعطي العاملات الشعور بالراحة اتجاه الباحثة مما يجعلها تسرد مجمل حياتها وهي مطمئنة بعيدا عن الشك والتخوف. أما الحالة الدراسية الواحدة وكانت تشمل العديد من العاملات،أي كتعبير عن حالة نمطيه يمكن لها أن تكون ممثلة بعدد كبير من العاملات.

ويتمثل الإطار العام للبحث الانثروبولوجي الميداني في مجال عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي من خلال ذهاب الباحثة إلى مواقع تواجد النساء العاملات سواء تواجدن في منازلهن

أو في مكان العمل المحدد، وهذا كان يتطلب قبل الذهاب إذن مسبق من المسئولين عن العــاملات من أرباب العمل أو من أي شخص قريب سواء أكان والدها أم زوجها قبل الدخول إلى منــازلهن. نظرا إلى طبيعة مجتمع الدراسة والذي يحمل طابع التحفظ والتكتم من قبل اللاجئين.

واستنادا إلى المنهج الانثروبولوجي، فقد عمدت الباحثة إلى إقامة علاقة مــع المبحوثــات وأسرهن والمسئولين عنهن من أرباب العمل ولو لفترة مؤقتة، ولا يتم طرح الأسئلة بشكل مباشر، وإنما تأتي سياقات حديثهن وعملهن وكل ما يتصدر منهن. وكل سؤال يطرح بطريقة غير مباشرة يفتح أمامه العديد من الأسئلة والإجابات، والتي كانت تساعد الباحثة في التوصل إلى الإجابة علــى كل سؤال قد يتبادر إلى ذهنها دون عناء أو الاصطدام بالأسئلة مع المبحوثات وهــذا كــان يــتم وبالدرجة الأولى من خلال الملاحظة بالمشاركة للمبحوثات من قبل الباحثة

أما المقابلات فقد كانت تتم بطرق عشوائية ودون تجهيز مسبق لها، وتكون عادة جماعيــة أكثر منها فردية، وذلك ناتج عن طبيعة العاملات، فمعظمهن يتواجدن في المنازل مــع أســرهن وكان الجميع يشارك في الإجابة، وكانت تأخذ مثل هذه المقابلات فترة طويلة من الوقت والجهــد، وطبيعة الأسئلة المطروحة كانت مفتوحة وغير رسمية.

1-5 الصعوبات التي واجهت الباحثة

من الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء العمل الميداني والذي امتد من 1/نيــسان/2009، إلى 30/حزيران/2009، بشكل دائم ومستمر في منطقة مخيم اربد، وبعدها كــان الــذهاب إلــى الميدان(مجتمع الدراسة)، بشكل متقطع حسب الحاجة إلى تصحيح بعض البيانــات أو الحــصول على البيانات أخرى جديدة، وللبقاء على تواصل الباحثة مع المبحوثات من النساء العــاملات فــي مخيم اربد.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة في بداية العمل الميداني وهو صعوبة في الموافقة على دخول مجتمع الدراسة إلا بكتاب رسمي من قبل الجامعة، ومن بعدها العمل على تعقيد الأمور وطلب أوراق وثبوتات شخصية وخاصة بالباحثة، كي يتم الموافقة على دخول المخيم، وذلك نظرا إلى طبيعة المخيم والساكنين فيه من اللاجئين، والتحفظ من قبل القائمين والمسئولين وأيضا اللاجئين من أهالي المخيم، وعدم تقبلهم لأي باحث من دخول المخيم. إلا أن الباحثة تغلبت على مثل هذه العقبة فور حصولها على الموافقة بعد أسبوعين أي ما يقارب الخمسة عشر يوما من تقديم جميع الأوراق الخاصة.

أما الصعوبة الأخرى والتي واجهت الباحثة في بداية العمل هي التخوف والتشكك من قبل الأهالي والنساء العاملات من مجتمع الدراسة، وذلك نظرا إلى طبيعة المساعدات والمعونات التي تقدم للأهالي داخل المخيم، كان التخوف والشك من قبل الأهالي في المخيم في استقبال الباحثة وتقديم المعلومة لها، ونظرا للسرية والتحفظ الذي يتعامل به الأهالي كانوا ينظرون إلى الباحثة وكأنها موظفه اجتماعية تابعة لأي مؤسسة اجتماعية أو لدائرة الاحصائات، وذلك خوفا من قطع أي مساعدة أو معونة تقدم لهم داخل المخيم. وبعد فترة وجيزة وبعد تردد الباحثة على مجتمع الدراسة بدأت هذه الشكوك والمخاوف تزول، بعد دخول الباحثة إلى منازل العاملات مع نساء من داخل المخيم وقد تم التعرف عليهن من قبل لجنة خدمات المخيم. وهذا ما ساعدها فيما بعد من نسج علاقات ودية مع العاملات وأسرهن.

إلا أن بعض العاملات رفضن مقابلة الباحثة أو دخولها إلى منازلهن وذلك من خلال قرار صادر عن رب الأسرة وليس من المرأة العاملة نفسها، إلا أن هذا لم يشكل لها عقبة لان أعدادهن قليلة وكان لديها بديل في إيجاد نساء أخريات.

كما أن المسؤولين والإخباريين في المخيم ساعدوا الباحثة كثيرا من خلال التعرف على النساء العاملات والوصول إليهن، من خلال توضيح للمهمة التي جاءت بها الباحثة وطبيعة المعلومات التي تحتاجها دراستها للعاملات.

2-مجتمع الدراسة

قبل التعرف على مجتمع الدراسة يجب التعريف بالمخيم ومن أين جاءت هذه التسمية ؟ كما انه يجب التعريف بكلمة لاجئ، من هو اللاجئ؟

2-1 مفاهيم خاصة بمجتمع الدراسة:

- **المخيم** : حسب تعريف الأنروا ، عبارة عن رقعة ارض خصصتها السلطات المضيفة للأنروا من اجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم . والمناطق التي لا تختص بهذه الصورة لا تعد خياماً .

هذه الرقع الأرضية التي أقيمت عليها المخيمات هي أرض حكومية أو في أغلب الحالات ارض تؤجرها الحكومة المضيفة من المالكين المحليين . وهذا يعني أن اللاجئين في المخيمات لا "يملكون" الأرض التي بنيت عليها منازلهم، بل يحق لهم" استخدامها" للسكنى (UNRWA:2009).أما سبب تسمية المخيم بهذه التسمية جاء نسبة إلى الخيام التي كانت منصوبة على أرضه بدايات التأسيس، حيث كان يعيش اللاجئين وقتها في الخيام التي قدمت لهم من وكالة الغوث الدولية. (قاسم دراوشة : 2009/4/5) .

اما المفهوم الأنثروبولوجي للمخيم فهو عبارة عن فضاء واسع تمارس فيه ممارسات اجتماعية- اقتصادية وثقافية رمزية تميزها عن المحيط الذي يتواجد فيه المخيم، والذي يشير إلى فئة معينه من ساكنيه.

- عرّفت الأنروا **اللاجئين الفلسطينيين** على أنهم الأشخاص الذين فقدوا مكانهم العادي لسكنهم وهو فلسطين ومصادر رزقهم نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية بين يونيو 1946 ومايو 1948. وقد لجأ إلى أحد الدول التي تعمل بها الأنروا(URNWA: 2009).

فالتعريف العملياتي للاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي "كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال الفترة ما بين 1/حزيران/1986 وحتى 5/أيار/ 1948، والذي فقد منزله ومورد رزقه نتيجة الصراع الذي دار عام 1948".

إن اللاجئين الفلسطينيين هم الأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف أعلاه وأولئك المنحدرون من صلب الآباء.

- **وكالة الغوث الدولية (UNRWA)** : " هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئ فلسطين في الشرق الأدنى ، (الأنروا) هي وكالة إغاثة وتنمية بشرية تعنى بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة لما يربو على أربعة ملايين لاجئ يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية .

تعد الأنروا إلى حد بعيد أكثر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في الشرق الأوسط حيث يبلغ عدد موظفيها أكثر من 29000 موظف يكاد يكون معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم الذين يعملون بشكل مباشر لمصلحة مجتمعاتهم في وظائف المدرسين والأطباء والممرضات والأخصائيين الاجتماعيين" (UNRWA:1 :August 2008).

وتتعاون الأنروا مع الحكومة الأردنية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية التي بدورها تشكل لجنة تسمى "لجنة تحسين المخيم" ، تختار أعضائها من قادة وشخصيات المخيم . وتقوم هذه اللجنة بدور المجالس البلدية ، فالتعاون هذه الجهات الثلاثة من أجل تحسين البنية التحتية للمخيمات ، من طرق وممرات وشبكات صرف المياه (الزغل،2005).

2-2 مخيم اربد

كان مخيم اربد من بين أربعة مخيمات أنشئت بعد نكبة عام 1948م.للاجئين فلسطين الذين غادروا فلسطين نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية.

وقد تأسس المخيم عام 1951 ليسع 4000 لاجئ، لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا قسريا من غزة وحيفا والفالوجة وبئر السبع والناصرة والقدس وقرى فلسطينية أخرى، سقطت بيد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 (ابو زياد ، 2004 : 81). تقدر مساحة المخيم 244،000 متر مربع بالقرب من الجانب الشمالي لمدينة اربد. في عام 1954م شرع سكان المخيم في استبدال الخيام بالمساكن الطينية، وقدمت لهم الأنروا المواد لتغطية الأسطح، وبمرور الأعوام استبدل اللاجئون المساكن الطينية بالمساكن الخراسانية ، ويشبه المخيم الآن الأماكن الحضرية الهامشية في اربد(UNRWA :March 2009).

يقع المخيم الآن في وسط مدينة اربد (شمال تل اربد الأثري) . ومدينة اربد من كبريات المدن في المملكة الأردنية الهاشمية تقع على بعد 81 كم شمالي مدينة عمان العاصمة. ففي تلك السنوات لم تكن مدينة اربد كما هو عليه الحال اليوم ، كانت مدينة صغيرة جدا محاطة بالقرى والأراضي الزراعية والوديان والسهول غير المأهولة بالسكان أو بالعمران ، والمخيم يقع في السهل الواقع بين تل اربد الأثري وبيت رأس ، ولاحقاً انحصر المخيم في المنطقة المعروفة حالياً بحي المطلع شرقاً والحي الشرقي غرباً وتل اربد شمالاً ومنطقة حنينا جنوباً والتطوير الحضري .

سكان المخيم هم عوائل وعشائر هاجروا بشكل جماعي ، لذلك فهم يمثلون نسيج اجتماعي مترابط وازداد هذا الترابط مع مرور السنين.

يحكي المخيم في كل زقاق من أزقته حكاية من حكايا النكبة ، والنكبة لم تكن فقط إخراج الشعب الفلسطيني من أرضه، وما زالت النكبة مستمرة حتى اليوم. جيل الآباء والأجداد عاصروا

تلك المرحلة وشهدوا مرارتها ، بعد أن كانوا مالكي أراضي وتجار وأصحاب مهن ، وجدوا أنفسهم في ليلة وضحاها بلا مأوى أو ما يعينهم على العيش ، فلنا أن نتخيل كيف كانت مأساتهم في الكهوف والجبال والسهول وبعدها إلى المخيمات .

وبالنسبة للحياة في المخيم حالياً هي أفضل بكثير من بدايات تأسيسه، بالنسبة لقطاع السكان فقد ازداد عدد السكان في المخيم حالياً عن سابقة وقد وصل عدد السكان إلى 24419 نسمة. وعدد العائلات فيه وصل إلى 4902 عائلة . أما بالنسبة لحالات (عائلات) العسر الشديد – تحت خط الفقر – فقد بلغ عددها 470 عائلة. وعدد الوحدات السكنية 1719 وحدة سكنية في المخيم . (لجنة خدمات المخيم : 2009/1/31) . مع العلم أن المخيم في بدايات تأسيسه كان يحتوي على خمسٍ وعشرين عائلة بعد نزوحهم إلى الأردن عام 1950م.

2-3المؤسسات التي ساهمت في إنشاء المخيم

فقد تولت الأنروا ، وهي وكالة غوث اللاجئين ، ومن بعد الصليب الأحمر ، مهمة إعانة وإغاثة أهل المخيم ، وتوفير الغذاء والدواء . كان سكان المخيم يحصلون على المعونات والمواد الغذائية التي تبقيهم على قيد الحياة .

كانت الخيام هي ملجأهم، كان أهل المخيم يلتحفون السماء ويفترشون الأرض، كان موسم الشتاء والأمطار هو موسم نكبتهم الجديدة، حيث المياه التي تحاصرهم والطين الذين يغوصون فيه ويحيط بهم من كل جانب.

بعدها بأعوام قليلة قامت الأنروا بشراء الأرض وتقسيمها على السكان كل في مكان خيمته، وشرع سكان المخيم ببناء بيوت الطين وبناء آبار المياه ،كما قامت الإنروا بإنشاء مدارس لتعليم الذكور والإناث وهي موجودة إلى الآن ، والتحق أبناء المخيم بالمدارس ، كما أنشأت العيادات الطبية وهي موجودة إلى يومنا هذا خلف المجمع الشمالي في اربد .

كان السكن في خيام وقت نشوء المخيم حيث تم توزيعها على أهالي المخيم من قبل وكالة الغوث، والمسؤولة عن إعانة وإغاثة أهالي المخيم وتقديم العون والمساعدة لهم في ذلك الوقت وما زالت حتى يومنا هذا ، كان المخيم عبارة عن ارض واسعة لم يكن أو يحتوي على منازل من الطين أو الإسمنت المقوى بل كانت مجموعة من الخيام منصوبة على ارض من التراب (أي أنها كانت سابقا وقبل أن يتم نشوء المخيم عليها عبارة عن ارض زراعية وليست ارض إسفلتية) وكانت تسمى في ذلك الوقت ب "بلوك 1" فقد كانت تحتوي على بلوك واحد أما اليوم فهي تحتوي على ستة من البلوكات، والمقصود بالبلوك (هو عبارة عن خط مستقيم من الخيام المنصوبة والمتلاصقة لبعضها بنفس الاتجاه كانت تسمى بلوك وكل خط أو بلوك يُعطى رقم) .

ووقت نشوء المخيم كان يحتوي على 25 عائلة وموجودة في الجهة الشمالية من مخيم اربد وفيما بعد اخذ المخيم يكبر ويزداد أعداد اللاجئين فيه حتى أصبح يحتوي على (6 بلوكات) خلال ثلاث سنوات ويحتوي على مدرسة تابعة للوكالة للذكور والإناث معا(قاسم دراوشة ، 2009/4/5).

فقد كان الأهالي قديماً يساعدون بعض والعلاقات الاجتماعية كانت قوية ومتماسكة ولا تقتصر فقط على نفس العشيرة أو العائلة بل كانت جميع العشائر التي تسكن مع بعضها داخل المخيم يدا واحدة فالغني يساعد الفقير. فقد كان أهالي المخيم من اللاجئين يعانون الفقر الشديد وتردي الأحوال الاقتصادية.

وفي حوالي سنة 1956م تبرع المغفور له الملك الحسين بن طلال (5 آلاف دينار أردني) للمخيم حتى يتم تعبيد الشوارع الرئيسة بالإسفلت والأرصفة الموجودة بين المنازل تم صبها بالإسمنت (وهي الممرات الطويلة والتي تفصل كل بلوك عن الآخر) .

فمنذ الستينات حتى عام 1994 بقي المخيم على ما هو عليه دون دخول أي جديد ولكن في هذا العام 1994 تم تشكيل لجان مخيمات متطوعين دون مقاضاة أي اجر وبوجود رئيس ولجنة داخل المخيم مسؤولة عن اللاجئين وتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم داخل المخيم وهذه اللجان ما زالت موجودة إلى الآن.

وبمساعدة دائرة الشؤون الفلسطينية تم عمل شبكة صرف صحي للمخيم وكانت التكاليف على حساب لجنة خدمات المخيم وكانت التكلفة 80 دينار أردني كتمديد خارجي ، أما التمديد الداخلي من البيوت حتى الشبكة الرئيسية والموجودة في الشوارع الرئيسية للمخيم فقد كانت تكلفتها على الأهالي من اللاجئين والتمويل من دائرة الشؤون الفلسطينية .

وبالنسبة لمشكلة المياه وعدم نظافتها لم يتم السيطرة عليه من داخل المخيم وذلك لأن هذه المشكلة أو المهمة تابعة لبلدية اربد، والبلدية لم تعمل على متابعة مياه المخيم حيث بقيت هذه المشكلة موجودة حتى عام 2008.ففي هذا العام تم حل مشكلة المياه وأيضاً تم تقديم عطاء بتزفيت كامل المخيم، أما الكهرباء فيتم عمل صيانة كل 6 أشهر من قبل لجنة خدمات المخيم لأضوية الشوارع وإضاءة الممرات الموجودة بين المنازل .

وبالنسبة لنظافة المخيم فالمسؤول عنها وكالة الغوث داخل المخيم ويتم المتابعة من الساعة (7صباحاً حتى 2 ظهراً) ويتم متابعة المخيم بكاملة ، أما بعد الثانية ظهرا يتم تعيين عامل وعلى حساب لجنة خدمات المخيم ، وعامل آخر على حساب وكالة الغوث للدوام والعمل على نظافة المخيم من الحسبة (سوق الخضار) ، وشارع الدكاترة (والذي سمي بهذا الاسم لوجود العديد من العيادات والمراكز والمجمعات الطبية والمختصة منها بالأطفال ومنها بالنساء والأسنان ومنها بالتحاليل الطبية الشاملة) .

2-4 الحياة الاقتصادية

قديما ومنذ بدايات تشكل المخيم لم يكن الأهالي داخل المخيم يملكون الأراضي ولا البيوت فقد كانت الحياة الاقتصادية صعبة ، كان معظم اللاجئين يعملوا على ضمان (استئجار) أراضي زراعية تابعة للأردنيين ومجاورة لمكان سكن أهالي المخيم ، فيقومون على زراعتها واستثمارها مقابل 20-30 دينار للدونم، ومنهم من كان يعمل على بيع الخضار لصالح أصحاب الأراضي من الأردنيين مقابل اجر بسيط لا يتجاوز النصف دينار في اليوم الواحد وهذا كان ضمن الأعمال المستأجرة .

أما حاليا وبعد تطور المخيم خدماتياً، أصبح هناك أشخاص متعلمون ويعملون بمجال تعليمهم داخل وخارج المخيم فهناك الصيادلة والدكاترة وأساتذة ومهندسين ، وأصبح أيضا حرفيين في مجال الحدادة والنجارة وغيرها من الأعمال الحرة وبأعداد قليلة والتي رفعت من المستوى الاقتصادي للمخيم. كما أنه أصبح داخل المخيم سوق للخضار وآخر للملابس وبأسعار اقل من السوق داخل اربد. ورغم هذه التطورات وتطور قطاع الخدمات داخل المخيم إلا أن الحياة الاقتصادية ما زالت صعبة والفقر والبطالة منتشرة داخل المخيم بين اللاجئين وبالأخص بين فئة الشباب والإناث ، بالإضافة إلى وجود العديد من الأسر والتي ليس لها معيل مما تجبر المرأة للعمل سواء خارج أم داخل البيت، وبعض الأسر تحرم أطفالها من حقهم في التعليم من اجل العمل ومساعدة الأهل في تأمين المصاريف وتحسين الوضع المادي للأسرة.

2-5 الحياة الاجتماعية

أما الحياة الاجتماعية وعلاقات الناس داخل المخيم كانت قوية ومتماسكة، والجميع يساعدون بعضهم وقت الشدة والفرح، يقفون إلى جانب بعضهم يدا واحدة، وهذا لا يقتصر فقط

على عشيرة واحدة بل جميع العشائر وبغض النظر عن العشيرة التي ينتمي لهـا فـلان فـالجميع يساعدون بعض دون تمييز .

فالاختلاط لم يكن قديما إلا بين الأقارب والمقربين من نفـس الأسـرة الواحـدة فالكـل يساعدون بعض من معه فلوس ووضعه المادي جيد يساعد من وضعه المادي سيء ، حتى يومنـا هذا ما زالت العلاقات الاجتماعية قوية داخل المخيم .

2-6 دور المرأة اللاجئة في المخيم

والمرأة داخل المخيم لا يقتصر دورها فقط في العمل بالأعمال المنزلية وتربية الأبناء، بل تعداه للعمل بأعمال أخرى منذ زمن بعيد لتحسين الوضع المعيشي لأسرهن ومن مختلف الأعمار، فالمخيم يعتبر من المجتمعات الفقيرة، ولوحظ فيه أعداد كبيرة من العاطلين عـن العمـل.فكونـه منطقة مكتظة ويعاني من اكتظاظ بالسكان وتدني فـي الأجـور ونتيجـة للظـروف والأزمـات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها هؤلاء اللاجئين منذ زمن بعيد، جميع هذه الظـروف أدت بهم إلى ممارسة أعمال ضمن القطاع غير الرسمي لتحسين مستوى المعيشة.

فقد لجأت العديد من النساء في المخيم بممارسة أعمال إنتاجيـة داخـل الاقتـصاد غيـر الرسمي. علما بأن المرأة و بعد مرور وقت على عملها وزيادة في رأس مالها أخذت توسع دائـرة إنتاجها من خلال عمل ورش صغيرة. لوحظ أن معظم الأعمال التي تقوم بها هؤلاء النسوة هـي: (الخياطة داخل المنزل، بيع الملابس وأدوات التنظيف داخل المنزل ، تنسيق الزهـور وبيعهـا ، فتح غرفة ضمن منزلها تقوم بتسريح وقص الشعر، قيام بعـضهن بإعطـاء دروس خـصوصية للأطفال ضمن منزلهن، بيع بعض الأدوات المنزلية، بيع بعـض المنتجـات الحيوانيـة كـالبيض والطيور وغيرها والتي تقوم بتربيتها على أسطح منازلها، العمل في المنازل عن طريق التنظيـف (الخادمات) أو إعالة كبار السن وحضانة الأطفال) ومقابل هذه الأعمال جميعها تتقاضى أجـرا

متدنيا لا يسد حاجاتها. أو العمل على بيع الخضار في الحسبة داخل وخارج المخيم لصالح بعض المزارعين الأردنيين حيث يأخذنها بسعر الجملة والبيع بالتجزئة، ومنهن من يعمل في تقطيف الملوخية وتنشيفها وتكون لصالح شخص من خارج المخيم حيث يعمل هذا الشخص على تأمين (الملوخية أو الحمص أو البازيلاء) لهؤلاء النسوة العاملات وبأجرة عمل يوم كامل قد تصل 5 دنانير مقابل مئة كيلو لكل صنف. فهؤلاء النسوة العاملات من نساء المخيم لولا فقرهن وسوء أوضاعهن المادية ومنهن لا معيل لها لذلك هي مجبرة على العمل لتأمين حاجياتها وحاجيات أبنائها.

2-7 المؤسسات الفاعلة في المخيم

- العيادات الصحية التابعة لوكالة الغوث الدولية : (1)

اسم العيادة:- عيادة وكالة الغوث الدولية مخيم اربد

التخصصات الموجودة:

1- طب عام

2- أسنان

3- نسائية

- النوادي والمنتديات:

اسم النادي : نادي الجليل الرياضي

تاريخ تأسيس النادي: 1953م

النشاطات التي يمارسها

1- رياضية 2- ثقافية 3- اجتماعية 4- كشفية/ فتيان أيتام

- **مركز التأهيل المجتمعي:**

اسم المركز: مركز التأهيل المجتمعي

تاريخ التأسيس: 1994م

نوع الإعاقة التي يخدمها: عقلية، سمعية، حركية.

عدد المستفيدين من المركز: (250 منتفع)

أنواع الدعم التي يتلقاها المركز ومصدرها:

الجهة المسؤولة عن المركز : وكالة الغوث الدولية.

- **ابرز المشاريع والانجازات التي قامت بها دائرة الشؤون الفلسطينية ولجنة خدمات مخيم اربد:**

1. مشروع اعمار مساكن الفقراء التي قامت بها دائرة الشؤون الفلسطينية
2. تعبيد شوارع المخيم
3. فتح مركز تدريب الحاسوب في لجنة خدمات مخيم اربد لخدمة أبناء المخيم
4. مركز التشغيل والتأهيل لأبناء المخيم
5. عمل صيانة دورية للإنارة داخل المخيم كل ستة أشهر

الفصل الثاني

الإطار النظري

هناك العديد من الدراسات العلمية المنشورة حول الاقتصاد غير الرسمي، نظرا لما يمثله من أهميه عظمى في دول العالم الثالث، حيث قامت العديد من العلوم على دراسته وإيجاد أطر نظرية حوله، أما بالنسبة لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، فمازالت الدراسات ضئيلة على مستوى العالم العربي، كما انه لا يوجد إحصائيات حول عملها ضمن هذا القطاع، أما الدراسات الخاصة بعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على المستوى المحلي الأردني، هناك بعض الدراسات الخاصة بالمرأة في هذا القطاع والتي توضح طبيعة عملها، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت المرأة لمزاولة هذه الأنشطة...الخ.

هناك مجموعة من الأطر النظرية في فهم طبيعة التغير الاجتماعي والاقتصادي في التشكيلات الاجتماعية المحلية، والتي استخدمت لتفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. فهناك العديد من التيارات الفكرية حول هذا الموضوع ومهمة في تفسير مثل هذه الظاهرة. حيث سيتم التركيز على الاتجاه النظري الذي يركز على علاقة المجتمعات المحلية بالنمط الرأسمالي، لفهم التغيرات الاجتماعية- الاقتصادية والتي تحصل في مجتمع ما نتيجة دخوله في السوق العالمية. وتتلخص هذه الأطر في المسلمات التالية والتي أشارت إليها " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عام 1989م:

- " إن نظرية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية Socio-Economic Formations يمكن أن تشكل ركيزة أساسية في تنظيم الملاحظات وترتيب الأولويات. وتذهب هذه النظرية إلى أن تشكيلة اجتماعية يعيش فيها أكثر من نمط إنتاجي تقوم بينهما علاقة تمفصل Articulation أو تعايش فهي تعيد إنتاج بعضها البعض، مع سيطرة واحد منها ليمثل الإيقاع لأنماط الإنتاج

الأخرى. فحيث يسود نمط الإنتاج الرأسمالي، نجده مثلا يعمل على تهميش بعض أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، ويدعم أبعاد أخرى يراها ضرورية لاستمراره واطرداه.

فالرأسمالية في العالم الثالث تبقي على بعض خصائص نمط الإنتاج الإقطاعي وبخاصة أدوات الإنتاج لضمان وجود منتجات زراعية رخيصة تمول نشاطات التجارة والصناعة في المدن، وللإفادة من فائض السكان في القرى بما يضمن أيدي عاملة رخيصة تجذب للمدن لتزيد من أرباح الرأسمالي..."(رمسيس، 1986: 41-60).

أي أنه ومن خلال الإطار النظري، والذي اعتمده العديد من الباحثين والمنظرين في مختلف العلوم الاجتماعية والاقتصادية، في تفسير وتحليل مختلف الظواهر،والتي تنشأ داخل مجتمعات العالم المختلفة، نتيجة للتغيرات الحاصلة على البنية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في مجتمعات العالم الثالث، فقد اعتمد مثل هذا الفرض لتفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والذي نجده انعكاس لهذه التغيرات، وهي نمط الإنتاج الرأسمالي التابع والأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية، فالتفاعل ما بين هذه الأشكال، ساعد على نمو واطراد الاقتصاد غير الرسمي، من خلال اعتماده على الإنتاج العائلي الصغير، وبعض خصائص الإنتاج السلعي الصغير والذي يظهر بصورة مباشرة في المدن(فلاديمير، 1980: 63-69).

N.Heyzer دللت على هذا التوجه، من خلال تقديمها لنمط الإنتاج الأكثر إفادة من القطاع غير الرسمي، وهو النمط الرأسمالي، في المركز وفي الأطراف، فالقطاع غير الرسمي يوسع سوق العمل له، فيزيد عرض العمل ومن ثم تكون فرصة أصحاب العمل أكبر في فرض شروطهم في العمل والأجر...(1980: 8-10).

بينما يرى O.Lang وساش البوليني،"أن البلدان النامية، تعاني من نقص في رؤوس الأموال، كما أن البنية الرأسمالية ضعيفة، فان رأس المال لا يلعب دورا مشابها للدور الذي يلعبه

في البلدان الصناعية. ولذلك فان الدولة تستطيع، وبالاستناد إلى الثـورة القوميـة واليـد العاملـة الموجودة، تعجيل النمو الاقتصادي، وإقامة قاعدة تقنيـة إنتاجيـة تكـون أساسـا للنمـو العـام للبلاد"(فالكووسكي، 1982: 143).

من هنا يعد الاقتصاد غير الرسمي مهما ومميزا في معظـم دول العـالم، وخاصـة فـي اقتصاديات البلدان النامية، حيث يعتبر في كثير منها نمطا اقتصاديا مهيمنا. فعلـى سـبيل المثـال بلغت مستويات التشغيل في هذا القطاع في بعض دول أمريكيا اللاتينيـة حـوالي (56%). بينمـا استوعب هذا القطاع ما يزيد عن (75%) من العمالة الوافدة في جنوب الصحراء (أفريقيا)." كمـا أن نسبة النساء العاملات في هذا القطاع قد تزيد عن (50%). وفي الدول العربية يـسهم القطـاع غير الرسمي في استيعاب نسبة تتراوح بـين(10%-60%) مـن الأيـدي العاملـة فـي هـذه الدول".(الحوراني، 2006: 15).

كما وأشار خليل عليان أن "مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي فـي الأردن تبلغ ما نسبته 20% في حين أن هذه النسبة تبلغ في الدول العربية الأخرى ما بـين 15-35%. كما وأشار إلى أن مساهمة القطاع غير الرسمي في توظيف الأيدي العاملـة تقـدر بنحـو 25% من العمالة في الأردن وهذه النسبة تتراوح ما 10-60% من الأيدي العاملة في بقية الدول العربية"(الدستور، 2008/10/22).

ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية ILO إلى أن القطاع غير الرسـمي يـستوعب نحـو (1.6) مليار شخص علـى مـستوى العـالم. ومـن جهـة أخـرى أشـارت تقـارير منظمـة اليونيسيفUNICEF، إلى أن هناك قرابة(275) مليون عامل في القطاع غيـر الرسـمي علـى مستوى العالم، من بينهم حوالي(12) مليونا في الشرق الأوسط معظمهـم نـساء وأطفـال يـساء

معاملتهم ويتم استغلالهم بأجور زهيدة، كما أن بعضهم يُستغل للمتاجرة بالمهربات والمخدرات.(ILO, 2002).

Warrick Smith،" يفيد أن أكثر من 90 في المائة من الشركات، تنبئ عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية. وينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات، ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر إخفاق السياسات، والتي يمكنها تقويض مناخ الاستثمار"(World Bank,2005: 3).

ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أصابت أغلب دول العالم، وبشكل خاص في الفترة التي ترافقت مع انهيار النظم الاقتصادية والسياسية الاشتراكية، والقائمة على مركزية الدولة، أدت هذه التغيرات إلى إعادة النظر في الشرائح الاجتماعية، التي باتت تبدي فعالية اقتصادية ملحوظة انطلاقا من عملية التعايش والتأقلم مع معطيات الاقتصاد الجديدة.

من هنا ظهرت العديد من الدراسات التي خصصت لفهم آلية وأنماط عمل الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية التي باتت تبدي اهتماما ملحوظا بهذا الاقتصاد عامة، وبعمل المرأة بشكل خاص، بعد أن أصبح تغير على مكانة المرأة في جميع مجالات الحياة(اجتماعية، اقتصادية، سياسية)، ونجد أن دور المرأة قد برز بشكل جلي من خلال الدراسات والمؤتمرات والتي نادت بحقوق المرأة والاعتراف بها كعنصر مهم في الحياة، باعتبار أن التقدم وتمكين المرأة في مجالات العمل الاقتصادي، هو الطريق إلى التنمية، والى تمكينها في الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الدراسات على الصعيدين العالمي والإقليمي(الحوامدة، 2009: 66).

1- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

النشاط غير الرسمي هو عملية ديناميــة، تــشمل العديــد مــن الجوانــب الاقتــصادية والاجتماعية، بما في ذلك التبادل والتنظيم. وبحكم طبيعته، فمــن الــصعب مراقبتــه أو دراســته وقياسه، إذ لا يوجد واحد بسهولة قد عرَّف الاقتصاد غير الرسمي كوحدة للدراسة على الرغم من أن هارت الانثروبولوجي، هو من قام على تعريف هــذا المــصطلح. فابــسط تعريــف للنــشاط الاقتصادي غير الرسمي قد يكون: أي تبادل للسلع أو الخدمات التي تنطوي على قيمة اقتــصادية في الفعل الذي ينجم عن مثل هذه الأعمال المماثلة.

لذلك يستخدم مصطلح الاقتصاد غير الرسمي بعدة مــصطلحات كمترادفــات، أو بمعــان قريبــة مــن معنــى الاقتــصاد غيــر الرســمي ومنهــا: القطــاع غيــر المــنظمIrregular، الهامشيMarginal، الاقتصاد الأسود Black economy، الخفي hidden، التحــت الأرضــي Underground، الموازي Parallel، الثانيSecond، غيــر الملحــوظ Unobserved، غيــر المسجل Unregistered، المحجوب Concealed، أنشطة ضوء القمر Moon light، الــشمس الساخنة Hot sun، الظل Shadow، الرمادية Gray"(الحوراني، 2006).

لقد تنوعت الاصطلاحات المقترحة للاقتصاد غير الرسمي، وذلك بسبب التنوع الشديد في الأنشطة الاقتصادية الممارسة ضمنه، وتنوع الناس المشتغلين به، ونمو ظــواهر جديــدة بــشكل مستمر، إضافة إلى تنوع الأطر النظرية للدراسات التي تناولت دراسة أنــشطة الاقتــصاد غيــر الرسمي، غير أن مفهوم(غير الرسمي) هو الأكثر استخداما وانتشارا بين جميع هذه الدراســات، وربما لأنه كما يشيرSethuraman، أكثر حيادية عندما كتب" أن التميز على أساس رسمي وغير رسمي تمييز محايد بمعنى أنه لا يعطي انطباعا غير صفة اللارسمنة للنشاطات المشمولة في هــذا

القطـــاع، ولعلاقتـــه بمختلـــف الأطـــر الأخـــرى، كالمنـــشآت الأخـــرى والحكومـــة والعاملين"(Sethuraman,1982: 72).

ويبدو أن مصدر حيادية مفهوم الاقتصاد غير الرسمي هو كونه يستخدم كأداة وصف أكثر من كونه أداة تحليل، هذا على الأقل فيما يتعلق بالجزء الأكبر من عمر هـذا المفهـوم، وبالـذات لغاية اللحظة التي أصبح فيها مفهوم " الرسمنه"Informalization، جزء من عمليـة اقتـصادية اجتماعية، تتضمن فيها الاقتصاد غير الرسمي، ولكنها تمتد لتشمل جوانب أخرى من نتائج عمليـة إعادة الهيكلة التي تجري في دول العالم الثالث"(Meagher, 1995: 263-265).

أي أن هناك توجها عمليا لرسمنة بعض أشكال العمل التي لا تحسب أصلا في حـسابات الدخل القومي ولا تدرج ضمن أي نوع من أنواع الاقتصاد غير الرسمي، كعمالة الأطفال، وعمل المرأة المنزلي، والعمل العائلي بهدف الإنتاج للسوق. وجميع هذه الأعمال تـدخل ضـمن نطـاق الاقتصاد غير الرسمي، والتي تحمل طابع الاستغلال والسيطرة، فعملية اللارسمنة تحدث للقطـاع غير الرسمي والذي لا يدخل ضمن الحسابات القومية، ولا تحدث للأعمال الرسـمية(الطراونـه، 2002: 393).

" وتعد دراسة هارت أولى الدراسات الأنثروبولوجية حول الاقتصاد غير الرسـمي، فـي مدينة أكرا في غانا، والتي بينّ من خلالها مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، حيـث بقـي المفهـوم الأقوى والأكثر استخداما منذ أن صاغه، وذلك من خلال مجموعة من الملاحظات التي وضـعها حول السوق في غانا، فقد وجد أن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دور كبير في سوق العمل، إذ أنـه يقوم بتوفير مجموعة من الأعمال التي لم يوفرها الاقتصاد الرسمي للأفراد، فقد عرَّف الاقتـصاد غير الرسمي على أنه الجانب غير المرئي في الأحياء الفقيرة من المدن والـذي لا يظهـر فـي الإحصائيات الرسمية، ومن أهم مميزات هذه الظاهرة، سيطرة العائلة على وسائل الإنتاج والعمل،

ضآلة رأس المال للموظف، غياب قطاع الدولة عن عملية الإشراف والتنظيم والجباية الضريبية، مهارات مكتسبة" في الشارع" وليس من خلال عملية تدريب مؤسسة، وأخيرا- وفي كثير من الأحياء- معاملات تمر خارج القانون أو تجاوزا للقانون"(الأنصاري وآخرون،1991).

ومن خلال دراسة هارت فقد صنف مصادر الدخل في المدينة إلى:

- مصادر دخل رسمية: وتتمثل بالقطاع العام، والقطاع الخاص..

- ومصادر دخل غير رسمية وتنقسم إلى شكلين، الأول: ويتمثل بالأنشطة الشرعية غير الرسمية(الأنشطة الأولية والثانوية كاستغلال الأرض، والمهن الحرة كالبيع المتجول وتصليح الأحذية والخياطة...، وأيضا المؤسسات الصغيرة التي تتجنب العد على أنها مؤسسات)، ثانيا: الأنشطة الحضرية غير الرسمية غير الشرعية(أنشطة الدعارة، والاحتيال والقمار...، والسلع المسروقة والمستوردة بطرق غير قانونية كالتهريب)(الطويق،1998: 39-40).

وفي دراسة أيضا قدمتها(WIEGO, 2008)* عن القطاع غير الرسمي في المكسيك، عرفت الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة من الأنشطة والممارسات غير المرئية، والتي تحدث بعيدا عن أنظار الحكومة تهربا من الضرائب، فهي لم تقتصر على المدن فقط إنما تمارس أيضا في الريف والبوادي. كما أنها أوضحت بأن الناشطين بهذا المجال النساء، واللواتي ينتجن السلع، ويبعنها في بيوتهن، من الأعمال التي يمارسنها(التطريز، صناعة الملابس والحقائب، وصناعة الحلي والمجوهرات ذات التكلفة المنخفضة، تحضير الأطعمة وبيعها). فهؤلاء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لم يتم إحصائها وخاصة في الدول النامية.

---

* WIEGO: اختصار لـ (Women Informal Employment Globalizing and Organizing)، وهي منظمة النساء العاملات في الوظائف الشعبية من أجل مواجهة العولمة وتحقيق التنظيم

كما أن جميع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يشتركون في شيء واحد هو: عدم الاعتراف والحماية القانونية.

وهذا يتفق إلى حد ما مع ما تم ملاحظته في مخيم اربد، حيث أن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي لا تشمله الحماية القانونية أو الاجتماعية. حيث يستقطب هذا القطاع المرأة ذات المهارات المحدودة أو المرأة الفقيرة، وغالبا ما تشتغل في مشاريع صغيرة جدا في مجال التجارة، وصناعة الملابس والأطعمة الجاهزة، وهي مشاريع تحقق في معظم الأحيان دخلا بسيطا، وتتسم بمحدودية رأس المال المطلوب، حيث لا يوجد إحصائيات دقيقة عن عمل المرأة في هذا القطاع وخاصة في منطقة متحفظة كمخيم اربد.

وقد يكون عملهن فرديا- ذاتيا – وهو النوع الأكثر انتشارا على أرض الواقع، حيث تقوم العديد من النساء بمزاولة أنشطة اقتصادية بمفردها وداخل منزلها،(كالخياطة، حياكة الصوف،شك الخرز على الملابس، وأيضا القيام على تصنيع مواد التنظيف وتركيب العطور، زراعة الفطر، وتنسيق الزهور)، أو من خلال الأسرة(كتربية الأغنام والطيور).

والبعض الأخر منهن من يعمل لدى مؤسسة غير رسمية وتكون أعمال بشكل جماعي وهي عبارة عن مشاريع صغيرة يزيد عدد العاملين بها من النساء عن خمس عاملات، مثل مراكز الخياطة، أو مكان مخصص لعمل الفسيفساء داخل المخيم، وهذه الأعمال مسؤول عنها مؤسسة غير حكومية (مؤسسة جايكا اليابانية) بالتعاون مع مركز تدريب وتشغيل فتيات المخيم. حيث تقوم بطرح مشاريع على نساء المخيم من اجل الاعتماد على الذات، وللرفع من المستوى المعيشي للأسر داخل المخيم، من خلال التركيز على المرأة وتدريبها وتمكينها اقتصاديا.

فواقع الأنشطة الممارسة من قبل النساء داخل المخيم هي أنشطة قانونية: إلا أنهـا غيـر رسمية لعدم فصل حساباتها عن حسابات الأسرة المالكة لها. كما وان العاملين بها غيـر محميـين رسميا من ناحية التأمينات الصحية والاجتماعية.

كما وتشير معظم الإحصائيات التي قامت بها منظمة العمل الدوليـة (ILO,2008)، إلـى أن العاملين في القطاع غير الرسمي من الإناث والذكور هي أعلى نسبة من العاملين في الاقتصاد الرسمي، كما أن نسبة النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي تفوق نسبة الرجال وهكذا. كمـا أن دراساتILO المنشورة على شبكة WIEGO، وضحت تركيب الاقتصاد غير الرسمي، فهـو يشتمل على توظيف ذاتي في المشاريع والأنشطة غير الرسمية وبمعنى أخر أنها مشاريع صـغيرة أو غير مسجلة، كما وأن الأجور والتي تقدم للعاملين من خلال الاقتصاد غير الرسمي تقـدم دون وجود عقود تحدد من خلالها مقدار الأجر، كما انه لا يوفر منافع للعامل أو أي حماية اجتماعيـة، فهو يعمل على تطوير المدن.

فمنظمة العمل الدولية وقبل أكثر من 25 سنة هي من عملت على تقديم مفهوم للاقتـصاد غير الرسمي. وقد وجد هذا القطاع لفهم وعناية إنتاج وحدات النطاق الضيق(الأسر ذوات الدخل المتدني)، وتوسيع سلع وخدمات، ويتضمن بشكل كبير من المنتجين والمـستقلين، مـن أصـحاب المهن الحرة في المناطق الحضرية وأخرى ريفية من الدول النامية. فالبعض يعمل ضمن الأعمال العائلية، وبعض العاملين في الأعمال المستأجرة كصناع وحرفيين(الاسكوا، 2000).

أما نبيه تعرفه على أنه كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات النـاتج القومي، أما تعّمد إخفاءه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإمـا بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفـة للنظـام القـانوني

السائد في البلاد. فهي ترى أنه منحصر بالضرائب وما يتعلق بها، فهو لا يدخل ضمن حسابات الدولة القومية(نبيه،2008: 30).

الأنصاري في دراستها للاقتصاد غير الرسمي في مدينة رام الله، تعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه ظاهرة موجودة في كل بلد لتعاملات مشروعة وغير مشروعة، تشكل جزء مهم من الدخل المحلي، لكنها غير داخله في سلم الدخولات والمصروفات الخاضعة للضرائب، مثل التهريب، تسجيل الأراضي بطرق رسمية، البسطات، صرافي الشوارع، الشحدة في البلدان الفقيرة، التسول، يدخل جانب كبير من دخل الفئات المتدنية وهذه الظاهرة تعرفها كافة المجتمعات بدون استثناء وخاصة مجتمعات الرأسمالية(الأنصاري وآخرون،1991: 71).

ويعرف المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، القطاع غير الرسمي أو غير المنظم(مسح سوق العمل 1995)" بأنه القطاع الذي يمارس أفراده العمل خارج إطار المنشأة مثل، طباعة الصحف والمجلات وأوراق اليانصيب والخضار والفواكه، والمتجولين أو الذين يمارسون عملهم ضمن أشباه المنشآت التي ليس لها صفة الثبات والديمومة كالأنشطة التي تمارس ضمن منازل مغلقة الأبواب وعمال البناء الذين يقفون في الساحات العامة والحمالين والحرفيين والمتجولين وعمال الزراعة الذين ينتقلون من مكان إلى أخر أو يعملون لدى الأسرة بصورة دائمة أو موسمية"(زكزك،2006).

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ذا أهمية كبيرة في معظم اقتصاديات الدول النامية، بما فيها الأردن والدول العربية الأخرى، وذلك نظرا لمساهمته الملموسة في الناتج المحلي الإجمالي، ولتوفير فرص العمل التي قد لا يخلقها القطاع الرسمي، وكذلك السلع والخدمات رخيصة الثمن للطبقات الشعبية. كما أن هذا القطاع يعتبر وسيلة قليلة الكلفة لتزويد المواطنين بالمهارات الأولية لتأسيس أعمالهم(الحوراني، 2006: 136).

2- دوافع انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

ترى نبيه أن الاقتصاد غير الرسمي راجع إلى مجموعة من الأسباب وهي: الأنظمة الضريبية غير العادلة والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب الضريبي وتزوير الحسابات أي أنها تقودهم إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكذلك الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة. إضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وارتفاع الرسوم في أسواق العمل، مما أدى إلى دفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى. وأيضا الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها، أي عرض العمل من ناحية، والطلب على العمل من ناحية أخرى، حيث يؤدي ذلك إلى خلق جيش من العاطلين، والتي تدفعهم إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية(2008: 40-42).

فالسبب في انتشار هذه الظاهرة بدول العالم الثالث أكثر من الدول المتقدمة هو في إيجادها بيئة خصبة يسودها التخلف والفقر والبطالة والحرمان والمجاعة، نتيجة تخلف اقتصادها ووسائل إنتاجها، والذي أدى إلى تدهور في مستوى معيشة الأفراد وتدني الأجور، فجميع هذه العوامل أدت إلى نشوء اقتصاد غير رسمي بهدف الحصول على المال وتحقيق الرفاهية الاقتصادية من قبل الأفراد باستخدام وسائل ممنوعة غير قانونية، أو اللجوء إلى الجريمة والاتجار بالمخدرات، والدعارة... الخ، كما وان مثل هذه الأعمال تتركز بشكل اكبر في المدن الفقيرة والهامشية(الأنصاري وآخرون،30:1991).

فيلاحظ اعتماد معظم استراتيجيات الفقراء أو المهمشين، في الأساس وخاصة في المدن، على ما يسمى "بالتشغيل الذاتي" وهذه الإستراتيجية عالمية يعتمدها أكثر فقراء العالم. حيث يلجأون للعمل بالقطاع غير الرسمي كإستراتيجية للتقليل من حدة الفقر والبطالة، نتيجة ظروف اجتماعية

واقتصادية وثقافية، فالنساء والأطفال هم الفئات الأكثر استغلالا بمثل هذه الأعمال، والتي تمثل رسمنه للنشاطات غير الرسمية(الطراونه، 2002: 400-403).

فالنساء الفقيرات واللواتي يعلن أسرهن، يبحثن دائما عن إستراتيجية فضلى من أجل التغلب على فقرهن. كما أنهن ينظرن إلى أي تغير في ظروفهن على أنه تحسن في وضعهن الاجتماعي المنخفض نسبيا كإناث يفتقرن إلى دعم الذكور في المجتمع التونسي بما يشير إلى مرونة دور المرأة استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة(الاسكوا، 1995: 19).

كما أن البطالة المقنعة لها دور كبير في ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد، فوجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعورا بضعف طاقاتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك للبحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي يجدون بها ذواتهم ويستفيدون منها ماديا ومعنويا(نبيه، 2008: 48-49).

فظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تعود إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية، وهذا ما أكدت عليه الأنصاري في دراستها للاقتصاد غير الرسمي في الضفة الغربية، وقد توصلت إلى إن انتشار هذه الظاهرة راجع إلى تدهور في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة في المناطق المحتلة فقد انخفض الناتج القومي لسكان الضفة والقطاع بنسبة 40% في العام الثاني للانتفاضة. فانخفاض الدخول إذاً بهذا الحجم أدى إلى وجود كارثة اقتصادية تهدد السكان وحياتهم ومجتمعهم، هذا مما يعني أن نسبة الفقر والبطالة وتدني الأجور في هذه المنطقة سيجعل من الأفراد يبحثون عن بدائل أخرى حتى ولو كانت غير رسمية، من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة السابقة(الأنصاري وآخرون، 1991: 32).

فالعمل في القطاع غير الرسمي يميل إلى أن يكون واحدا من الخيارات القليلة المتاحة أمام الأسر الفقيرة مما أدى إلى تعرض سوق العمل لتأثيرات الكساد الاقتصادي، وبالنظر إلى تضاؤل فرص هجرة اليد العاملة إلى البلدان الغنية بالنفط(Doan, 1992).

" وبالنسبة للمرأة الحضرية الفقيرة غير المتعلمة وغير الماهرة في الأردن، قد تكون الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي الوسيلة الوحيدة للبقاء. غير أن نوع العمل غير الرسمي الذي يمكن لتلك الفئة أن تحصل عليه سيؤدي، بصفة عامة، إلى إدامة ضعفها الاقتصادي، وإضافة إلى ذلك فان هذا النوع من العمل لن يعزز وضعها الاجتماعي داخل المجتمعات التقليدية التي ينظر فيها إلى عمل المرأة في الوظائف التي تحتاج إلى مهارة كبيرة من منظور الحاجة الاقتصادية وليس كوسيلة لضمان الاستقلال الاقتصادي والتمكين"(الاسكوا، 1995: 20-21).

أما بالنسبة لانتشار ظاهرة عمل المرأة بالاقتصاد غير الرسمي داخل مخيم اربد، راجع إلى العواقب السلبية الناتجة عن هجرة ونزوح الفلسطينيين كلاجئين إلى الأردن، أدت إلى توسيع القطاع غير الرسمي الذي قام بدور المستخدم البديل، بالنسبة لشريحة كبيرة من اللاجئين الجدد إلى سوق العمل، عوضا عن انسحاب القطاع العام. وقد دفعت البطالة إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، والحاجة إلى وجود مصدر إضافي لدخل الأسرة، بالمرأة للعمل في القطاع غير الرسمي الذي لا تشمله الحماية القانونية أو الاجتماعية. كما أن هناك العديد من النساء المتعلمات ممن فضلت العمل بالقطاع غير الرسمي لحسابها، على العمل بالقطاع الخاص (القطاع الثاني والذي يستند علية الاقتصاد الوطني المحلي). حيث أن القطاع الخاص هو من نتاج الرأسمالية، والذي يحمل طابع الاستغلال للعاملات، من خلال الأجر وساعات العمل. فنتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها مخيم اربد منذ تأسيسه حتى اليوم أدى إلى زيادة القوى العاملة النسائية في الاقتصاد غير الرسمي.

جرت محاولات عديدة لمراجعة وتصنيف التراث المتاح من دراسات سابقة تناولت الاقتصاد غير الرسمي على الصعيد العالمي، ونجد أن مثل هذه الدراسات اعتمدت على عدة علوم، وفسرت الاقتصاد غير الرسمي بطرق مختلفة حسب العلم الذي تدرس من خلاله. ومن العلوم التي اهتمت في دراسة وتفسير هذا القطاع، علم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الانثروبولوجيا، علم السياسة، علم النفس، علم البيئة...الخ. وكل علم من هذه العلوم استخدم في دراسته طرق مختلفة في قياس هذه الظاهرة والتي تناولتها من عدة جوانب مختلفة.

ومن هذه الدراسات ما استخدم بيانات تعدادية والمسوح القومية، وتميزت مثل هذه الدراسات في اعتمادها بشكل أساسي على التعداد والمسوح السكانية في جميع بياناتها، وكذلك على سجلات التهرب الضريبي، والهدف من هذه الدراسات، عمل مقارنات مع مجتمع الدراسة والمجتمعات الأخرى من خلال الاعتماد على النسب الإحصائية، بالإضافة إلى تقصي أوضاع قطاعات مختلفة على مستوى المجتمع ككل، ومن هذه الدراسات والتي كانت في أمريكيا والتي كان عنوانها" الاتجاه المباشر لقياس الاقتصاد الخفي في أمريكيا 1982". من خلال هذه الدراسة تم عمل مسوح قومية على مناطق مختلفة، لمعرفة حجم القطاع غير الرسمي وما مدى انتشاره على ارض الواقع، انطلاقا من القضية الاقتصادية أو الدخل الخفي، وبالتالي عمل مقارنه ما بين هذا الاقتصاد والاقتصاد الرسمي(Kenadjian,1982: 93).

فان الأنشطة الاقتصادية تتواجد جنبا إلى جنب مع الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وهي نقطة انطلاق هذه الدراسات، وكان ما يميز هذه الأنشطة أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي مما يؤدي إلى إنتاج دخول خفية. وهذا ما اتفق عليه سميث وموريس، في دراسة لهما تحت عنوان " الاقتصاد المنظم في كندا"(Smith& Mirus, 1982: 273).

كما أن هناك دراسة قامت بها دانيلا، في ايطاليا بعنوان" الدخل الموازي في ايطاليا".فقد اعتمدت في دراستها أيضا على تعداد المسوح، حيث اعتمدت على تحليل البيانات المتاحة في سجلات التهرب الضريبي، ووصلت إلى نتيجة وهي وجود علاقة تربط نمو الدخل الخفي بالتهرب الضريبي والذي من شأنه التأثير على الاقتصاد الكلي لهذه البلدان(Danila, 1990: 141).

كما انه تم التركيز من خلال هذه الدراسات على العلاقة بين إنتاج الدخل الخفي وظواهر البطالة والعمالة والأجور. ومن ابرز الدراسات التي ركزت على هذا المجال أيضا دراسة هيلين، بعنوان" القطاع غير الرسمي في اندونيسيا"(Helen,1986).

وبالإضافة إلى دراسات التعداد والمسوح، هناك دراسات على مستوى العالم عملت على دراسة الاقتصاد غير الرسمي من خلال التركيز على المنشآت الصغيرة. وعمل مقارنات بين عدة منشآت من أكثر من مجتمع. ومن أهم الدراسات في مثل هذا المجال، " دراسة أشرفت عليها منظمة العمل الدولية والتي نفذت حول منشآت القطاع غير الرسمي في الدول النامية. منها دراسة أجريت في مجموعة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية مثل: سيراليون ونيجيريا وغانا وسيريلانكا والبرازيل والفلبين والأرجنتين والصين واندونيسيا. وقد نشرت نتائج هذه الدراسة في كتاب اشرف على تحريره Sethuraman". وأيضا هناك العديد من الدراسات العالمية والتي درست الاقتصاد غير الرسمي بطرق مختلفة عن السابقة. فهناك دراسات ركزت على دراسة الوحدة المعيشية، من خلال الكشف عن الحجم الفعلي للاقتصاد غير الرسمي، وعن الأنشطة غير الرسمية التي تمارس داخلها، وكذلك الأعمال غير الرسمية لموظفي القطاع غير الرسمي(Kantor, 2002).

ظهرت العديد من الدراسات التي أوضحت دور المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها من داخل المنزل، وما مدى تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي،" ففي أمريكيا يطبق مشروع" العمل عن بعد" فحسب دراسة أجريت عام 1996 اتضح أن حوالي 46% من صاحبات الأعمال المنزلية نساء، ويفوق دخلهن عن من في المكاتب بنحو 28%.

ويبدو أن فكرة " التشغيل الذاتي-المنزلي" أصبحت مهمة لأنه مثلا في ايطاليا تقدم رجال الأعمال في مجال المطاعم بشكاوي للحكومة اثر انتشار المطاعم المنزلية التي أضحت تهدد أعمالهم الاقتصادية. أما في كندا فيحسب العمل من المنزل ذا جدوى اقتصادية فعلية... أما في اليابان، فيعطى راتب لربة المنزل، وتعد امرأة عاملة من بيتها"(صندوق الأمم المتحدة للتنمية، 2006). هذا يعطي المرأة دعما لمزاولة الأنشطة غير الرسمية ومن داخل المنازل، للرفع من المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة، وللتقليل من حدة البطالة من خلال فرص عمل جديدة، والاعتماد على الذات.

وفي مقال تحت عنوان" انعدام الأمن في أماكن العمل للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي"، ترى رويفر أن واحدة من أعمق التحولات في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الثلاثين الماضية كان لتزيد إدماج المرأة في القوى العاملة في العالم. حيث مكنت بعض النساء لتعزيز قدراتهن على قيادة الأسرة المعيشية ومن الاستفادة من زيادة الحركة البدنية، وتنمية المهارات الفنية والأعمال الحرة. ومع ذلك، في العالم النامي، فان غالبية هذه الأنشطة تتم في إطار الاقتصاد غير الرسمي، حيث تواجه النساء مجموعه واسعة من انعدام الأمن. نلاحظ أن القليل من البلدان وضعت سياسات وطنية واضحة تجاه العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، خصوصا الباعة المتجولين من النساء والرجال، والعاملات في منازلهن(Roever, 2007).

أما على مستوى الدراسات في الوطن العربي نلاحظ أن دراسة (ESCWA:1989)، حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة، فقد خلصت نتائج هذه الدراسة برصد عدد من النتائج أهمها، أن هناك ثمة خصائص نوعية في القطاع غير الرسمي فيما يخص تشغيل المرأة حيث تتباين بتباين التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات. كما أن دخول المرأة إلى القطاع غير الرسمي هو اختياريا من المرأة لملائمة ظروفها وأوضاعها ومساهمتها في حل معظم مشكلاتها، بالإضافة إلى وجود مشكلات مشتركة بين معظم العاملات من خلال مستويات وأحجام مشروعات القطاع غير الرسمي وغيرها.

العموص أيضا يدعو إلى أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال دراسة قدمها حول التشغيل في القطاع غير المنظم في تونس ، لما له من أهمية في المنظومة الإنتاجية التونسية، فهو يستقطب حوالي نصف قوى العمل النشيط الحقيقية تقريبا. كما أشار إلى دور النساء وأن أغلبيتهن يجدن في أنشطته ملجأ يقيهن من فترات البطالة والفقر في حياتهن الأسرية والمهنية(العموص، 1997).

وفي دراسة قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(2005) من خلال ورقة قدمت للندوة المنعقدة في الكويت تحت عنوان المرأة العربية والتنمية الاقتصادية، فقد أشار إلى مشاركة المرأة أيضا ضمن القطاع غير الرسمي حيث أن المرأة أخذت تعمل في هذا القطاع نتيجة للعواقب السلبية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية والتي أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لتفشي ظاهرة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، أدى بالمرأة للعمل بهذا القطاع دون توفر أي حماية .

بورسيل(1984:231) قدم لدور المرأة في الحياة المهنية أيضا ، يرى أن المرأة تلجأ لمزاولة الأنشطة غير الرسمية رغبة في تحقيق الذات والنزوع إلى الاستقلال الاقتصادي والحاجة

إلى تحسين دخل الأسرة، فباتت العديد من النساء وخاصة في بلدان العالم الثالث بالدخول إلى ميادين العمل المأجور.وهذا يتفق مع ما جاء به ابو حمدان (1966:25)، في أن القرن العشرين حمل إلينا سلسلة من البطالة والأزمات الاقتصادية وعدم الأمان الاجتماعي، أدى بهذه البلدان إلى التحدي من أجل الوصول إلى الرفاه وحرية الأفراد وهذا لا يحدث إلا من خلال زيادة الوعي حول الأنشطة الاقتصادية المهمشة والقطاع الزراعي والتجاري.وهذا أيضا ما نصت علية منظمة ESCWA(15-1994:13) في أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية أدت إلى زيادة القوى العاملة من النساء.وذلك لتمكين المرأة وتعزيز قدراتها واعتمادها على الذات لزيادة إسهاماتها في الأنشطة الاقتصادية سواء الرسمية أم غير الرسمية.

كما أشار البنيوي إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن والتي أكدت على دور المرأة في مزاولة الأنشطة الاقتصادية حيث أخذت تنمو بشكل ملحوظ وسريع(1997).

لا بد من الإشارة إلى عدم وضوح أعداد العاملات في القطاع غير الرسمي في مخيم اربد، إلا انه يمكن التعرف على طبيعة الأنشطة التي تزاولها وكيفيتها ودوافعها للعمل. وذلك لندرة الدراسات الخاصة بالمرأة على ارض الواقع المحلي وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي كونه لا يدخل ضمن الحسابات الوطنية.

وبالنسبة لخصائص النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي في سوريا، والتي أعدها المكتب المركزي للإحصاء:

1- جميع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يعملن لحسابهن الخاص، أي هن صاحبات أعمال، حيث أن 32%يعملن بأجر خارج المنزل لدى أصحاب المشاغل والمصانع غير الحكومية، و56.2% من يعمل دون اجر لدى الأهل، أي داخل نطاق العائلة.

2- الأجور التي تتقاضاها المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي هي أجور متدنية، مقارنه بالعمل في القطاع غير الرسمي.

3- تتراوح أعمار معظم العاملات في هذا القطاع ما بين (10-30) عاما.

4- اغلبهن أميات أو أشباه أميات.

5- هناك نسبة هامة من هؤلاء النساء ربات اسر ومعيلات وحيدات لأسرهن(أرامل- مطلقات) ذوات دخول متدنية، علما أن عدد أفراد هذه الأسر قد يتراوح من 2-10 أفراد(المكتب المركزي السوري للإحصاء، 2006).

أما في مصر، فقد تبين أن نسبة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تتراوح ما بين 15-20% من الأرامل والمطلقات. كما وان غالبية النساء العاملات في هذا القطاع ما بين 70%-80% من اسر فقيرة ومحدودة الدخل مما يطلق عليها (البروليتاريا الرثة). وان معظم أعمار العاملات في هذا القطاع في الحضر هن من المهاجرات من الريف من اسر هاجرت من الريف، كما أن الغالبية العظمى من العاملات هن من الأميات ومحدودات التعليم والمهارة والخبرة المهنية(ESCWA, 1989: 22).

من الواضح أن ظاهرة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي داخل مخيم اربد، هي ظاهرة منتشرة على ارض الواقع، وهذا ما تم ملاحظته. إذ توجد العديد من النساء ومن مختلف الفئات العمرية ما بين (19-55)، بمزاولة العديد من الأنشطة غير الرسمية، ففي كل بيت تقريبا يوجد امرأة أو أكثر تعمل وقد تعمل المرأة الواحدة بأنشطة اقتصادية مختلفة. ويعود الدافع للعمل بهذه الأنشطة هو نتيجة للفقر والبطالة الذي تعانيه العديد من الأسر داخل المخيم بشكل رئيسي، كما انه يعود لدى بعض النساء إلى دورها في البحث عن ذاتها وحريتها في الحصول على دخل مستقل.

وقد تبين أن هناك نسبة عالية من النساء العاملات هن من الأرامل والمطلقات، نتيجة لعدم وجـود معيل.

يضم هذا القطاع نساء لهن ظروف أسرية واجتماعية- زواجيه وقرابية ومهارية تـدفعهن للعمل داخل القطاع غير الرسمي، قسرا أو اختيارا. ويعني القسر أن القطاع غير الرسـمي هـو الوحيد الذي يقبلهن، نظرا لخصائصهن(سيتم توضيحها في الفصل اللاحق). أما الاختيار ويعنـي انه القطاع الملائم لظروف بعضهن، إذ لا يتناقض كثيرا مع أدوارهن الأخرى، وانه يـوفر لهـن دخلا ضروريا لإعالة الأسرة أو المشاركة في هذه الإعالة(ESCWA,1989: 25).

أما على صعيد الدراسات المحلية-الوطنية نرى أن هناك العديد من الدراسات فيما يخص الاقتصاد غير الرسمي في الأردن، وأخذت عدة محاور مختلفة في دراستها ، من هذه الدراسـات ما أشار إليه (1997AL-Tarawneh)في دراسته جوانب من الاقتصاد غير الرسمي في الأردن: حالة اربد،حيث توصل من خلالها إلى أن أسباب الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في زيادة معـدلات الفقر وتنامي الأزمات الهيكلية في الاقتصاد الرسمي الأردني،وذلك باعتبار أن الاقتصاد الأردنـي هو اقتصاد رأسمالي طرفي فان الاقتصاد غير الرسمي هو منطقـة طرفيـة للاقتـصاد الـوطني الرسمي المتروبولي وبالتالي شكل الاقتصاد غير الرسمي مصدر دخل للفقراء. حيـث لاحـظ أن هناك شكل من أشكال الاقتصاد غير الرسـمي الأردنـي تتمثـل بالباعـة المتجـولين الـدائمين والموسميين وباعة البسطات والتي تعتبر بمثابة الظل للاقتصاد غير الرسمي، والتي ظهرت نتيجة للأزمات التي تعرض لها الأردن عام 1987المتمثلة بانخفاض قيمة الدينار الأردني، وأزمة الخليج أيضا والتي عملت على زيادة معدلات البطالة في الأردن نتيجة لزيادة أعداد المواطنين، فخلـصت هذه الدراسة إلى تصنيف العمل إلى :عمل مقابل أجر(لصالح صاحب العمـل) واسـتخدام ذاتـي(لصالح الشخص نفسه أو لأسرته).

أما دراسة (مريان 1997)ركز على محددات الأجور وخصائص العمالة في القطاع غير الرسمي الأردني قامت بتقدير دالة لوغارتيمية لتحديد العوامل الاقتصادية والاقتصادية-الاجتماعية والديموغرافية المسؤولة عن تحديد دخل العاملين في القطاع غير المنظم في الحضر الأردني. وتوصل إلى أن مؤسسات هذا القطاع تتركز في نشاط تجارة التجزئة، كما أن الطابع الغالب على مؤسسات القطاع هو صغر حجم رأس المال، حيث يعتبر أن رأس المال والإنتاج من أهم العوامل المؤثرة في تحديد عدد العمال في المؤسسة، وبالتالي تحديد طاقتها الاستيعابية.وهذا ما أشار إليه أيضا (ابو عين1996:ط)،وذلك عن طريق "اختيار بعض المحددات التي يعتقد بأنها تؤثر في مستوى أجور ورواتب العاملين في ذلك القطاع، كالتعليم، والخبرة، والجنس،...وغيرها من المحددات الأخرى. كما وتعتمد هذه المحددات على بعض الخصائص التي يتمتع بها الفرد وبيئة العمل من حيث التعليم والخبرة وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه فاختلاف التعليم وخبرة العامل يترتب علية اختلاف في أجره."

كما بينت دراسة أنثروبولوجية لـ (الطويق، 1998) ديناميكية مجتمع الفقر دراسة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع غير الرسمي في وسط عمان،فقد توصل إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها أن ظاهرة الفقر بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي الدافع الحقيقي وراء عمل الأفراد في الاقتصاد غير الرسمي. أي أنه عند دراسة هذا القطاع يجب عدم إغفال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المبحوث إذ أن الحالة المادية لهؤلاء الأفراد هي متقلبة ومختلفة من شخص إلى أخر، أما من النواحي الثقافية والاجتماعية والنفسية فهي من مواصفات مجتمع الفقر التي تبقى تلاحقهم طوال حياتهم.أي انه ومن خلال دراسته هذه ربط بين نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالفقر، حيث توجد علاقة تبادلية تربط الظاهرتين مع بعض.

أما بالنسبة لعمالة الأطفال ضمن القطاع غير الرسمي فهناك أيضا دراسة أنثروبولوجية في مدينة اربد قدمها (عبد العزيز1999)، من خلال السياق الاقتصادي والاجتماعي، إذ تم التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة مثل(التعليم، مكان السكن، الكثافة السكانية، دخل الأسرة، حجم الأسرة، شبكة العلاقات الاجتماعية ،التفكك الأسري)، بالإضافة إلى شروط العمل (ساعات العمل، الأجر، العلاقات الناشئة ضمن إطار العمل ما بين صاحب العمل والأطفال) ، كما أنه لم يغفل عن الدور الثقافي في دراسته هذه، فقد توصل إلى أن الفقر مرتبط بسياسات اقتصادية وتنموية مشوهة من جهة ، وبسمات ثقافية من جهة أخرى. " فتشغيل الأطفال يتولد من خلال تكامل ثقافة الفقر وثقافة العمل لدى أسر الأطفال العاملين."

ويرى أن هناك علاقة واضحة بين تدني الأجور وانخفاض السنوات العمرية، حيث أن أرباب العمل يبحثون دائما عن الأيدي العاملة الرخيصة غير المدربة كفئة الأطفال لزيادة أرباحهم.

أما بالنسبة لنتائج ورش العمل التي قدمها مركز الأردن الجديد للدراسات على هامش الدراسة الميدانية للقطاع غير الرسمي في الأردن، فقد خلصت إلى أن القطاع غير الرسمي من القطاعات الرائدة في الأردن والتي لا يمكن إغفال دوره، فهو قطاع واسع جدا حيث يقوم بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمختلفة من فرد إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر حسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى أنه يجدد نفسه باستمرار من خلال دخول أنشطة جديدة. كما أن القطاع غير الرسمي في الأردن يتركز على الأعمال الفردية وأن الأعمال الجماعية تقع في نطاق الأسرة فقط. أما بالنسبة لرأس المال المستثمر بهذه المشروعات فهو لا يتجاوز المشروعات التي يزيد رأس مالها عن الألف دينار 12,5% وهي مشروعات لا يمكن أن تشغل عمالا خارج نطاق الأسرة(الحوراني، 2006).

الفصل الثالث

عمل المرأة بين القانون والواقع الذي تعيشه

مقدمـــــة

وتسير عرض بيانات هذا الفصل من خلال محورين: يتعلق الأول في تسليط الضوء على معظم التشريعات والقوانين حول عمل المرأة وتمكينها اقتصاديا، للتعرف على بعـض محـددات عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، حيث ظهرت العديد من المؤسـسات والمنظمـات العالميـة والتي تنادي بحقوق المرأة في جميع مجالات الحياة.

والثاني يدور حول المتغيرات وواقع التنمية والاقتصاد الأردني، وهي جميعـا نتـائج ذات صلة مباشرة، أو عبر متغيرات وسيطة أثرت في وجود المرأة في الاقتصاد غير الرسمي خاصـة في مناطق الحضر.

1- القوانين والتشريعات حول عمل المرأة وتمكينها اقتصاديا:

" ثمان سنوات مضت على إعلان بكين للمرأة في أعقاب المؤتمر العالمي الذي عقد بهـا عام 1995 و الذي عالج أوضاع المرأة في العالم من زوايـا المـشاكل الاقتـصادية والـضغوط الاجتماعية و التمييز النوعي. واليوم ورغم التحديات العالمية المتصاعدة و السريعة التـي تـؤثر سلباً على تقدم الدول النامية عامةً و العربية منها خاصةً ، وما لذلك مـن أثـار مباشـرة وغيـر مباشرة على الفئات لمهمشة و المتضررة مثل المرأة ، فقد اتخذت كثير من الدول العربية خطوات إيجابية باتجاه تحسين أوضاع المرأة وتمكينها اقتصاديا و اجتماعيا و سياسياً وقانونيـاً بـدءاً مـن إعداد و تنفيذ خطط وطنية لتضمين المرأة في سياق التنمية ،و إنتهاءاً باعتراف بأهمية دور المرأة والعمل على توعية السكان وتعريفهم بالمفاهيم والتقاليد والعادات الخاطئة والـدعوة لإلغـاء كـل أشكال التمييز ضد المرأة، تأكدت القناعة بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحقق أهـدافها بـدون

مشاركة إيجابية من المرأة (نصف المجتمع) في التخطيط لها وتنفيذها و متابعتها وتحديثها و الانتفاع بثمارها (الاسكوا، 1994).

وتحت طائلة هذه الظروف فان خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005 تحث الحكومات العربية على الإسراع بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة وتهيئة المقومات اللازمة للاستجابة بفعالية لحاجات المرأة العربية الملحة ، ومنها: الحقوق القانونية والمساهمة في اتخاذ القرار، والتوعية والتربية والتعليم ومحو الأمية والتأهيل، وتوفير فرص العمل للحد من البطالة والفقر، وتوفير الخدمات الصحية الطبية والنفسية ، والبيئية السليمة ..."(الاسكوا، 1994: 12).

فقد ظهرت العديد من المنظمات العالمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية والتي أخذت تنادي بحقوق المرأة، وحقها في الخروج إلى سوق العمل المحلي لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، للنمو اقتصاديا.

"وبغض النظر عن الامتيازات الفلسفية ومبادئ العدالة فمن حق المرأة أن تكون مواطنة بالمعنى التام خاصة وقد ساهمت بصورة ايجابية إلى جانب الرجل في الكفاح القومي وبفضل وعيها لم تتأخر عن مسايرة الحركة العامة .

والمرأة بعد أن تحررت من المظالم التي كانت تخضع لها في الماضي، واستكملت شخصيتها، واسترجعت كامل حقوقها السياسية والمدنية، وانفتحت أمامها أبواب الجامعة والوظيفة العمومية والمؤسسة الخاصة، واشتركت في المسؤوليات القومية والعائلية، أصبح من واجبها أن تكون واعية برسالتها الاجتماعية شاعرة بحقوقها وواجباتها، والنهوض بالمرأة محتم، كي تساهم في ازدهار ونماء وطنها على جميع الاصعده" سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا،...الخ".(خليل، 2009).

فالمرأة ومنذ القدم كانت تعمل إلى جانب الرجل، دون وعي منها لحقوقها وواجباتها، فهي كانت مستغله من خلال الأعمال التي كانت تقوم بها من الأعمال المنزلية والنسيج والخروج للعمل بالأرض .. لم تكن المرأة في المجتمعات القديمة إلا قلة من الحقوق وقد رد إليها الإسلام كرامتها حيث اقر لها حقوقها الطبيعية والاجتماعية والمدنية.. فان مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية حديثة العهد. إلا إن هذه المبادئ قد تم تشويهها وإهمالها من قبل الرجل، خلال الأربعة قرون الماضية، فالصورة التي وصلتنا عن المرأة هي صورة الزوجة، أي انه لم يكن للمرأة وجود إلا في ظل الرجل..

لكن ويبقى السؤال الحائر، هل تعرف المرأة حقوقها؟ إلا أن الواقع الذي نعيشه يدلنا على أن المرأة وان كانت واعية لحقوقها وتحررها فهي تجهل غالبا الحقوق التي يمنحها إياها ذلك التحرر، وفي كثير من الأحيان فهي تتعرف عليها بعد فوات الأوان...(البنك الدولي، 2004).

وهكذا أصبح اشتغال المرأة خارج المنزل طبيعيا ، ويدخل ضمن تطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للتدخل ونتيجة لذلك اتخذت عدة إجراءات لتمكين المرأة من الدخول إلى سوق العمل ولمنحها ضمانات خاصة بوصفها امرأة.

فقد أخذت العديد من التشريعات العربية تنادي بحق العمل للمرأة وتمكينها اقتصاديا، وأفراد نص قانوني ضمن دستورها للحث على تمكين المرأة ليس فقط اقتصاديا وإنما بجميع مجالات الحياة(الاسكوا، 2005).

فمن ناحية حق المرأة في اختيار المهنة ، نجد انه تم إبرام مثل هذا البند في إحدى نصوص القانون التونسي والتي "تم المصادقة عليه بالقانون عدد 30-68 المؤرخ في 29 نوفمبر 1968 على الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في اكتساب عيشهما بصفة حرة وبمحض اختيارهما". كما

أن تونس قد صادقت على عدد من اتفاقيات الشغل الدولية والتي تتعلق باستخدام المرأة وتشغيلها.. وقد وقع إبرام هذه الاتفاقية في الندوة التي عقدتها المنظمة العالمية للشغل في 29 أكتوبر 1919 بواشنطن وقد صادقت عليها تونس بالقانون المؤرخ في 25 ابريل 1957 وينص الفصل الثالث من هذه الاتفاقية على انه " لا يجوز استخدام النساء ليلا مهما كانت سنهن، في المؤسسات الصناعية العمومية أو الخصوصية أو فروعها إلا في المؤسسات التي يشتغل فيها أفراد عائلة واحدة" (عياط، 1978: 33 – 36).

" كما انه في نص الدستور الأردني في المادة (1/6)منه على أن " الأردنيون سواء أمام القانون لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق واللغة أو الدين " كما أن مادة (2/6) من الدستور الأردني تضمنت أن "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين "(قانون العمل الأردني، 2006).

كذلك قد أكد القانون المدني وقانون العمل ونظام الخدمة المدنية مبدأ المساواة ما بين المواطنين في مجال العمل. كذلك فان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية عنيت بزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وفق التالي:

– فخطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية (2004– 2006) هدفت إلى " تمكين المواطنين وتوفير فرص المناسبة وخصوصا لفئتي الشباب والنساء إلى جانب تعزيز الاستثمار الخاص".

– أما الإستراتيجية الوطنية للمرأة فقد أفردت محورا خاصا لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال عدة أهداف وإجراءات، أهمها العمل على زيادة الفرص الاقتصادية من خلال تطوير برامج التعليم المهني، والعمل على إقامة المشاريع الاقتصادية في الريف والبادية، إلى جانب إيجاد بيئة تشريعية ملائمة وتحقيق مشاركة اكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي تضمن المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

– كذلك قد أولت الإستراتيجية الوطنية للفقر اهتماما خاصا لموضوع التمكين الاقتصادي من خلال التركيز على دعم المشاريع الصغيرة وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية والمدن الثانوية"(اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2005).

ففي الأردن وعلى سبيل المثال فان تمكين المرأة اقتصادياً يكون من خلال المشاريع الصغيرة، فما يلاحظ على المرأة الأردنية أنها تعاني الفقر والبطالة، وذلك نتيجة لعوامل عدة والتي كان من أبرزها ضعف دورها اقتصاديا ، بالإضافة إلى حرمانها من التملك، أي أن المرأة الأردنية مازالت تعاني من السلطة الذكورية وسيطرة العائلة مما يجعل حيازتها وملكيتها للأرض والعقارات المختلفة ضئيلة .. من هنا برزت أهمية المشاريع الصغيرة والميكروية كإحدى استراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة، وللتوظيف الذاتي للحد من الفقر والبطالة.. والاعتماد على الذات ، حيث برزت العديد من المؤسسات الحكومية والتي تدعم المرأة ماديا ومعنويا لإقامة مشاريع إنتاجية لتحسين المستوى المعيشي للأسرة ولتوفير فرص للعمل من اجل الحد من البطالة (العين مي أبو السمن، 2008 :4-7).

أي أن تمكين المرأة اقتصاديا يعتمد بشكل أساسي على استقلالها ماليا ومن ثم التأكيد على ضرورة تقديم الدعم لأنشطة الأعمال النسائية من خلال طرق عملية مثل التدريب عملا بشعار الجمعية المصرية لتمكين المرأة اقتصاديا، وهو "الاستقلال الإقتصادى يعطى القدرة على الاختيار والقدرة على اتخاذ القرار"(Kawar, 2000).

فالعامل الاقتصادي عامل أساسي في معالجة وضع المرأة الريفية مما يتطلب وضع مشروعات تهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها المرأة الريفية، مع تأمين القروض اللازمة وتوفير التمويل الضروري. ووجوب تحسين وضع المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة

في ملكية الأرض ولا سيما في نطاق مشروعات توزيع الأراضي التي تتولاها الدولـــة.(الليثـــي، 1979).

وهذا ما نص علية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المؤتمر الإقليمـــي حـــول مـــساهمة المرأة العربية في التنمية.(1990 : 11- 13).

ونرى أن أي نص في القانون يؤكد على التمييز بين الذكور والإناث يظـــل نـــصا غيـــر دستوري ولا يجب اعتماده من قبل السلطة التشريعية. ففي الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والتي تؤكد على الحقوق المتساوية للنساء والرجال في قانون العمل، وبما يؤكد على المبادئ التي نـــص عليها دستور البلاد ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. فإنها تدعو إلـــى المـــساواة وعـــدم التميز بين الذكور والإناث في العمل، كما انه يجـــب تـــشجيع المـــرأة علـــى مزاولـــة الأنـــشطة الاقتصادية والتي تدعم مكانتها واعتمادها على الذات داخل مجتمعها للتخلص من الفقر والبطالـــة في إيجاد فرص عمل جديدة.(Daibes,2009).

" وفي إعلان بيجن تم تحديد عدد من الأهداف الإستراتيجية للنهوض بمشاركة المرأة فـــي الاقتصاد وضمان تكافؤ فرصها في العمل الذي يتقاضى عنه اجـــر، والوصـــول إلـــى المـــوارد الاقتصادية. ومن بين تلك الأهداف تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلالها الاقتصادي، بمـــا في ذلك الحصول على عمل ، وظروف العمل الملائمة، والتحكم في الموارد الاقتصادية؛ وتـــوفير خدمات العمل التجاري والتدريب والوصول إلى الأسواق والمعلومـــات والتكنولوجيـــا، وخاصـــة للمرأة ذات الدخل المنخفض؛ وتعزيز قدرة المرأة الاقتـــصادية والـــشبكات التجاريـــة النـــسائية؛ والقضاء على التفريق المهني بين الجنسين، وجميع أشـــكال التميـــز الـــوظيفي؛ والتوفيـــق بـــين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية بالنسبة للنساء والرجال".(الاسكوا،1992).

أما بالنسبة للقطاع غير الرسمي وكونه ينشط خارج إطار القوانين التنظيمية التي تخضع لها مختلف مشاريع القطاع الرسمي . ولذلك فان المقصود بالأوضاع القانونية لمشاريع هذا القطاع هي تلك الأسباب التي تحول دون تمتع هذه المشاريع بالصفة القانونية، سواء كان ذلك بسبب عزوف وامتناع أصحابها عن تسجيل مشاريعهم وتنظيمها، أو بسبب مجموعة العوائق التي تضعها الجهات المعنية للحيلولة دون ترخيص وتنظيم هذه المشاريع.(الحوراني، 2006 :65-66).

أغلبية الأنشطة التي تمارسها النساء في الأردن هي أنشطة اقتصادية غير قانونية ، حيث أنها لا تدخل ضمن الحسابات الوطنية إلا أن ممارستها شرعية، كما أنها لا تضمن من خلالها أي حماية قانونية أو اجتماعية، وقد تمارس هذه الأنشطة على شكل فردي أو جماعي ضمن نطاق العائلة ..كما انه لا يوجد أي نص قانوني ضمن الدستور الأردني ينص على ممارسة هذه الأنشطة خارج المؤسسات الحكومية.. إلا أن المؤتمرات العالمية والمحلية والتي حثت على ضرورة تمكين المرأة اقتصاديا من خلال المشاريع الصغيرة، والتي تندرج تحت مسمى القطاع غير الرسمي أو الخاص، للحد من الفقر والبطالة.

"بالرغم من المساهمات الايجابية للقطاع غير الرسمي في الاقتصاديات الوطنية والمتمثلة في المساهمات في النواتج المحلية الإجمالية في العديد من البلدان بما فيها الأردن والدول العربية، وبالرغم من مهمة القطاع غير الرسمي في الحد من البطالة والفقر وزيادة الاستثمارات المحلية، إلا انه لا يخلو من الآثار العكسية أو السلبية على الاقتصاديات الوطنية للدول النامية بما فيها الأردن(النفيعي، 1993).

فقد تشكل نشاطات القطاع غير الرسمي أحيانا منافسة غير عادلة ولا تساهم بمفهوم المساواة الاقتصادية ولا تعزز من مفهوم المواطنة، فهي تعمل في سوق لا يحكمه أنظمة وقوانين

وتتهرب من دفع الضرائب. على عكس المشاريع العاملة بالقطاع الرسمي التي تساهم وتشارك في النظام السياسي الديمقراطي وتعزز من مفهوم المواطنة والالتزام بالأنظمة والقوانين"(الحوراني، 2006 : 148-149).

2- بعض المتغيرات المؤثرة في سياق اشتغال المرأة بالقطاع غير الرسمي في الأردن:

"يتسم الاقتصاد الأردني بشح موارده الطبيعية، وصغر حجمه وضيق سوقه المحلية، واعتماده منذ أمد بعيد على المساعدات المالية الخارجية وتحويلات المغتربين مصدرا للنمو. وقد جعل العامل الأخير الاقتصاد الأردني شديد الحساسية والتأثر بتقلبات الأسواق الخارجية، الإقليمية منها والدولية. وبدأ القطاع الخاص في الأردن ضعيفا، فبادرت الحكومة إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وفي صناعات التعدين، وساهمت في رأس مال بعض الصناعات الأخرى، واتبعت على الدوام سياسة اقتصادية منفتحة نسبيا(العجلوني، 2008: 10-16).

كما انه وعندما بدأ شح في المساعدات والتحويلات الخارجية للأردن في الثمانينات من القرن الماضي، استمر الإنفاق على مستوياتها، وتم تمويل الإنفاق بالاقتراض من الأسواق الدولية. مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية وعجز في الموازنة ألعامه عن خدمتها، مما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي أواخر الثمانينات. حيث كان لذلك تداعيات كثيرة، كاللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون للحصول على مزيد من القروض. وأيضا تخفيض قيمة الدينار الأردني وما تبع ذلك من انخفاض في الدخل الحقيقي للمواطن، وارتفاع معدلات التضخم، وعدم استقرار النقد. وأيضا الالتزام بتوصية صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد، مما افقد الحكومة السيطرة على بعض جوانبه.(الوزني، 200: 5-8).

ونتيجة للظروف التي أصابت الأردن من الأزمات الاقتصادية ، وأيضا الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، وأيضا الهجرة الخارجية ، ودخول العمالة الوافدة، واللاجئين الفلسطينيين،

أدى إلى ارتفاع في أعداد السكان مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخـدمات ، والـذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر بين صفوف الإناث والذكور.لذلك كان الدافع الوحيـد وراء ظهور العمالة في الاقتصاد غير الرسمي وبشكل واضح ومتزايد على ارض الأردن هو انعكاسـا للظروف التي عاشها الأردن في فترات مختلفة ضـمن مراحـل نمـوه الاقتـصادي بعـد نيـل استقلاله(الجالودي، 1991: 70).

وقد دأبت الحكومة ، في محاولة منها لعلاج الوضع الاقتصادي المتأزم إلى تبنـي عـدت سياسات:"كتقليص حجمها وإعادة تعريف دورهـا ، وإعـادة هيكلـة المؤسـسات العامـة عبـر خصخصتها، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار."

فقد حصرت الحكومة الأردنية دورها من خـلال الرقابـة والإشـراف علـى الأنـشطة الاقتصادية وتنظيمها. وتركت هذا النشاط للقطاع الخاص ، على أن تواصل هي لاسـتثمار فـي مشروعات البنية التحتية والصحة والتعليم بقدر ما يمكنها مواردها المالية مـن ذلـك.(الـوزني، 2001: 11).

من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أعدت خطة محلية من خـلال تطـوير قطاعاتها، والتركيز على الخصخصة من خلال القطاع الخاص، والاستثمار، وأيضا مـن خـلال دعم وتشجيع مسيرة التربية والتعليم للجنسين، النهوض بقطاع الصحة، والتركيز على دور المـرأة في التنمية ودورها داخل سوق العمل(الشخاترة، 2000).

إن أهم أسباب الفقر في الأردن تعود إلى ارتفاع نسبة النمو بأعداد الـسكان ، وارتفـاع متوسط عدد أفراد الأسرة، ثم التوزيع غير العادل للدخل والمنتوجات، ثم انخفاض حـصة دخـل الفرد.(مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة الشعب، 2007).

ومن هنا جاء التركيز على دور المرأة داخل سوق العمل الأردني، حيث صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية والتي تدعو إلى نهوض المرأة في جميع مجالات الحياة. والاعتماد على ذاتها كونها مواطنة، لتصبح منتجة ولها دخل مستقل وليس عالة على المجتمع. والاعتراف بها على أنها تشكل موردا بشريا هاما ومساويا لأهمية الرجل(محبوب، 2008: 83-84).

- وبالنسبة لواقع المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، فان البيانات والمؤشرات حول مشاركة المرأة الأردنية اقتصاديا هي متدنية مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. وخاصة في سوق العمل المنظم ، "حيث بلغت نسبة المشتغلات (9,3%) من مجموع الإناث الناشطات اقتصاديا والمقدرة نسبتهن بـ (10,4%) من قوة العمل في عام 2004 .. علما أن هذه النسبة لا تعكس المشاركة الاقتصادية للمرأة في القطاع غير الرسمي مع ميل واضح من قبل المشتغلات الإناث للعمل في الخدمات التعليمية والصحية والمجتمعية والمالية على الترتيب حيث (55%) من الإناث المشتغلات يتركزن في قطاعين رئيسيين هما التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. فقطاع التعليم اجتذب النسبة الأكثر من الإناث المشتغلات حيث بلغت (41%) من مجموع المشتغلات في حين اجتذبت نشاط الصحة والعمل الاجتماعي حوالي (14%) من المشتغلات الإناث، مما أدى إلى ارتفاع عمالة الإناث في مثل هذه القطاعات" (مي ابو السمن، 2008: 5).

" أما بالنسبة لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي فانه لا تتوفر إحصائيات واضحة ترصد حجم مشاركة المرأة فيه حيث تشير الدلائل إلى أن نسبة عالية تتجاوز (55%) من النساء العاملات يعملن في هذا القطاع والذي يشمل العاملات في القطاع الزراعي والعاملين بدون عقد

عمل أو ضمان اجتماعي وذلك وفقا لما ورد في التقريران الدوريان الثالث والرابع للملكة الأردنية الهاشمية حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة لعام 2005."

فالدافع الحقيقي وراء عمل المرأة هو للحصول على دخل مستقل ، والرغبة في إثبات ذاتها وشخصيتها، وزيادة استقلاليتها للمشاركة في المجتمع، من اجل إلغاء جميع أشكال التميز ضدها والتحرر من السيطرة الذكورية(عبد المولى، 1982).

الفصل الرابع

الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة وأسرتها

مقدمـــــة

في هذا الفصل سيتم عرض للمادة الإثنوغرافية، والتي تم جمعها من خلال العمل الميداني في مخيم إربد وذلك للكشف عن الأبعاد التي دفعت بالمرأة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي. وقـد سار عرض بيانات هذا الفصل ابتداءً بالخصائص الاقتصادية والاجتماعيـة للنسـاء العـاملات وأسرهن، والتي تعد الدافع الحقيقي لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى توضيح ظروف عملها(الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، والصحية) في الاقتـصاد غيـر الرسـمي، وأدوار المرأة بين العمل والحاجات اليومية للأسرة، وفي النهاية سيتم عرض الحـالات الدراسـية بناءاً على الحالات المبينة أدناه، والتي توضح الخصائص الاجتماعية– الاقتصادية فـي الجـدول الآتي لـ 70 حالة دراسية:

- جدول الخصائص الاجتماعية- الاقتصادية للمرأة العاملة:

	نوع الحالة	عدد التكرار	العدد	النسبة المئوية
الوضع الصحي	الأمراض المزمنة	35	70	%50
	الاعاقه السمعية والحركية	10	70	%14.2
الوضع الاجتماعي	التفكك الأسري وفقد المعيل(الطلاق)	5	70	%7.1
	التفكك الاسري وفقد المعيل(الهجر)	1	70	%1.4
	التفكك الاسري وفقد المعيل (السجن)	2	70	%2.8
	التفكك الأسري وفقد المعيل (إنحراف الزوج وادمانه على احدى المسكرات)	4	70	%5.7
	التفكك الاسري وفقد المعيل(الوفاة)	6	70	%8.5
	طبيعة المسكن: إيجار	11	70	%15.7
	طبيعة المسكن: ملك	59	70	%84.2
الوضع الاقتصادي	الدخل المتدني(تحت خط الفقر المطلق)	68	70	%97.1
	الدخل المرتفع (فوق خط الفقر المطلق)	2	70	%2.8
	عاملات داخل المنزل	68	70	%97.1
	عاملات خارج المنزل	35	70	%50
	عاملات داخل وخارج المنزل	60	70	%85.7

*** البحث الميداني (مخيم اربد).**

1-الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات وأسرهن :

نتيجة للظروف التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون وقت نزوحهم إلى الأردن وسكنهم في منطقة المخيم داخل مدينة إربد، نتيجة حرب عام 1948 حيث قدموا إلى إربد عام 1949/ 1950م، والتي كانت السبب في أن يعيشوا حياة التشرد والضياع ، فقدوا الأرض والمنزل والمهنة. عاشوا ظروفاً صعبة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من النكبة مرورا بالنزوح عام 1967م، إضافة إلى فك الارتباط عن الضفة الغربية عام 1987م، وانخفاض سعر الدينار الأردني وما رافقها من سياسات التصحيح الاقتصادي والهجرات المتتالية منذ حرب الخليج الثانية عام 1991.(الطراونه، 2004).ويضاف إلى ذلك معدلات البطالة العالية والكثافة السكانية في المخيم.

كانت هذه الظروف هي إحدى الدوافع التي دفعت بالمرأة للعمل، لتحسين الوضع المعيشي للأسرة. بالإضافة إلى البيئة التي تعيش عليها الأسرة اللاجئة، كان لها الدور الأكبر في فرض ظروف قاسية وصعبة على هؤلاء مما دفعهم للعمل بالأعمال البسيطة، والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير.

فقديما ومنذ بدايات تشكل المخيم لم يكن الأهالي من اللاجئين داخل المخيم يملكون الأراضي ولا البيوت فقد كانت الأوضاع المادية ضعيفة ومتدنية، وكان معظم اللاجئين يعملون على ضمان أراضٍ زراعية تابعة للأردنيين ومجاورة لمكان سكنهم، يعملون على زراعتها واستثمارها، ومنهم من كان يعمل على بيع الخضار لصالح أصحاب الأراضي من الأردنيين مقابل أجر بسيط لا يتجاوز نصف دينارٍ في اليوم الواحد، وهذا كان ضمن الأعمال المستأجرة.

أما حاليا وبعد تطوير المخيم خدماتيا فقد أصبح هناك أشخاص متعلمون ويعملون بمجال تعليمهم داخل وخارج المخيم، فهناك الصيادلة وأساتذة ومهندسين،وأصبح أيضا حرفيون في مجال

الحدادة والنجارة وغيرها من الأعمال الحرة وبأعداد قليلة والتي رفعت من المستوى الاقتصادي للمخيم. كما أنه أصبح داخل المخيم سوق للخضار، وآخر للملابس وبأسعار أقل من السوق داخل إربد. ورغم هذه التطورات وتطور قطاع الخدمات داخل المخيم إلا أن الحياة الاقتصادية مازالت متردية، والفقر والبطالة منتشران بين اللاجئين، وبالأخص بين فئة الشباب، بالإضافة إلى وجود العديد من الأسر والتي ليس لها معيل؛ مما تجبر المرأة للعمل سواء خارج أو داخل المنزل ، وبعض الأسر تحرم أطفالها من حقهم في التعليم من أجل العمل ومساعدة الأهل في تأمين المصاريف وتحسين الوضع المادي للأسرة.

فالبنية الاقتصادية والاجتماعية هي التي ميزت واقع أسر النساء العاملات، حيث يعيشون حياة متدنية، والغالبية يتشاركون في نفس الخصائص ،وهي حياة الفقر والكد ، كما أن الدخل الأسري متدنٍّ، ولا يكفي لأن ينقل الجو الأسري إلى حياة الرفاه والكماليات، بل تدفعهم إلى حياة التشرد والتذمر؛ مما يؤدي إلى لجوئهم إلى العمل نتيجة ظروفهم القاسية، وخاصة في منطقة هامشية كالمخيم، والتي تعاني اكتظاظاً في أعداد السكان، وكثرة المباني والتي لا يتخللها الهواء أو الشمس؛ لذلك لا تعد أماكن صحية حيث ترتفع نسبة الرطوبة داخل المنازل.

وللكشف عن الخصائص التي تميز النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، اتجهت الباحثة لتقصي هذه الظاهرة في مخيم إربد، حيث خلصت إلى عدد من السمات التي تميزت بها،والتي دفعتها للعمل في الاقتصاد غير الرسمي. اشتملت على المسكن وطبيعته، وحجم الأسرة وأوضاعها الصحية، والفئة العمرية للنساء العاملات ، كما أنه تم التركيز على الوضع المعيشي لأسر تلك العاملات ومقدار الدخل الأسري، وما مدى تكيفها مع الواقع الحضري. بالإضافة إلى دور المرأة العاملة نتيجة فقد المعيل أو رب الأسرة. والذي دفعها للعمل لإعالة أسرة بكاملها.

1-1المسكن وحجم الأسرة:

تبين من خلال العمل الميداني أن جميع النساء العاملات يعشن داخل أسـرة ذات حجـوم كبيرة، وتتراوح ما بين (6) أفراد، بالإضافة إلى أن هناك بعض العائلات هي ممتـدة لا تقتـصر على الزوج وزوجته وأبنائهما بل تتعداه إلى الأبناء الذكور المتزوجين وأبنائهمـا أيـضا؛ لتـدني المستوى المعيشي.

كما أن طبيعة المسكن وحجمه في مخيم إربد هي متشابهه نوعا ما بـين جميـع النـساء العاملات، حيث تقيم هؤلاء في بيوت إسمنتية ملاصقة لبعضها، كما ولها نفس الـشكل الهندسـي، ويتكون المسكن من غرفتين صغيرتي الحجم وتوابعهما ، ويشتمل المسكن على الأثـاث والأدوات الضرورية لحاجة الأسرة، ولا وجود للكماليات ، كما لوحظ أن المساكن التي يعيش بها اللاجئـون غير صالحة للسكن، ولكنها مسكونة ، حيث يعاني الكثير مـنهم مـن تـصدعات وانكـسار فـي جدرانها، وبعضها يفتقد النوافذ حيث كان يوضع بدلا من نوافذ الزجاج أكياس من النايلون الأبيض والشفاف لحماية المسكن من تسرب الماء في فصل الشتاء، كما أن هناك معظم المساكن لا يتخللها الهواء والشمس، بل الرطوبة، و معظمها يحتوي على طابقين؛ وذلك لعدم وجود مـساحة كافيـة للبناء عليها، فأعداد الساكنين داخل مخيم إربد يفوق حجم مساحة الأرض المبني عليهـا المخـيم؛ لذلك يعاني من زيادة في أعداد سكانه. وبعض أسر النساء العاملات لا تسكن في بيت ملـك، بـل بالإيجار ويصل أجر البيت في منطقه كالمخيم إلى الــ (50)دينارا في الشهر غير شـامل المـاء والكهرباء. حيث كانت حوالي 11 من أصل 70 من العاملات يسكن في بيت ايجار اي ما نـسبته (15.7%)، مقابل 59 من 70 عاملة يسكن ببيت ملك اي ما نسبته (84.2%).

لجأت العديد من النساء داخل المخيم للعمل لضيق مكان السكن ووضعه غيـر الـصحي، بالإضافة إلى كبر حجم الأسرة، وعدم توافر وسائل الراحة في المنزل، وشـكل المـساكن داخـل

المخيم تجعل الناس هناك أكثر ترابطا، وكل واحد يعرف ظروف ومشاكل جيرانه، كما أنه يفتقر إلى ساحات خارجية كمتنفس للأسرة ولأبنائها من أجل التسلية واللعب؛ لذلك لوحظ تجمعات كبيرة من النساء والرجال في الممرات والطرق والتي تفصل كل بلوك من المساكن عن الآخر، فجميع هذه الظروف والتي تتعلق بحجم وطبيعة المسكن والأسرة هي التي دفعت العديد من النساء من العمل من أجل زيادة حجم المسكن وللتحسين من ظروفه المعيشية.

2-1 الوضع الصحي والعمر للعاملات وأسرهن:

تبين من خلال هذه الدراسة إلى أن الفئة العمرية للنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي في مخيم إربد والتي تم إجراء مقابلات مكثفة معهن هي ما بين (19 – 55) عاما. إلا أنه ومن الملاحظ أن عمل المرأة لا يتحدد بفئة عمرية معينة، فهناك من تعمل بعمر أقل من 19 عاما ، وهذه الفئة كانت من أسر ذات العسر الشديد، كما يطلق عليها داخل المخيم (ذات الفقر الشديد)،أو من فقدت المعيل؛ لذلك أجبرت العديد من العاملات بهذا السن من العمل نتيجة الفقر.

أما بالنسبة للوضع الصحي للعاملات وأسرهن، وجد أن النسبة الأكبر من العاملات يعانينَ من أمراض مزمنه حوالي 35 من المبحوثات من أصل 70 أي ما نسبته 50% يعانين (الضغط، السكري، فقر الدم، التهاب المفاصل ، وألام الظهر والديسك...) ، وهذه الأمراض تتواجد بين النساء التي تزيد أعمارهن عن 30 عاما، إلا أنه ومن الملاحظ أن العاملات وأسرهن يعانين من أمراض نفسية أكثر منها جسدية، فأغلب الأهالي يرون أنهم عبارة عن مشردين ، لا أرض، ولا منزل، ولا عائلة. الغالبية كانت تظهر عليهم أعراض الكآبة واليأس من الواقع الذي يعيشونه.

هذا ما تم ملاحظته لدى الغالبية داخل المخيم، لذلك ترى المرأة أنها بعملها قد تحسن من وضعها المعيشي ، ليتخطى أبناؤها الظروف الصعبة والحرمان الذي عاشه الأهل ، وأيضا للرفع

من معنوياتها، والتي قد تتناسى ولو القليل من الهموم والمشاكل التي تعيشها، أي أنها ومن خلال عملها تتحدى الواقع .

كما وأن هناك العديد من أبناء النساء العاملات يعانون من وضع صحي سيء، والذي كان دافعها للعمل كي تؤمن لهم ثمن العلاج ، حيث يعاني البعض من إعاقة (سمعية ، حركية،وعقلية) وكان عددهم حوالي 10 من ابناء المبحوثات من اصل 70 ، وتشير الى ذلك "ك" والبالغة من العمر 36 عاما متزوجة وتسكن مع زوجها وأبناءها(3أولاد وبنت) في بيت بالإيجار وتكلفة الإيجار 45 دينار في الشهر: "*.. الذي دفعني للعمل بتنسيق الزهور وزراعة الفطر، هو أنه لدي طفلين* (بنت وولد) *يعانون من إعاقة سمعية.. حيث إن راتب الزوج لا يكفي لعلاجهم ،ويعمل في محل أحذية داخل المخيم وأجره باليوم 7 دنانير إلا أن عمله غير دائم .. ويحتاجون إلى سماعات تساعدهم على السمع وتكلفة السماعة الواحدة (400) دينار.. وكل شهر تحتاج إلى تغيير.. كما أنه لا يوجد من يساعدهم بتأمين السماعات لأبنائها..*".

من خلال هذه الحالة الدراسية وغيرها الكثير من الحالات المشابهة، نجد أن للوضع الصحي السيئ لأحد أفراد الأسرة الدافع إلى عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، والذي يجعل الوضع داخل المنزل أكثر إرباكا وتوترا، كما وأنه نتيجة للوضع المادي المتدني للأسرة يدفع المرأة للبحث عن الأعمال البسيطة، والتي لا تحتاج إلى رأس مال، والتي تتطلب منها البقاء داخل البيت دون الابتعاد عنه لفترات طويلة للبقاء إلى جانب الشخص المريض من أسرتها، كما أن للحدود الثقافية السائدة داخل المجتمع دور كبير في خيار المرأة من العمل داخل منزلها، كما أن عملها يساهم في خفض المشاكل والتوتر الأسري.

3-1 مقدار الدخل:

تعاني جميع أسر المخيم من ظروف عيش صعبة بسبب دخولها المتدنية، والتي لا تعد كافية لتوفير الحاجات الضرورية والأساسية للعيش. منطقة كالمخيم تعد من المناطق الحضرية الهامشية والتي تعاني الفقر والبطالة ذات وضع اقتصادي متدنٍ ، فإن الدخل الأسري للنساء العاملات هي دخول متدنية ، نتيجة العمل الذي يقوم به رب الأسرة ، فهو يعمل بالأعمال البسيطة مثل (عامل نظافة،حارس ليلي ، العمل في سوق الخضرة (الحسبة) من خلال بيع الخضار على عربات الجر، أو العمل على تحميل وتنزيل الخضار من منطقة الغور إلى الحسبة ونقلها بواسطة البكب) أي أن أغلب الأعمال التي يزاولها أهالي المخيم هي أعمال تدخل تحت نطاق العمل الأجير وليس العمل الخاص ملك الشخص، وتتراوح الأجور داخل المخيم ما بين (80-150)دينار في الشهر للأسر التي يعمل بها الزوج.

إلا أن بعض الأسر والتي تعاني من الفقر الشديد وتسمى داخل المخيم (حالات العسر الشديد) والتي لا دخل لها، تأخذ مبلغاً من التنمية الاجتماعية وهي مبالغ بسيطة لا تتعدى 40 ديناراً حالياً، هذه المبالغ متدنية ولا تكفي متطلبات الحياة الرئيسية . كما أن بعض الأسر تعتمد على لجنة زكاة المخيم وهي لجنة دينية مسؤولة عن تقديم الخدمات والمساعدات المادية والعينية للأهالي الأشد فقراً داخل المخيم، ويتم التقديم لهذه المؤسسات عن طريق لجنة خدمات المخيم؛ لذلك لوحظ أن المستوى المعيشي للأسر اللاجئة داخل المخيم متدنٍ نتيجة الدخل المتدني.

جميع الحالات التي درست كانت تعاني من تدني المستوى المعيشي، باستثناء حالتين من النساء العاملات من أصل 70 مبحوثة، كان وضعهما المعيشي مرتفعاً بالنسبة لباقي أهالي المخيم.وإحدى هاتين الحالتين كان سبب عملها قضاءَ وقت الفراغ وليس بسبب الوضع المادي.

لوحظ من خلال هذه الحالة وغيرها من الحالات الأخرى والتي تعيش رفـاه الغنــى، أن مثل هؤلاء هم من يسكنون على حدود المخيم، وفي منزل مستقل وحجمه كبير، كما أن عدد أفراد الأسرة كان لا يتعدى الأربعة أفراد، ولوحظ وجود للكماليات، حيث يتميزون عن باقي الأهالي من داخل المخيم والذي يعاني اكتظاظ السكان، أي أنه كلما اتجهنا من وسط المخيم إلى الحدود كانــت أحوال الناس المادية والمعيشية أفضل، فمن يتحسن وضعه ويزداد دخله ينتقل إلى خارج المخــيم بحثا عن الاستقرار، وهذا ما تم مشاهدته عند ذهاب الباحثة للمخيم، أي أن الأسر التي أوضــاعها المادية تتحسن تسكن على حدود المخيم من جهة شارع فوعراء، وأيضا من الجهة الـشرقية علــى شارع الثلاثين، ومن الجهة الشمالية ، حيث كان يلاحظ أن البنايات ذات حجوم كبيــرة وحولهــا مساحة من الأرض، كما وكان يحيطها من جميع الجهات سور من البلوك والاســمنت، ويظهــر عليها الاستقلال ، فمن يتحسن وضعة ينتقل من البيوت المتلاصقة من داخل المخيم بالوسط إلــى أطرافه،وأغلبية هذه الأسر هي من يعمل أفرادها في إحدى دول الخليج.

إلا أن هناك إحدى العاملات تشير بكلامها إلى أن دافعها للعمل هو تدني دخل الزوج.. (ر ح)، والبالغة من العمر 47عام، متزوجة ولديها ثلاثة بنات وولدين، تقول: *".. يعمــل الــزوج على عربة متنقلة يبيع عليها الكعك والبيض والجبنة داخل سوق إربد خــارج المخــيم.. يحــصل باليوم على 5 دنانير، وعمله غير دائم، نتيجة لوضعه الصحي السيئ حيث يعاني من مرض نفسي ويصاب بالتشنج العصبي كثيرا؛ لذلك عمله متقطع.. كما أنه يعاملني معاملة سيئة، ويلجأ لــضربي وإهانتي أمام أولادي.."*.

مثل هذه الحالة هناك العديد من النساء والتي تعاني سوء معاملة الزوج لهــا ولأولادهــا.. حيث يعاني من عدم استمرارية في العمل، فالبطالة التي يعاني منها رب الأسرة من الأسباب التي تدفعه للانحراف وارتفاع نسبة الجريمة داخل المخيم وخاصة بين فئة الشباب.. هذه الإنحرافــات

ناتجة من الوضع المعيشي المتدني، خاصة في الآونة الأخيرة، والتي مر بها الأردن، والناتجة عن ارتفاع الأسعار على جميع المواد التموينية والخضار ومشتقات النفط، حيث عانت العديد من الأسر سوء الأوضاع المعيشية ، وارتفاع نسبة البطالة بين الذكور والإناث ،إذ أصبح الدخل الأسري أكثر تدنٍ ولا يكفي لسد الحاجيات الرئيسية .

فمن الملاحظ وحسب إفادة النساء العاملات وأسرهن إلى أن حاجات الأسرة في ازدياد والتي غدت تتطلب دخولا مرتفعه، ولا سيما في أن العديد من الأسر تعيش في بيوت مستأجرة. كما وأن قائمة السلع التي تحتاجها الأسرة قد ارتفعت أسعارها وتزايدت كماً، وذلك بحسب مقتضيات العيش في منطقه حضرية داخل المدينة .

" ك ن" وتبلغ من العمر 35 عاما، غير متزوجة، تعمل في تركيب العطور من داخل منزلها، وتقول: "*.. كان دافعي للعمل حتى أصرف على نفسي وعلى والدي المريض، والبالغ من العمر حوالي 95 عاما، وهو عاطل عن العمل، وليس له راتب تقاعد، حيث كان يعمل في بيع الخضار على عربة داخل الحسبة*(سوق الخضرة) *في مخيم اربد، وترك عمله بسبب مرضه منذ حوالي عشرين عاما.. كان في البداية إخوتي من يصرفون على البيت، ونحن عائلة مكونه من أربعة بنات وثلاثة أولاد .. الجميع قد تزوجوا وكل واحد فاتح بيتاً وساكن بالإيجار وعنده عائله.. باستثناء أصغر إخوتي والبالغ من العمر 23 عاما، غير متزوج وسافر إلى السويد على أمل أن يحسن من وضعنا المعيشي، وصار له ثلاث سنين و هو مسافر ولا نعرف عنه شيئا. " الوضع الاقتصادي وسوءه هو من أجبرني على العمل لأصرف على نفسي ".. الحياة كل ما فيها للأسوأ، والمصاريف ازدياد ولم يكن هكذا قديماً.. والحياة أصبحت صعبة صرنا نختصر من المناسبات، وضع المخيم صعب وخاصة بعد عمليات النصب بالبورصة، والتي شردت ناساً كثيرين وجعلتهم*

على الحديد.. فالبعض من سكان المخيم باع بيته ووضع ثمنه في البورصة.. وأكثر الشباب عاطلين عن العمل..".

نتيجة الدخل المتدني لجأت العديد من الأسر داخل المخيم للحد من مناسباتها، أي أن مشاركة الناس لبعضها في الفرح والترح لا يتطلب منهم أخذ العطايا والهدايا، واختصرت فقط إلى المشاركة والوقوف إلى جانب بعض، نتيجة لتدني الدخل الأسري والناتج عن حملة رفع الأسعار في الأردن وعلى جميع المواد الضرورية للحياة بما فيها مشتقات النفط.

4-1 التفكك الأسري وفقد المعيل:

بدايات تشكل المخيم وبعد حرب الـ 1948م، كانت تعاني العديد من الأسر من فقد المعيل وهو رب الأسرة ، والذي قد يكون توفي أثناء الحرب أو بسبب المرض؛ ففقدان المعيل بهذه الفترة قد يدفع من المرأة اللاجئة أن للتكيف مع الواقع الذي تعيشه، ويدفعها لتعتمد على نفسها في تحمل كامل المسؤولية في تربية الأبناء وتأمين احتياجاتهم؛ لذلك لجأت للعمل داخل وخارج المنزل .

يوجد داخل المخيم العديد من النساء الأرامل حوالي 6 من العاملات أي ما نسبته 8.5%، والتي دفعتها مثل هذه الظروف للعمل، أي لم تجد من يساعدها على إعالة أسرة بكاملها ، فالغالبية تعيش بنفس الظروف من الفقر وتدني مستوى المعيشة. كما أن فقد المعيل قد يجبر الأبناء بالتخلي عن المدرسة من أجل العمل والمساعدة في مصروف البيت.

" أ س" وتبلغ من العمر 42 عاما متزوجة، لديها أربع بنات وولد.. لم تكمل تعليمها سوى للتوجيهي.. بسبب الوضع المادي المتدني والذي كانت تعيشه في بيت أهلها، تقول:"*.. بعد ما تزوجت كان يعمل زوجي في ورش البناء وكان وضعنا المادي (جيداً) ملبٍّ لنا طلباتنا الضرورية.. ولكن وبعد وفاة الزوج لجأت إلى العمل.. توفي منذ ثلاث سنوات، وسبب وفاته هو*

سقوطه عن بناية مرتفعة.. والحمد لله صرت اشتغل ولا أمد يدي للناس، وخاصة أهل الزوج.. علاقتي بأهل زوجي سيئة .. أعمل بالخياطة من تفصيل وتصليح الملابس من داخل البيت.. تعلمت مهنة الخياطة عندما كنت في بيت أهلي وقبل زواجي ولكني لم أمارسها.. وها أنا الآن قد احتجت لها وأعمل بها..كما أن ابني والبالغ من العمر 15 عاما يساعدني في مصروف البيت.. وقد ترك مدرسته برغبة منه.. فهو يعمل في المدينة الصناعية وأجرته باليوم أربعة دنانير..".

كما أن هناك العديد من الحالات الدراسية والتي كان سبب فقد المعيل ناتج عن التفكك الأسري إما بالطلاق أو الهجران للزوجة ، وهذا النوع من التفكك الأسري قد تم ملاحظته بنسب عالية داخل منطقة المخيم، وكان برأي العديد من المبحوثات إن نسبة الطلاق مرتفعة داخل المخيم ، ويكون راجع للعديد من الأسباب قد يكون الزوج عاطل عن العمل ، أو بسبب انحرافه، وكان يلاحظ على سلوكه من خلال إدمانه على إحدى المسكرات أو الانحراف الجنسي، اللجوء إلى أساليب النصب والاحتيال والسرقة، أو من خلال لجوء الزوج لضرب زوجته وأبنائه. فمثل هذه الأسباب أجبرت المرأة لأن تعتمد على نفسها من خلال العمل، من أجل البحث عن الاستقرار وتلبية حاجاتها الأساسية للعيش بعيدا عن الذل والإهانه والتي تواجهها من قبل الزوج.

تبين أن حالات انحراف الأب ولجوئه للجريمة، هي حالات منتشرة على أرض الواقع وبكثرة.. والتي تخلق جواً أسرياً يسوده التوتر والخلاف؛ مما يؤثر على الأبناء والزوجه؛ مما يؤدي إلى خلق عقد نفسية بين الأبناء، وهذا ما تم ملاحظته من خلال العزلة الاجتماعية التي تعيشها مثل هذه الأسر ، وقد يضطر الأبناء إلى ترك مدارسهم.. مما دفع بالمرأة للتخلي عن الزوج واللجوء للعمل لتأمين سبل عيش كريم لها ولأبنائها بعيدا عن المشاكل.

2- ظروف عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي:

إن المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي لجأت للعمل كوسيلة هروب من الواقع الذي تعيشه أي نتيجة دوافع وظروف اجتماعية، وأخرى اقتصادية دفعتها للعمل، فالعمل هو إستراتيجية كيفت ذاتها من خلاله للرفع من مستوى معيشتها وتحديا للواقع، ولكن يبقى السؤال الحائر في الأذهان ،ما هي ظروف عمل المرأة (الاجتماعية،الاقتصادية، التكنولوجية، والصحية) في الاقتصاد غير الرسمي؟

إن الأعمال التي تزاولها المرأة داخل المخيم هي عبارة عن أعمال بسيطة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهذا من الشروط التي دفعت المرأة إلى العمل؛ لأن دخلها الأسري متدنٍ ولا تملك المال الكافي للدخول بمشاريع على مستوى عال، بالإضافة إلى أن عملها يكون من داخل منزلها، ولا يتطلب منها الخروج أو الإبتعاد عن المنزل؛ لأنها ترى بأن المرأة يجب أن تبقى إلى جانب أطفالها وتلبي طلباتهم وطلبات زوجها، كما ولوحظ أن الأهالي من داخل المخيم- والتي تعتبر منطقة حضرية إلا أنها هامشية- مازالوا يحدون من خروج المرأة من منزلها ، إلا لظروف قاسية قد تدفعها للعمل خارج مخيم إربد، وتشير إلى ذلك "س" والبالغة من العمر 30 عاما، تقول:" *.. قبل أن أتزوج كنت أعمل ممرضة بمستشفى ابن النفيس وكنت آخذ راتب (120) دينار.. ولكن بعد زواجي منعني زوجي من العمل .. وذلك لأنه وبرأيه أن المرأة عندما تتزوج لا يبقى لها سوى بيتها، وأن تقوم بمسؤوليتها تجاه زوجها وأبناءها حتى لا تتشتت الأسرة.. وحتى لا تصير حكاية على ألسن الناس.. إلا أنه وعندما قررت العمل بتركيب العطور لم يعارض، وقال لي أفضل من أن تعملي خارج البيت "اهتمي بأولادك فهو أحسن".*.

فالعمل خارج حدود المخيم للمرأة قد يكون غير محبذ لدى معظم العائلات ، فالبعض يرى أن فيه تشويه لسمعة المرأة، والبعض الأخر يرى أن عملها يعمل على تشتت أفراد العائلة

وانحراف الأبناء، وبعضهم يرجعه من ناحية دينية، وهذا ما تم ملاحظته حيث تواجه العديد من النساء داخل المخيم من ضغوط وإهانات من قبل الأهل أو الزوج، وهذا كان يلاحظ لدى العائلات المتزمتة دينيا.وتشير إلى ذلك إحدى العاملات حيث تقول "*.. لوعرفوا لعلقوا مشنقتي..*" والسبب عندما سألتها.. أن أهلها متدينون ويرون أن المرأة يجب ألّا تعمل ومكانها بيتها وزوجها وعملها بالأعمال البيتية.

فالعمل في الاقتصاد غير الرسمي كان الوسيلة أو المتنفس الوحيد للعديد من النساء، حيث أخذت المرأة وبعملها تثبت ذاتها وكيانها ، كما أنه أصبح لها كلمة داخل منزلها ويؤخذ برأيها، ولاقت التشجيع والمدح وكل عبارات التقدير سواء من الأهل أو الزوج أو الجيران، كما ساهم العمل توسع دائرة علاقاتها الاجتماعية داخل مجتمعها وخارجه من خلال عمليات التسويق والبيع للمنتجات، وتقول " ك" :*.. ليتني عملت منذ زمن.. عملي ساعدني كثيرا في إثبات ذاتي وكياني داخل بيتي ومجتمعي، ".. أي يكفي أن صار الرأي كله إلي ولا أحدَ له كلمة علي".. عملي منحني الثقة بنفسي أنا مبسوطة كثيراً ،و زادت علاقاتي مع الناس،و صرت أروح واجيء دون قيد..راتبي بجيبي ويكفيني، وعلاقتي بجاراتي أصبحت جيدة وطبعا كله من وراء الشغل، حتى كلامنا أصبح بالبيع والشراء، ما عدنا نحكي عن فلان وعلان.. "فنحنُ سيدات أعمال!".*

ولوحظ من خلال زياراتي للنساء العاملات أن كلامهن يكون بالبيع والشراء، وعن المواد المستخدمة بالعمل، كما أن المرأة العاملة تكون دائما على استعداد لاستقبال الزبائن ومكالماتهن على الهاتف، حيث يكون الكلام عن المواد المطلوبة وبيع المنتجات، والجميع يتلفظن بعبارة.." سيدات أعمال.. صرنا تجار.. صرنا نحسب رأس المال والأرباح.. الربح والخسارة...

" ك ج" وتبلغ من العمر 42 تقول:"*.. العمل للمرأة بالبيت أفضل لها بكثير.. أصبحت تعمل كالرجل .. كما وأنه أصبح لها كيان داخل بيتها ومجتمعها وأصبح لها قيمة بين أقاربها.. ويؤخذ*

برأيها داخل بيتها.." فالمرأة بزماننا وبعد ما اشتغلت، أصبح القرار لها.. كما أنها ما عادت تمد يدها لزوجها إذا احتاجت نقوداً..فمعها مالها الخاص ، وليست بحاجة أحد.. نظرة زوجي لي تغيرت أصبحت علاقتنا مع بعض يسودها الاحترام كما أنه لا يهينني أو يضربني أمام أبنائي.. أنا أحب شغلي كثير ويا ليتني اشتغلت من قبل، صرت أعرف الكتابة وحساب الربح والخسارة وأسجل طلبيات الناس..".

وسّعت المرأة نتيجة عملها من داخل المنزل من علاقاتها الاجتماعية بحكم الجوار والقرابة. إلا أن هناك بعض النساء قد زادت علاقاتها وطالت خارج المخيم، وذلك بحكم تسويق منتجاتها للناس. فهناك من تذهب لتسوق منتجاتها في حي حنينا، الحي الشرقي، داخل مدينة إربد، وفي سوق الخضار، أيضا،و هناك من تسوق منتجاتها للمدارس أو المحال التجارية والعيادات الخاصة داخل وخارج المخيم. وهذا يدل على أن المرأة بعملها قد أصبح لها كيان ووجود من خلال اعتمادها على ذاتها ، بالإضافة إلى أنها أخذت بالبحث على أعمال أخرى فهناك من تعمل بأكثر من مهنة ومن داخل المنزل، وتشير إلى ذلك كل من " ر،ع،ه" :".. *عملنا أفضل من الدراسة بشكل كبير.. وخاصة أدوات التنظيف " جخة" وأقل ما فيه يقوى شخصية الواحدة منا، ويصبح لها احترام وكلمه بين الناس " والله نحن مجاهدات، صرنا نحصل على ما نريد، ونحس أننا منتجات ولنا شخصيتنا وكياننا، ولسنا بحاجة الزوج أو غيره من الناس، ومن خلال العمل واختلاط الناس ببعض صارت العلاقات أقوى، وكله عن طريق البيع ، صاروا يروحوا وييجوا ويتعرفوا على بعض .. صرنا انحس إنا موجودين وإلنا قيمة وكلمة كان إلنا رقم وطني زمان بس عالهوية ، أما اليوم أثبتنا إنه إلنا رقم وهوية إنا موجودين مش بس عالهوية لا بشغلنا صار إلنا دور والكل يدور علينا وما في أحسن من إلي بتشتغل وبتكوّن نفسها وتبعد عن سيطرة الرجال إلي يحاولوا يقللوا من قيمتها ويكسروا شخصيتها وكيانها...".*

هكذا كان وضع وظرف المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي على الصعيد الاجتماعي. أما من خلال الوضع الاقتصادي، فقد تحسن وضع المرأة العاملة وأصبحت ظروفها أفضل من السابق.فهناك من أصبحت تسكن ببيت ملك من خلال عملها وتشير إلى ذلك "م ج" تقول:".. *زوجي يعمل خباز داخل مخيم إربد .. راتبه (7) دنانير باليوم وعمله غير دائم..ونحن عائلة مكونة من سبعة أفراد.. فشراء الأرض وبناء البيت من عملي صرت أصمد (أوفر) الفلوس والتي أحصل عليها من عملي بالمنظفات وتركيب العطور وحضانة أطفال عندي، وعلى كل واحد آخذ عشرون دينار أضع عندي ثلاثة أولاد وأحيانا أكثر أرعاهم حتى عودة والدتهم من عملها.. وأعمل أيضا" مفتول" وأبيع للناس من داخل وخارج المخيم.. والآن الحمد لله صرت معروفة وكثير من الناس يعرفونني ولا يشتروا إلا من عندي، وكل شغلي من بيتي.. كنت ساكنه بغرفة عند دار عمي (أهل الزوج)لذلك قررت اشتغل حتى نستقل..و أول شيء شريت الأرض من عملي، بالتقسيط وهي أقل من دونم، وسددت ثمنها من شغلي، وبعد ذلك باشرنا ببناء البيت بالدين والذي كان يدفع الأقساط أنا، وكله من راتبي، واليوم الحمد لله سكنا لوحدنا وما علينا ديون وضعنا المعيشي جيد وأفضل من السابق بكثير..*".

إن المستوى المعيشي أصبح أفضل لدى العديد من النساء العاملات، والذي يدل على ذلك أنه أصبح التركيز في حاجات الأسرة ليس فقط على الحاجات والأدوات اللازمة للعيش، وإنما أيضا هناك الكماليات، والتي تعد من أدوات الرفاه لدى الأسر التي تعيش مستوى مادياً جيداً، بالإضافة إلى أن المرأة العاملة أخذت تصرف على نفسها ومن حر مالها ، أي أنه أصبح لها دخل خاص تشتري به ما تشاء .

"ر" وتبلغ من العمر (44)عاما لديها طفلان توأم، أما الزوج فهو من حلب وقد تم إبعاده عن الأردن بسبب مشكلة، لذلك تحملت المسؤولية وحدها ، دارسة دبلوم تربية خاصة ولم تجد

وظيفة بمجال دراستها، لذلك وجدت العمل بالمنظفات (تصنيع مواد التنظيف) أفضل بكثير، وتقول:".. *كنت في السابق و قبل أن أعمل أدفع إيجار البيت بالأقساط، وكان يتراكم علي كثير، ما في فلوس أما وبعد ما اشتغلت أصبحت أدفع الإيجار مقدم "سلف.. بعد شغلي أصبح لي وزن وقيمة بين الناس.. أقل مافيها أبقى مبتسمة على طول ما ظل شي أفكر فيه.. قبل ما نشتغل كانت حياتي بؤس، اكتئاب، حرمان، كنت أتمنى أوكل التفاح والموز أنا وأولادي يلي كنا انشم ريحته بس ونشوفه على التلفزيون.. أما اليوم لا ما ظل في حكي كل شي موجود وموفر حتى اللحمة والدجاج صرنا نوكلهم.. شريت كمان كمبيوتر ومرجيحة بمظلة للأولاد .. كل شي بنفسي جبته وما بحرم أولادي من شي.. والدليل شوفي بشرتي كيف تحسنت وصحة مثل البم.. وكمان ركبت فلتر للمي وصرنا نشرب ماء نقي.. شعري تحسن أصبحت استخدم نوعية شامبو جيدة.. كمان صرنا بالمخيم نجمع بعض أنا وغيري كثير من النساء العاملات ونستأجر باص كبير ونذهب في رحلة مع أولادنا ما خلينا شيء بنفسنا.. " حياة رفاهية مواد لازمة ومش لازمة جبنا..".*

بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة هي بسيطة ، فالأعمال التي تعمل من خلالها المرأة لا تحتاج إلى تكنولوجيا، فهي أعمال بسيطة ، ولا تحتاج إلى صعوبة أو قوة في التصنيع، وهذا بالنسبة إلى الأعمال التي تزاولها من داخل المنزل ، كتصنيع أدوات التنظيف اللازمة في تنظيف المنازل، وأيضا زراعة الفطر والذي لا يتطلب زراعته أي تعقيد ، بالإضافة إلى تركيب العطور، وصنع المأكولات من(الفطاير، المفتول، تنظيف الخضار وتقشيرها، وصنع المخللات..)، وحضانة أطفال داخل المنزل، الخياطة من داخل المنزل، تنسيق الزهور ، شك الملاقط، فهذه الأعمال الفردية هي أعمال لا تحتاج إلى التعقيد في عملها والأدوات والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعها بسيطة، وقد تعلمتها من خلال دورات يقدمها مركز التدريب والتشغيل لفتيات المخيم بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأسر داخله، ومدة الدورة في المركز لا تتعدى الأسبوع ، كما

ويعمل المسؤولون في المركز على تمويل النساء بالأدوات اللازمة كبداية دون مقابل كي تبدأ من أرباحها بتشكيل رأس المال الذي ستبدأ به مشروعها، فهي تبدأ مشروعها برأس مال لا يتعدى (50) ديناراً ويكون غير ثابت ، وأيضا الأرباح غير ثابتة ، كما أن مثل هذه الأعمال لا تأخذ وقتاً طويلاً في تصنيعها، فالوقت المطلوب لا يتعدى الساعة من التصنيع، والبيع يكون عشوائياً، ولا يتطلب منها الجهد الكثير، بل حسب الطلب، وفي معظم الأحيان يعمل الزوج أو أحد الأبناء بمساعدتها في التصنيع والبيع، وهذا ما ساعد المرأة إلى مزاولتها ، أي أن كل شيء مبسط ولا يحتاج إلى التعقيد أو الوقت والجهد الكبير، وأما تأثيرها على الصحة فهي قليلة إلا أدوات التنظيف فهي تؤثر على المرأة من خلال المواد الكيماوية المستخدمة في التصنيع، ويكون ضررها من خلال الأبخرة الناتجة عن خلط المواد الكيماوية مع بعضها ،أو إذا جاء شيء من هذه المواد على الجلد فهي تترك حروقاً واحمراراً على الجلد، ويمكن أن تتلاشى هذه المخاطر من خلال استخدام الكمامات والقفازات، وتقول"ن" : "*صوتي راح من الأبخرة التي تخرج من المواد الكيماوية.. وكمان إيدي كيف الحروق والعلامات عليهم .. ويحصل هذا معي عندما أنسى لبس الكفوف(القفازات)، والكمامات..*".

أما بالنسبة للفسيفساء التي تعمل بها فهي تحتاج إلى التركيز والدقة من خلال التعامل مع الحجارة أثناء تكسيرها ولصقها على البوستر الخاص بالفسيفساء، فالأدوات المستخدمة بسيطة، ولكنها تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين من المرأة العاملة؛ لذلك لوحظ أن أعداد العاملات بهذا المجال هن قلائل، وكان عددهم تقريبا (12) من أصل (70) مبحوثة تم عمل مقابلات مكثفة معهن، كما أن الغالبية العظمى هن غير متزوجات؛ وذلك لأن العمل يأخذ وقتاً طويلاً وجهداً من المرأة العاملة، وهذا العمل يكون لصالح شخص ، هو المسؤول عن العمل في تأمين الأدوات، وفي النهاية يكون ناتج العمل له حيث تأخذ على كل قطعه تعملها (1,5)دينار، وحجم القطعة بحجم (10×10 سم)

تقريبا، وتأخذ من المرأة عمل يوم كامل، وقد لوحظ من خلال هذا العمل أنه يوجد فيه استغلال من رب العمل، والتي تعمل بهذا المجال هي من تعاني الفقر الشديد. كما أن فيه ضرراً على الصحة، وتشير إلى ذلك "أ " والبالغة من العمر 38عاما ومتزوجة، تقول: ".. *عمل الفسيفساء عبارة عن قطع صغيرة من الحجارة يتم إلصاقها على بوستر من الخشب وهي أيضا صغيرة الحجم ،كل بوستر " حجمه حجم الكف" وعمله يحتاج لوقت طويل من قص الحجارة وإلصاقها..وباليوم أنجز قطعة أو ثنتين من الصباح للمساء ، يعني استغلال طول اليوم، وما في رحمة .. وفيها تعب على الظهر والعيون من الشغل " يعني ديسك على البكير".. بس شو بدنا نسوي (نعمل)" يلعن أبو الحاجة شو بتذل".. وكل قطعه أعملها آخذ مقابلها (1,5)دينار.. يعني تعبي يوم كامل على (3) دنانير وأيام أقل وكله على حساب بيتي وصحتي..*

فتدخلت إحدى جاراتها وقالت لها "ح" :"*..ليش ما طالبوا المسؤول يزيدلكوا الأجرة ما بكفي التعب اللي تتعبوه والشغل كمان صعب..*"

أما جارتها "ن" :" *والله حرام شو ما رح تموتي كمان شوي من التعب لهيك بدي أحكي بطلنا نشوفك.. ما كله على صحتك .. كمان شوي لما عيونك وظهرك يصيروا يوجعوكي مين رح يعوضك، ورح تدفعي كل الذي تملكيه للعلاج ..*"

ردت"أ" :..*" طالبنا واعترضنا وقتها حكا لنا،من عجبها تشتغل أهلا وسهلا واللي ما عجبها بلاش في مين يشتغل ولا تهتوا علينا بشغلكوا .. وسمعنا من الناس أن مثل هذه القطعة والتي يعطينا عليها (1,5) دينار هو يبيعها لحسابه بـ (20) دينار وتباع للسياح بأكثر من هذا السعر..*".

لوحظ أن التكنولوجيا المستخدمة في الأعمال التي تزاولها المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي هي تكنولوجيا بسيطة، كما أنها أعمال لا تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين، ويكون ضررها

على الصحة قليل، وهذا بالنسبة للأعمال التي تكون لصالح المرأة العاملة أي في الأعمال الفردية. أما الأعمال والتي تكون لصالح شخص أخر (رب العمل) فهي أعمال تحتاج إلى جهد ووقت ولا يوجد بها رأس مال، كما وينجم عنها أمراض صحية، بالإضافة إلى طابع الاستغلال من قبل رب العمل اتجاه النساء العاملات.

3- الأدوار التي تقوم بها المرأة العاملة :

3-1 النشاطات المنزلية اليومية(داخل الأسرة):

من الملاحظ أن المرأة داخل المخيم إلى جانب عملها بالأعمال غير الرسمية نجد أنها تعمل بالعمل المنزلي، وهي موجودة منذ القدم حيث لا تتخلى عنها وتعتبر جزءا من مهامها اليومية،ولو نظرنا إلى التاريخ الإنساني لوجدنا أن المرأة تعمل منذ القدم وأن عملها ليس بجديد، إلا أن مثل هذه الأعمال والتي لا تدخل تحت مسمى الرسمي هي بمثابة نشاطات أو أعمال غير رسمية، فالمرأة داخل المخيم تقوم بكافة الأعمال المنزلية من تنظيف المنزل ،و رعاية الأطفال ومسؤوليتها اتجاه زوجها، فهي أم وزوجه وربة منزل، أي أنها تقوم بكافة واجباتها اتجاه أسرتها، تقوم بجميع هذه الأعمال دون الاعتراف بدورها داخل المنزل وخارجة، فهي واجبات يومية تقع على عاتق المرأة دون تقاضي أي أجر مقابلها؛ لذلك لا يدرجها البعض تحت مسمى العمل. أي أن هناك مهاماً يومية وأخرى أسبوعية، وثالثة لفترات أكثر من أسبوع تحتاج إليها الأسرة، وتقوم بها المرأة منفردة أو بمساعدة أعضاء الأسرة الآخرين.(ESCWA,1989 :78).

فالمرأة داخل المخيم تزاول جميع هذه الأعمال، وعند مجيئها للمخيم هي من كانت تصنع الخبز، والأكل، وتنسج ملابس الصوف، والبسط ، وتدلل على ذلك " ر" والبالغة من العمر 52 عاما،تقول: "..*المرأة من يوم يومها بتشتغل بس ما حد معترف ولا حد يقدر بضلها ضلع قاصر .. كل شي بنعملة وعدي على ايدك.. طبخ وبنطبخ وبنجلي ونكنس كل شغل البيت فوق روسنا ،*

وبنشتغل بالصوف للأولاد يضل أحسن من الجاهز شغلك وضمناه.. وأول ما جينا على المخيم كنا نأتي بقطع قماش تالفة(القديمة) ونعملها بساط نفرش بها الأرض في فصل الشتاء، كما كنّ نعمل مونة البيت من تنشيف البندورة والملوخية ونعمل المخلل حتى نقلل من المصاريف كتوفير .. وغير مسؤولية البيت في مسؤولية الزوج والأولاد وهؤلاء يحتاجون وقت غير شكل يعني اليوم كله عمل ما في قعده(استراحة).. وكنا نشتغل بالأرض نستأجرها من الأردنيين من منطقة البارحة ونذهب أنا وزوجي وأولادي للعمل بها وما ننتجها نبيعه ونصرف ما نحصل عليه على البيت .. يعني المرأة تتعب أكثر من الرجل ولا أحد يقدر لها تعبها.. كل وقتها شغل..". وهذا يدل على أن المرأة تعمل من خلال الأسرة، فهي من تعمل على حياكة ملابس أفراد الأسرة كافة، وهذا ما تم رصده لدى حوالي 12 امرأة من أصل سبعين امرأة عاملة من خلال المقابلات المكثفة، كما أنها تعمل على إعداد الطعام وكما قالت "ر" وغيرها من المبحوثات أن المرأة هي من تعد الطعام وتعمل على تأمين وتجهيز كافة المونه من الأطعمة والتي تلزم الأسرة على مدار السنة،وهذا ما تم ملاحظته تقريبا لدى كافة المبحوثات دون استثناء ، فهناك من كانت تعدها لأسرتها فقط، إلا أن هناك من كانت تعدها ليس للأسرة بل تعمل على بيعها للجيران من داخل المخيم وللأصدقاء والأقارب من خارج المخيم. وفي رأي الجميع من نساء المخيم أن المرأة التي تعمل لأسرتها فقط هي أجدر وانظم من المرأة التي تعمل لدى الغير، أي خارج نطاق الأسرة. من الملاحظ أن هناك العديد من الأعباء والتي تقع على عاتق المرأة من خلال عملها داخل المنزل واختلاطه بعملها للغير من خارج الأسرة.

3-2 النشاطات خارج الأسرة:

بالإضافة إلى عمل المرأة ودورها داخل الأسرة والتي لوحظ أن كافة النساء من داخل المخيم تزاول مهامها اليومية المنزلية والتي تدخل نطاق الأسرة ، إلا أن هناك العديد من النساء

والتي تعمل خارج نطاق الأسرة ولكن بنسبة أقل وهؤلاء يعملن بأنشطة لدى الغير. وأن مثل هـذه الأعمال تكون مقابل أجر، كالمرأة التي تعمل من داخل منزلها في تصنيع الأطعمة وبيعها فهي عمل خاص إلا أنه مقابل أجر،ويأخذ من وقتها الكثير، ومن وقت مهامها اليومية، كما أنها تزاوله بمفردها أو بمساعدة أفراد أسرتها من الإناث، وتبدأ برأس مال صغير لا يتعدى الخمسين ديناراً، والأرباح تكون متوسطة، وتقول "أ":".. *عيشة يوم بيوم.. ما فيها رأس مال كبير وأقل ما فيها نؤمن مصروفنا اليومي*.."، مثل هذه الأعمال تتطلب وقت وجهد وتزيد من أعباء المرأة اليومية على الرغم من أنها لا تتطلب منها الخروج من منزلها إلا أنها تبعدها عن إتمام مهامها اليومية اتجاه الأسرة، فهي تعمل على تصنيع الأطعمة من (المخللات، اللبن، المعجنات، تنشيف الملوخية، تنظيف الخضار وتجهيزها ، عمل المفتول، الخياطة والتريكو، شك الخرز على الملابس،و بيع مطيبات الأكل (البهارات) بعد طحنها) .

نجد أن هناك ارتفاع في نسبة مشاركة الزوج والأبناء للمرأة التي تعمل خارج نطاق الأسرة في المهام اليومية المنزلية ، إلا أنها وفي معظم الأسر نجد أنها تخلق خلافات ومشاكل داخل الأسرة.

كما وأن هناك من الحالات الدراسية والتي تعمل لصالح شخص آخر ، العمل خارج نطاق الأسرة وفي هذه الحالات قد تبين أن هؤلاء النساء هن من فقدن المعيل (رب الأسرة) لذلك تحملن مسؤولية أسرة بكاملها، فدور المرأة هنا لا يقتصر على دورها فقط كربة منزل تقوم بواجباتها المنزلية، بل تعدى دورها الرئيسي، لتأخذ مكان الزوج ودوره، لتكون الزوجة والزوج في آنٍ واحد لتتحمل مسؤولية أسرة بكاملها، وفي هذه الحالات نجد أن المرأة تكيفت مع الدور، الجديد لذلك خرجت للعمل خارج المنزل، والغالبية العظمى من هؤلاء قد عملن كخادمات لدى الغير،

وهناك من عملت لحساب شخص أخر كالعمل في مخيطة، أو العمل بالفسيفساء، والعمل لدى المصانع الأخرى، وجميع هذه الأعمال تدخل تحت مسمى الاقتصاد غير الرسمي.

4- مجالات عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي:

من الملاحظ أن المرأة داخل مخيم إربد لجأت إلى مزاولة العديد من أشكال العمل غير الرسمي، أعمال بسيطة ذات دخل ورأس مال صغير لا تدخل ضمن الحسابات الرسمية الوطنية، وهذه الأعمال تنوعت وتعددت تنظيماتها، كما وجد أن هناك الغالبية العظمى من النساء من تزاول أكثر من نشاط ولا تقتصر على نشاط واحد، ويمكن حصر هذه الأشكال في مجموعتين حتى يسهل على القارئ التعرف على هذه الأشكال بسهولة وهي:

4-1المجموعة الأولى: وتمثل عمل المرأة لصالح الأسرة:

تمثل عمل المرأة من خلال الأسرة بالعديد من الأعمال والتي تندرج تحت هذه المجموعة، والتي تتم داخل منزل الأسرة، ولا يوجد رب عمل لها كما أن كامل انتاجها يكون لها. وقد وجد أن هذا النوع من الأعمال هي الأكثر انتشارا بين النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، وكانت أهم الأعمال التي تقوم بها المبحوثة داخل المنزل هي:

(تصنيع أدوات التنظيف " كلور، سائل جلي، معطر أرضيات، ديتول، صابون، فلاش، السيترس، الكمفورت، شامبو وبلسم للشعر"، تركيب العطور، زراعة الفطر، تصنيع الحلويات والمخللات والمعجنات ومطيبات الطعام "البهارات"، والمفتول وبيعها، وحياكة ملابس الصوف، وتربية الطيور وبيع منتجاتها، ورعاية أطفال الجارات العاملات، وشك الملاقط، وتنسيق الزهور، وبيع الملابس الجاهزة من " الملابس، والإكسسوارات، والماكياج، والأحذية"، وشك الخرز على الملابس الجاهزة، والخياطة، والعمل دلالة لبيع الأثاث القديم المستعمل، وعمل مشاتل لأشجار الزينة وبيعها، والعمل على تنشيف الملوخية وبيعها، وتنظيف الخضار وتجهيزها وتقطيعها،

وأعمال التجميل من خلال المنزل" قص، سشوار، عمل ماكياج")، وجميع هذه الأعمال التي تزاولها المرأة داخل المخيم هي أعمال تتم داخل المنزل وهي الأكثر انتشارا بين النساء العاملات، كما ولوحظ أن من تمارس هذه الأعمال لا تمارس نوعاً واحداً بل تعمل بعدة أعمال، من هذه الأعمال غير الرسمية، والتي تتميز بأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير، فرأس المال متغير غير ثابت ، قد يبدأ بعشرة دنانير لدى إحدى العاملات، إلا أن معظم العاملات يكون رأس المال خمسين ديناراً وهكذا، كما أن الدخل غير ثابت؛ لذلك لا يمكن تقديره؛ لأنه وكما تقول العاملات أن ما تحصل علية من أرباح تصرفه مباشرة ، ولا يمكن حسابه شهريا،إلا أنه يمكن تقديره لدى العاملات بانتظام حوالي 100-150 دينار شهريا، كما أن مثل هذه الأعمال لا تأخذ وقتاً طويلاً من العاملة في إنتاجها وعملها، أي أن ساعات العمل لهذه المجموعة قد تبين أنها ساعات عمل منخفضة، لا تتعدى الأربعة ساعات في اليوم، ولوحظ أن مثل هذه الأعمال قد تكررت لدى حوالي 55 مبحوثة من أصل 70، وأن حوالي 37 كانت تمارس عملها بانتظام دون انقطاع، أما النسبة الباقية فكانت تعمل بشكل متقطع بلا انتظام وحسبما تسمح لها الظروف.

أما بالنسبة لتأمين المواد اللازمة في عملها فكانت المرأة العاملة هي من تعمل على تأمين الأدوات القريبة والتي لا تتطلب منها الذهاب إلى خارج المخيم ،كانت تذهب إلى سوق الخضار داخل المخيم لتأمين ما يحتاجه الزبون من الخضار حسب الطلب، وهي من كانت تذهب إلى المحال التجارية من داخل المخيم لتأمين الملابس الجاهزة والإكسسوارات ، أما بالنسبة للمواد الخام والتي كانت تحتاجها في تركيب العطور وتصنيع أدوات التنظيف، فقد كان أحد أفراد عائلتها من يعمل على تأمينها لأنها تتطلب الذهاب إلى خارج المخيم.وطريقة البيع تتم من داخل المنزل، وهي من تروج وتعرض منتجاتها على زبائنها والذين هم من الأقارب أو الأصدقاء والجيران من داخل وخارج المخيم، كما وانه في معظم الأحيان ولدى العديد من المبحوثات كانت هي من تذهب

لعرض منتجاتها على زبائنها من خلال ترددها على العيادات الخاصة ، والمحال التجارية ،والمدارس من داخل المخيم وخارجة.

2-4 المجموعة الثانية: وتمثل عمل المرأة مقابل أجر(لصالح الغير):

من خلال هذه المجموعة وجد أن العاملات بمثل هذه الأعمال هن أقل نسبة من المجموعة الأولى، وكانت الأعمال على النحو الآتي:

1-**الخدمة في البيوت:** وقد تكرر هذا النوع لدى حوالي سبعة من المبحوثات .وساعات العمل لدى جميع المبحوثات من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساءً، أي حوالي (12) ساعة عمل يوميا ، مقابل أجرة يوم، وهي سبعة دنانير حاليا، أما قديما فكانت تتراوح بين (4-5) دنانير باليوم،بالإضافة إلى أن معظم المبحوثات كانت تحصل على هدايا عينية من الأسرة التي تعمل لديها، وهناك من كانت تتلقى الذل والإهانه من خلال عملها ، وبالنسبة للطريقة التي تتعرف بها المبحوثة على الناس الذين تعمل عندهم ، كانت بطرق مختلفة هي : زميلات شغالات، صاحبات عمل، الجيران والأصدقاء. وكانت تذهب للعمل لدى عائلات في منطقة الحي الشرقي، حي القصيلة في إربد.والعمل في الخدمة يكون حسب الطلب، فهو عمل متقطع مما يجبر المرأة العاملة للبحث على عمل آخر من خلال المنزل.

2- **العمل في المصانع(الخياطة، الفاين، الأقلام، الحقائب):** وتكرر هذا النوع لدى حوالي(14) من المبحوثات. ولوحظ من أن ساعات العمل هي مختلفة لدى الجميع من هذا النوع، فالحد الأدنى للعمل حوالي (8)ساعات عمل باليوم الواحد، والحد الأعلى لدى غالبية العاملات ومن يعملن بدوام إضافي وغير متزوجات حوالي (12) ساعة، مقابل دخل يتراوح ما بين (70-100) دينار بالشهر، ففي هذا النوع رب العمل من يحدد ساعات العمل وأجرة المرأة العاملة.كما أن معظم العاملات كُنَّ يتلقينَ العديد من المضايقات غير الأخلاقية من رب العمل، وهذا ما كان

يدفع العديد منهن إلى ترك العمل، إلا أن هناك واحدة من هذا النوع من كانت تعمل في مصنع للحقائب وهذه العاملة كان صاحب العمل من جنسية سورية، وكان العمل يتم في منزله على حدود المخيم ،غير أن هذا العمل سري، فيه تهرب من الضريبة وغير مسجل لدى الحكومة بشكل رسمي ، وتقول:".. *بأي لحظة تعرف عنه الشرطة ترمينا بالشارع وبنصفي من غير شغل .. لا* تأمين صحي ولا ضمان اجتماعي..".

3-**العمل في الفسيفساء**. وبالنسبة للعمل بالفسيفساء، هناك حوالي (12) من المبحوثات من تعمل به، ويكون لصالح شخص أخر يعمل على تأمين المواد اللازمة للعاملات (الحجارة، والبوستر الخاص بلصق الحجارة علية وحجمه (10×10 سم) مصنوع من الخشب)، والعاملة عليها أن تعمل على تكسير هذه الحجارة للوصول إلى الحجم المطلوب باستخدام (الكماشة، والمفك ، والمدقة والمادة اللاصقة) ، ويكون العمل في جمعية المخيم التعاونية لصالح الشخص المسؤول عن العمل، ومقابل كل بوستر جاهز من الفسيفساء تأخذ العاملة (1,50)دينار، ويستغرق منها عمل البوستر الواحد حوالي (4) ساعات عمل متواصلة دون انقطاع، وغير عملها داخل الجمعية أيضا تكمل عملها في المنزل وقد تأخذ منها القطعة الواحدة اليوم كامل حتى تكملها، تقول "م س" والبالغة من العمر (39) عاما :".. *لجأت للعمل بالفسيفساء لتحسين وضعي المعيشي.. يعمل الزوج في مطعم بالسوق داخل المخيم، كما أن عمله غير دائم ويأخذ باليوم (7)دنانير، كما أننا نعيش مع بيت عمي(أهل الزوج) في بيت واحد مع العيله، لذلك لجأت للعمل بالفسيفساء على الرغم من الصعوبة والمشاكل التي أواجهها أثناء العمل.. صارلي حوالي سنة بشتغل والي عجبني فيها ما في رأس مال، هناك شخص مسؤول عن تأمين الأدوات اللازمة مقابل انجاز القطع الفسيفساء بالشكل المطلوب..فهي شغلة متعبة وتحتاج لوقت طويل حتى نكمل القطعة الواحدة بحجم (10x10 سم)..حوالي (4) ساعات متواصلة.. مقابل دينار ونصف على القطعة الواحدة*

وأحيانا أكمل قطعتين في اليوم وأخذ مقابلهم ثلاثة دنانير، يعني شغل ليل نهار وبالأخر صابني ديسك ، وما في تأمين صحي يعني رح يكون العلاج على حسابي الخاص ، عيشة يوم بيوم ، لهيك اللي يشتغلوا مش كثار إلا المحتاجة مثلي.. "

4-**بيع الخضار في سوق الخضار(الحسبة)**. وكانت من تعمل بهذا النوع من المبحوثات مبحوثتين. وتتراوح أعمارهن بين(43- 48)، والمواد التي يعملن على بيعها هي (الخيار، الكوسا، العلته، الخبيزة، الملوخية أحيانا، البصل)،وتعمل كل من هاتين المبحوثتين على تأمين الخضار من خلال شرائها من شخص (تاجر) من منطقة الغور، حيث يتم شراؤها بالجملة، وتبيعها العاملة بالمفرق، وهؤلاء العاملات لا يملكن محلاً للبيع به لعدم قدرتهن على استئجار محل أو دفع خلو محل داخل سوق الخضار، وتقول"ن":".. *صار خلو المحل داخل المخيم ألف دينار وفي أكثر من هيك واللي مثلنا من وين بدنا انجيب المبلغ، أي لو معنا هيك مبلغ ما كنا بنبيع بالشارع..*"، لذلك اتخذت كل منهما جوانب الشارع في سوق الخضار(الحسبة) لوضع بسطة الخضار علية، ساعات العمل تتراوح ما بين(7ص- 3 م)، أما الدخل فهو تقريبي، لا يمكن حسابه بدقه لأنه خاضع لعملية البيع والشراء، وانخفاض أسعار الخضروات أحيانا وارتفاعها أحياناً أخرى، كما أن ما تحصل علية تصرفه بنفس اللحظة في شراء حاجيات البيت، وذلك لفقد المعيل.

5-**تلقيط الملوخية والحمص والبازيلاء** . وهذا العمل تقريبا تعمل به الغالبية العظمى من نساء المخيم ، ويكون في فترة الصيف من شهر نيسان حتى نهاية الموسم في شهر آب تقريبا، وفي هذا العمل لا تكون المرأة وحدها من تعمل به بل أفراد أسرتها كافة، وقد يتعدى الجيران لدى معظم المبحوثات. من خلال هذا النوع وجد أن المرأة العاملة لدى الغير هي من تعمل من خلال نمط إنتاج سلعي صغير تمتزج به العلاقات الإقطاعية ما بين العاملة ورب العمل، فبعض العاملات تملك أدوات عملهن ويعملن لدى الغير كعاملات الخياطة، وأيضا من تعمل على تلقيط

الملوخية والبازيلاء والحمص، والفسيفساء. ففي هذا النوع من العمل يقوم شـخص مـن خـارج المخيم بتأمين الكميات المطلوبة من الملوخية والحمص والبازيلاء، ويتم تسليم (100) كيلو من كل صنف في الساعة السادسة من كل يوم ، ومقابل كل (100) كيلو تأخذ العاملة خمسة دنانير، وبعد الانتهاء من العمل يتم تسليمها لصاحب العمل بنفس الساعة عند تسليمها كمية جديدة، إلا أن معظم العاملات وحسب ظروفهن يأخذن نصف الكمية مقابل دينارين ونصف باليوم، وتسليم المبالغ يكون في نهاية كل أسبوع. وبالنسبة لساعات العمل لوحظ بأن العمل يبقى طوال اليوم من الصباح حتـى الليل .

5- بعض نماذج الحالات الدراسية:

5-1 حالة دراسية رقم (1) الوضع الصحي لأسر المرأة العاملة:

" رغ" تبلغ من العمر 34 عاما، ولديها ثلاث بنات وولد.. الزوج يعمـل سـائق تكـسي بالأجرة داخل مدينة إربد.. يتقاضى باليوم ستة دنانير.. كما أن عمله غير دائم..

وتقول: "*أسكن ببيت عمي* (أهل الزوج) *بعد وفاته.. حيث بقي البيت للورثة من أبنـاءه .. ونحن الآن نسكن فيه كونه ليس لدينا منزل.. وندفع للورثة أجرة خمسين دينار بالشهر.. والبيـت عبارة عن غرفتين ومطبخ وحمام.. إحدى بناتي مريضة تعاني من استسقاء دماغي وشـلل منـذ ولادتها كان نتيجة إصابتها بالسحايا بعد ولادتها بـ (40) يوم.. لذلك شجعني زوجي كثيرا علـى العمل ولم يعارض بسبب وضعنا المعيشي السيئ.. وكمان وضعي الصحي سيء، وأعـاني مـن إرتخاء بالأعصاب نتيجة التعب والإرهاق ..*

ابنتي عمرها الآن خمس سنوات.. وتحتاج إلى الكثير بعلاجها..يقدم لنا المـسؤولين فـي مستشفى الملك عبدالله المؤسس مساعدة مالية وقدرها خمسة وستون دينار بالشهر..وفي كل شـهر تحتاج للعلاج تقريبا أربعة وستون دينار.. كما أنها لا تأكل مثلنا أكل طبيعي بل أكلها يعتمد فقـط

على الحليب.. وليس أي حليب بل هناك حليب خاص خصصه لها الطبيب ويكون مدعما بالعسل وكافة العناصر الغذائية الضرورية.. ولتأمين الحليب تحتاج شهريا اثني وسبعون دينارا بالشهر.. كما وتحتاج إلى حفاظات بثمانية عشر دينارا..

أنا خريجة جامعة بتخصص علم اجتماع.. ولكن لم أجد إلى الآن أي وظيفة بمجال تخصصي.. وأخذت دورة لتأهيل الإعاقات ب سبعة وعشرين دينارا وكانت في عمان ولمدة أسبوعين.. عرض علي العمل مدرسة ورفضت بسبب وضع ابنتي المريضة والذي يتطلب وضعها الصحي أن أبقى معها بكل حياتها.. لا أستطيع تركها لوحدها في البيت وأتغيب عنها لفترات طويلة.. كما وعرض علي العمل بمركز تأهيل في كفريوبا ورفضت لبعد المسافة.. كما أني عملت سابقا بمركز تأهيل للإعاقات داخل المخيم بستون دينارا شهريا من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثانية من بعد الظهر.. فوضع ابنتي أجبرني على البقاء داخل البيت " وزوجي لا يمانع بل الظروف كانت أقوى"..

لا أحد يساعدنا بعلاج ابنتي المريضة " الكل بده منا مش يعطينا".. المسؤولين في مستشفى الملك عبدالله متكفلين بعلاج البنت.. لكن في بعض الأوقات لا يكون متوفر لديهم وننجبر نحن من نؤمن لها العلاج وهو غالي نشتريه بسعر مرتفع من الصيدليات الخارجية للمستشفى.. حتى الحليب تحتاج كل ثلاثة أيام إلى عبوة حليب .. وتصرف المستشفى لها أربعة عبوات بالشهر..والباقي علينا ومعظم الأحيان لا يتوفر في المستشفى..

والآن أعمل بتركيب العطور ومن داخل البيت .. حيث لا يتطلب مني العمل الخروج وهذا ما شجعني على العمل كي أبقى بالقرب من ابنتي المريضة.. تعلمت تركيب العطور في مركز تدريب وتشغيل نساء المخيم.. كانت مدة الدورة أربعة أيام وعرفت بالصدفة عن طريق جاراتي عن المركز وما يقدمه من دورات تدريبيه لمساعدة نساء المخيم من العمل والرفع من

المستوى المعيشي للمخيم.. كما أن العمل بسيط ولا يحتاج إلى رأس مـال .. لأن مـن شـروط المركز بعد انتهاء المرأة من أخذ الدورة يقدم لها كافة الادوات والمواد الخام التي تحتاجها فـي عملها وما عليها سوى أن تعمل ومن الارباح التي تحـصل عليهـا تبـدأ مـشروعها، غيـر أن المسؤولين عن المركز مقابل عملهم هذا لا يأخذوا أي نسبة ولا يطـالبوا بـالمواد الا اذا توقفـت المرأة العاملة عن العمل نهائيا ..

كانت فكرة جيدة لنساء المخيم خصوصا ان غالبية الرجال داخـل المخـيم مـا زالـوا يعارضوا فكرة عمل المرأة خارج منزلها ويرون أن التي تلجأ إلى العمل هي مـن لا معيـل لهـا وتعاني من الفقر الشديد أما إذا كان العمل من داخل المنزل دون التغيب عن البيت ولفترات طويلة يشجعوه.. وكانت نسبة أرباحي من العطور في البداية أربعون دينار.. كانت رأس مـال مبـدئي ولكنه أخذ يتغير فيما بعد ويزداد.. لا يوجد رأس مال ثابت.. والأرباح كانت متغيرة من شهر إلى أخر حسب الطلب والبيع.. حاليا أرباحي أخذت تقل لأني أعيش في فترة غيـر مـستقرة .. وفـاة عمي والد زوجي بالتهاب رئوي منذ شهر تقريبا وبعدها بمدة أسبوعين تقريبا توفي أخي وعمـره ثلاثة وعشرون عاما.. ففي هذه الفترة انخفضت نسبة مبيعاتي.. ووصلت أرباحي بهذه الفترة إلـى خمسين دينارا..

الأدوات التي نحتاجها بتركيـب العطـور هـي (الأصـنص وهـو أسـاس العطـور، الكحول،المثبت،والعبوات التي تحفظ العطور بها، والاسرنجات)..أعمل على أخذ كمية معينه مـن الأصنص وأيضا أخرى من الكحول ونضيفها إليها.. ومن بعدها نضع المثبـت للمحافظـة علـى الرائحة .. وإذا لم يتوفر المثبت نضع العطور المركبة في فريزر الثلاجة وتحت درجات حـرارة باردة حتى تحافظ على اللون والرائحة.. سعر العبوات يختلف من عبوة إلى أخرى حسب الحجـم والنوع والكمية..

بعد العمل تحسن وضعنا المادي قليلا .. كما أن الخلافات والمشاكل التي كانت تسود أجواء البيت قد انخفضت.. مشاكلي مع زوجي كانت كثيرا وكان دائما على المصاري (فلوس).. كان يضربني كثيرا حتى أنه في إحدى المرات طلبت منه أن يشتري حليب للبنت المريضة ولم يكن معه مصاري .. أخذ يصرخ ويتلفظ بكلمات سيئة وضربني أنا وبناتي بما فيهم البنت المريضة.. كان التوتر والشجار مستمر .. كانت كل المسؤولية عليه من أين سيؤمن مصروف البيت ومصروف للبنت المريضة.. مررنا بظروف صعبة والله بعلم فيها..

أما الآن أنا فخورة بعملي وأقل ما فيها بطلت أطلب فلوس من زوجي صرت أجيب اللي بدي ياه من غير ما أسأل.. كما أفكر حاليا إلى أن أطور عملي.. تسويق لمنتجاتي من داخل البيت .. أو عن طريق بناتي وبنات سلفي (أخ الزوج) يأخذنا معهن كميات ويعملن على بيعها في المدرسة للطالبات والمعلمات.. والآن أفكر في عرض منتجاتي على المحال التجارية داخل المخيم .. وتعمل احدي أخواتي على بيع كميات كبيره في منطقة الكرك حيث تسكن هناك.. ووجدت أن نسبة الطلب على منتجاتي كبيرة لذلك أفكر بطريقة لتطوير مشروعي..".

2-5 حالة دراسية رقم(2) الوضع الصحي للمرأة العاملة:

وتشير "س" إلى ذلك والبالغة من العمر 45 عاما تقول: " .. الحياة التي عشناها وما زلنا هي سبب البلى والمرض الذي أ صابنا.. نحن مرضنا عندما هجينا(انتقلنا) من بلدنا الأصلي.. ومن همومنا ومشاكلنا صابنا المرض.. وأنا حاليا تعبانه من السكري والضغط.. ما في شي يبسط.. لدي ولد واحد،أما زوجي فقد توفى منذ أكثرمن 12 سنه.. وأنا متحملة المسؤولية لوحدي .. مررت بأيام صعبة ما كان في لقمة خبز بالبيت .. عندها قررت أن أشتغل بأي شيء يأتي بالفلوس لأصرف على البيت وأربي طفلي ووحيدي والذي كان بعمر العشر سنوات، عملت ببيع

الخضار من العلتة والخبيزة والحميض في الحسبة(سوق الخضرة)، أذهب برفقة مجموعة من نساء المخيم أمثالي الى منطقة الغور ونحضرها من هناك..

أيضا عملت على بيع اللبن كنت أشتري الحليب من تاجر أبقار في منطقة بيت راس وأعمله لبن ولبنة وجبنة وأبيعها داخل المخيم من داخل بيتي والذي يتكون من غرفة وحمام ومطبخ،وأيضا كنت أعمل أنا ومجموعة من نساء المخيم المحتاجات بالتبن والذي نأتي به من منطقة البارحة ونعمل على تجهيزة وبيعة داخل المخيم للذين يريدون بناء بيت..

أما اليوم وبعد ما كبر ابني أصبح هو من يشتغل ويصرف على البيت ويأتي لي بالعلاج ولكن بعد ما تزوج وصار عنده عيله .. رفع يده عن مصروفي.. تقدم لي التنمية الاجتماعية 40 دينار .. ما يكفوا مصروف وعلاج.. لذلك عدت اليوم أشتغل حتى ألمن علاجي.. غير أن ابني والذي يعمل بالعتالة في الحسبة(سوق الخضار) داخل المخيم والبالغ من العمر 25 عاما قد طلق زوجته حاليا والسبب في طلاقهما هو الخلاف الدائم على الفلوس ما في معه وعنده ولد وبنت وبدهم كذا مصروف ويسكنون في نفس البيت معي، كما وكانت تصر علية باستئجار منزل بعيد عني..

وأعمل حاليا على تقطيف الملوخية وهي عمل موسمي .. يعمل شخص من خارج المخيم على تأمين كمية لي ولنساء المخيم ايضا والكمية التي أعمل بها أنا وابني هي (50) كيلو باليوم ونأخذ مقابلهم (2.5)دينار، كما وأعمل على حضانة أطفال بعض النساء العاملات من معلمات المدارس حتى عودتهن من عملهن، ومقابل حضانة الطفل الواحد أخذ (20)دينار بالشهر وأضع عندي طفلين أكثر من هيك لا أقدر لوجود أبناء ابني والذين أعمل على رعايتهم حتى عودة والدهم من عملة.."

5-3 حالة دراسية رقم(3) الدخل الأسري المتدني:

"ك ص" والبالغة من العمر 40 عاما،متزوجة وليس لديها أطفال.. وتقول:".. وبدأت حديثها بقولها .. "زى ما بقولوا سبع صنايع والبخت ضايع".. يعمل الزوج بمحل لأدوات التنظيف والأدوات الصحية المحل بالإيجار ويدفع ايجارة (50)دينار.. أما البيت الذي نسكن به فهو ملك، ويتكون من غرفتين صغيرتين وتوابعهما.. " صغير على قد الحال شو بدنا نسوي هيك انكتب علينا".. لدي العديد من الهوايات ومنها أحب مهنة التجميل ولكن والدي قد منعني من تعلمها والعمل بها من باب "حرام"، حتى العمل كله أهلي رافضينة وبرأيهم المرأة لازم تكون لبيتها وبس .. " وكله شو قال دينا بمنع المرأة إنها تطلع وتشتغل إلا إذا كانت بحاجة الشغل.. وبنظرهم إحنا عايشين"..وكان أملي لما أتزوج أصير اشتغل والمصيبة انه زوجي مثل أهلي .. لكن مرينا بظروف صعبة لما ما كان يشتغل وصرت أنا اشتغل وهذا كان أول سنه تزوجنا فيها وطبعا من غير ما يعرفوا أهلي إني بشتغل " إذا بيعرفوا رح يسودوا عيشتي"..

تعلمت على التريكو (شغل الصوف على الماكينة خاصة بالصوف) وبقيت أعمل لمدة خمس سنين لغاية إكمال سداد ثمن الماكينة والتي كان تكلفتها (500) دينار بالتقسيط، كانت الأرباح تصل إلى (70) دينار بالشهر تقريبا، وكان هذا ألحكي في فترة الثمانينات .. ولكني تركت العمل بالصوف لعدم وجود طلب عليه كالسابق لوجود ملابس جاهزة بالسوق وبأقل ثمن.. كان الطلب على ملابس الأطفال وبلايز الرجالي وجاكتات الصبايا ، أما حاليا ما في طلب نهائيا والسبب وجود البضاعة الصينية والسورية إلي اكتسحت السوق وبالرخيص.. وبعد ذلك قررت العمل بالملوخية وكان العمل بها لمدة سنتين، يعمل زوجي على شراؤها لي من الحسبة (سوق الخضار) وعندما يأخذ كمية كبيرة يقل ثمنهم وكنت اشتغل لوحدي وأبيع الكيلو الناشفة بـ (4) دنانير أما اليوم صار سعرها حوالي (7,5) دينار ، كان العمل يأخذ من وقتي الكثير كما وتحتاج

إلى جهد وتركيز أكبر وكله على صحتي وبيتي، أنام وأصحى وأنا بشتغل بالملوخية ولهيك قررت أتركها بسبب غلبتها وغير المشاكل إلي زادت بيني وبين زوجي..

والسبب برأيها في خلافاتها مع زوجها بسبب عملها والذي يأخذ من وقتها الكثير.. بعد عملي بالملوخية عملت بشك الخرز على الملابس لمدة ثلاثة سنوات، وكان العمل بها في فصل الشتاء أكثر شي.. كانت طريقة عملي بها من خلال اتفاق بيني وبين صاحب محل تجاري داخل المخيم ليؤمن لي الملابس التي أحتاج لها ، وأخذ على القطعة الصغيرة الحجم ربع دينار أما القطعه الكبيرة أخذ مقابلها دينار ونصف، وبعدها تركت ولم استمر بسبب التعب والإرهاق ..وبعد ذلك صرت أبيع الملابس الجاهزة والتي اشتريها بسعر الجملة وأبيعها للزبائن بالمفرق .. البيع من البيت ومازلت حتى الآن أعمل على بيع الملابس..

كما أعمل بتركيب العطور والتي تعتبر من ابسط الأعمال حيث لا تحتاج لجهد كبير ورأس مال لا يتعدى الخمسين دينار كبداية.. تعلمت تركيب العطور عن طريق مركز تدريب وتشغيل نساء المخيم .. وبالإضافة إلى تركيب وبيع العطور أيضا أعمل على بيع الإكسسوارات والمكياج ، الكل من داخل المخيم يأتي ليشتري من عندي كما وأعطي كمية لبنت جارتي لتبيعها لي في المدرسة..

كما وأعمل أيضا على بيع بهارات الأكل (مطيبات الطعام) بعد طحنها.. أعمل على شرائها أوراق جافة كما هي وأشتريها بسعر قليل ولكن بعد أن أعمل على طحنها أبيعها بسعر أغلى .. أما بالنسبة للأرباح لا أعرف كم أنا اربح فما احصل عليه من مبلغ أصرفة بنفس اللحظة عيشة يوم بيوم..أنا قررت العمل من نفسي كي لا أمد يدي لأحد حتى زوجي فانا أعيش حياة عكس الظاهر للناس، أوهم الجميع بما فيهم أهلي أني مرتاحة ومبسوطة بحياتي وأن كل شيء موفر لي ووضعي المادي جيد ولكني أعيش عكس ذلك تماما.."

وتشير إلى ذلك " ك" والبالغة من العمر 41 عاما تقول:".. *والله وضعنا داخل المخيم من أسوأ لأسوأ.. الزوج عامل نظافة بالبلدية .. يتقاضى راتب 180 دينار شهريا.. ونحن أسرة مكونة من تسعة أفراد.. و نسكن ببيت بالإيجار ومقدار أجرتة 40 دينار بالشهر غير الماء والكهرباء.. عيشة زمان أفضل .. أما اليوم ارتفعت الأسعار..لا شي يبقى على حاله.. الخضار والتي نعيش عليها قد ارتفعت أسعارها .. كما أن الأسعار داخل المخيم ارتفعت .. والناس هي من تعمل الغلى .. صار الكل من خارج المخيم يأتوا لشراء حاجياتهم لرخص الأسعار وهذا ما جعلها ترتفع داخل المخيم.. البندورة والبطاطا صاروا مثل اللحمة والدجاج لا نأكلهم والله العالم كمان اشوي شو رح نصير نوكل..حتى شم ريحتهم صار "بالمصاري" وياريت طايلين.. والأولاد طلباتهم ما بتخلص وكثير أشياء صارت ضرورية بحياتنا ولازم نوفرها لأولادنا.. لهيك صرنا نشتغل بلكي وضعنا اتحسن.. وصرنا انعيش مثل الخلق والناس.. بني أدمين من غير تجريح واهانات عالطالعة والنازلة سواء من المجتمع أو من الزوج الذي لا يرحم..".*

5-4 حالة دراسية رقم (4) الدخل الأسري المرتفع:

وتشير إلى ذلك(ف ح)، والبالغة من العمر 33 عاما متزوجة وتسكن ببيت ملك، لديها بنتين وولد، :".. *أعمل فقط لقضاء وقت فراغي .. ولكن ليس بحاجة للمال .. زوجي يعمل بالتجارة* (عمل حر) *ولا يوجد دخل ثابت.. زى ما بتعرفي التجارة يوم ربح ويوم خسارة.. قد ما يخسر، يبقى الدخل جيد، وقد يصل إلى (1000) دينار شهريا وفي معظم الأشهر يكون أقل ولكن يبقى الوضع جيد وكل شيء موفر..".*

5-5 حالة دراسية رقم (5) التفكك الأسري:

" م ف" وتبلغ من العمر 33 عاما .. متزوجة ولديها 2 من الأولاد، و4 بنات.. تقول:".. *أنا أعمل حاليا بسبب حاجتي الشديدة للمال .. والذي دفعني للعمل وضعي المادي السيئ وبسبب*

معاملة زوجي السيئة لي ولأبنائي.." أنا انخدعت بزواجي منه وكان أكثر شي بتندم عليه لأنه ظلمني أنا وأولادي.. ظهر على حقيقته بعد ولادتي لطفلي الأول.. كان دايما يضربني على الطالعة والنازلة ويسمع علينا الجيران .. ما في حد هون من الجيران إلا وبعرف حقيقته والكل يلومني كيف ارضيت فيه.. بيشتغل يوم وعشرة بالدار أو بالسجن.. والله يا خالتي مضى كل حياته بالسجون هو أكبر نصاب عالمي يعمل على تزوير الشيكات.. وفي مرة دخل فيها السجن ثلاثة سنين ومرة مدة ستة أشهر وغيرها كثير.. كنا ساكنين بالإيجار ومش شاعر معنا بالمرة ولا بالمسؤولية اتجاه الأولاد والبيت .. انكسر (تراكم) علينا الإيجار مدة أربعة أشهر وأنا ما كنت أشتغل من زمان جديد حتى اشتغلت بعد ما شفنا الويل بعمايلة..

اشتغلت رغماً عني والسبب تراكم الديون بسببه.. وفي أخر مرة انسجن فيها مدة ثلاثة أشهر وكانت تهمته تزوير شيكات.. بعثوه للسجن بأخر الدنيا على الموقر.. ومشان حالته رحت وقعت على سندات أمانه بقيمة المبلغ المطلوب منه، وأخذت قرض من البنك حتى يطلع من السجن وكله عشان أولادي مش عشانه، وطلع وياريته ما كان طلع.. كلتله(قالت له) اشتغل وسدد عن حالك لأنه إذا ما اشتغلت رح يقدموا السندات إلي كتبتهم مشان أخذ قرض وتطلع من السجن.. بتعرفي شو حكالي ليش ما خليتيني بالسجن أنا حكيتلك ، اتحملي المسؤولية لوحدك .." يعني بالأخر طلعت بسواد الوجه بسببه.."

وفوق كل هذا لما طلع من السجن باع الثلاجة والتلفزيون " حتى صرنا على الحصيرة"..أولادي تعقدوا من أبوهم وبحكولي دايما أنهم مش قادرين يطلعوا من البيت كال " وين بدنا نورجي وجونا من الناس صار الكل يطلع علينا وإذا اختلفنا مع أي حد صاروا ينادونا أولاد الحرامي والنصاب.."

أكبر واحد من أبنائي وعمره 16 عاما ترك المدرسة بسبب الألقاب التـي يطلقهـا الأولاد عليه في المدرسة.. وقرر أن يبحث عن عمل حتى نعيش.. وبالنسبة لأهل زوجي لم يتعرفوا عليه وعلينا بالمصروف أثناء تواجد زوجي بالسجن.. لأن أهله من أعماله قـد تخلـوا عنـه وليـسوا بحاجته..

وتقول:".. لولا الجيران ووقفتهم معنا كان حالنا بالويل، وأهل الخير كثـار".. والـي زاد الطين بله، غلاء الأسعار .. كل شي غلي وما ضل شي على حاله لو بدنا جرت غاز مـن ويـن صار سعرها من ثلاث دنانير إلى ستة دنانير وربع " اشي مش معقول" إلي أمثالنا من وين بـدها اتجيب".. ما صرنا نستخدم النار حتى نطبخ.. وكيلوا البندورة بدها كذا مبلغ كل شي غلي آخرتنـا نموت من جوعنا ..

هي الآن تسكن ببيت ملك وهو من مكرمة جلالة الملك عبد الله الثـاني لأهـالي المخـيم وخاصة الذين كانوا يعيشوا ببيوت الطين والقصب.. وهذا البيت تم بناءه منذ سنتين.. إلا أن شكله وأثاثه يدلان على أنه وكأنه بناء قديم..

وتقول:.. هذا البيت على الرغم من انه بناء جديد إلا إنه غير صالح للـسكن .. مـا هـو مكسرة جدرانه وبالشتاء يدلف (تتخلل الشقوق) ماء من السقف.. وما ركبوله شباك أي كل شـغلهم ناقص غش بغش، اشتكيت للوكالة وبعدهم بيجوا حتى يكشفوا على البيت وما حد جاء من سنتين..

كما وقدمت لها الوكالة عن طريق المكرمة ثلاجة وصوبة ومروحـة وغطـاءين وغـاز أوتوماتيك، وأيضا قدمت لها لجنة خدمات المخيم خزان ماء.. فقد عملت على بيع الثلاجة بـسبب حاجتها، وصرفت ثمنها على البيت.. وأما الأغراض الأخرى فقد عمل زوجها على بيعها..لـذلك لجأت إلى الانفصال عنه بالطلاق نتيجة أعماله وتصرفاته..

بعد هذه الظروف والتي عاشتها وما زالت تعيشها"م" قررت أن تلجأ للعمل من أجل تأمين الحاجات الازمة للعيش.. وهي تعمل الآن على تصنيع المنظفات داخل منزلها.. بعدما تدربت بمركز التدريب وتشغيل نساء المخيم، والذي يقدم دورات مجانية هدفها الرفع من المستوى المعيشي للأفراد داخل المخيم.. فقد عمل المركز بتأمين كافة المواد الخام لها والأدوات اللازمة في صنع مواد التنظيف.. تعمل "م" مع أخت زوجها والتي تسكن في منطقة دير علا.."م" تصنع كميات كبيرة من (الكلور، الفلاش، سائل الجلي، والصابون)، تعمل على تقسيم الكميات التي تصنعها إلى قسمين قسم تأخذه شريكتها لبيعها بمنطقة دير علا، والقسم الآخر تأخذه هي لتبيعه داخل المخيم.. والكميات التي تصنعها هي 50 كيلو من كل صنف باستثناء الكلور تصنع (25) كيلو فقط لأنه لا توجد عليه طلب من قبل زبائنها ، وكميات قليلة من الصابون..

وتصل أرباحها إلى (100) دينار أو (150)دينار بالشهر حسب البيع والطلب .

5-6 حالة دراسية رقم (6) النساء الأرامل:

"ا ب" والبالغة من العمر 66 عاما، تقول:" .. *عشت حياة مريرة، بعد ما ترملت(وفاة الزوج)، فقد تحملت مسؤولية كبيرة.. فقد توفي بعد زواجنا بعشرة سنين .. ولم أتزوج من بعده .. كان سبب وفاته عندما أصيب بلغم ناري كان مزروع بالأرض اتجاه منطقة الغور حيث كان يعمل هناك وكانت وفاته في الستينات تقريبا.. عند وفاته كان أطفالي مازالوا صغار وكان عددهم أربعة بنات وولدين.. وتحملت المسؤولية لوحدي .. كانت تقدم التنمية الاجتماعية لي ولأبنائي (40) دينار بالشهر ولكن لا يكفوا.. وبعدها قررت العمل بالبريد عاملة نظافة والتابع لمخيم إربد.. وكان راتبي (70) ديناراً بالشهر.. عندما عملت قطعت التنمية عني المبلغ الذي كانت تقدمه كمساعده لنا.. كما وكانت تعمل وكالة الغوث بتقديم المساعدات والمؤن لنا.. وبقيت أعمل بالبريد حتى وصل راتبي مع الزيادات والمكافآت إلى (200) دينار بالشهر، وكانت ساعات العمل من الساعة*

السادسة صباحا حتى الساعة الثانية من بعد الظهر.. كما كنت أعمل مع مجموعة من نساء المخيم أمثالي ولّي كانن أرامل.. بمواسم قطف الزيتون في أراضي الأردنيين مقابل أجرة يوم كامل تتراوح ما بين الثلاثة إلى أربعة دنانير وكان هذا في بداية السبعينات.. وأيضا بمواسم حصاد القمح كنا نعمل من الفجر حتى المغرب وتقريبا نفس الأجر..".

5-7 حالة دراسية رقم (7) عمل المرأة داخل المنزل:

- حالة دراسية(1):

"**ا ص**" والبالغة من العمر (45)عاما، متزوجة ولديها (6) أولاد، تسكن في بيت ملك.. الزوج لا يعمل منذ خمس سنين بسبب وضعه الصحي، قبل ذلك كان يعمل بتصليح الأجهزة الكهربائية، ويبلغ الآن من العمر(59) عاما، تقول:"*.. لجأت للعمل كي أصرف على البيت وخصوصا أنه لا يوجد لنا دخل ثان، وعندي ولد يدرس بالجامعة ولا يعمل لذلك قررت أن أعمل كي أؤمّن مصروف البيت ومصاريف ابني اليومية، أما أقساط الساعات الجامعية نأخذ له قروض من جمعية الطالب الجامعي من داخل المخيم..*

أعمل بالمخللات (خيار،لفت، فليفله،جزر) حسب طلب المطاعم ومحل ابن أخوي بالحسبة(سوق الخضار) داخل المخيم.. بدأت برأس مال (30)دينار فهو غير ثابت والأسعار تختلف من يوم ليوم ، الخضار أسعارها مش ثابتة يوم بتنزل ويوم بتطلع.. والأرباح كمان مختلفة وكله حسب الطلب .. أسوق لمنتجاتي داخل المخيم للمحال التجارية وأيضا للمطاعم ويساعدني بالتسويق ابن أختي ولا يأخذ أي نسبة، كما أن جيراني وأقاربي من يشترون مني.. أضع المخللات في علب الكولا البلاستيكية (2,25)لتر، وأبيعها بدينار وربع،فرأس المال غير ثابت والأرباح عالية، تحسن وضعنا المادي بعد مرورنا بظروف صعبة بعد مرض زوجي عندما أصيب بشلل نصفي والضغط أيضا.. كما وعرفت عن طريق جاراتي أن هناك مركز يقدم دورات

للنساء داخل المخيم وذهبت لهم واستفسرت عن كل شي وسجلوا اسمي بـدورة مـواد التنظيـف وأخذتها، هذه الدورات لا يقدموها إلا للنساء التي تعيش ظروف صعبة..

وها أنا أعمل على تصنيع مواد التنظيف الآن أيضا، رأس المال في البداية من المركـز حيث يعمل على تأمين المواد اللازمة ومن الأرباح نبدأ عملنا.. كانت الأرباح حـوالي 30 دينـار والآن زادت حسب البيع والطلب والأرباح وصلت تقريبا إلى (180) دينار بالشهر، فهـي غيـر ثابتة وكله حسب البيع" بكفي بطلت أشتري لبيتي وكله مضمون.."، والمواد التي أصنعها (سـائل جلي، كلور، معطر، فلاش، شامبو،غسول أيدي، جل أرضيات)، كما وأتعامل حاليـا مـع سـيدة صاحبة سوبر ماركت، تأخذ من عندي كميات كبيرة من المواد وتبيعها وهذا منذ شـهر تقريبـا، وكبداية اشترت من عندي مواد بـ (100) دينار والدفع بعد البيع..وأسوق لمنتجاتي بحي القصيلة أيضا عندما أذهب بزيارة إحدى صديقاتي أو أقاربي..

كما وأن هناك دكتور من جامعة العلوم والتكنولوجيا عندما رأى منتجاتي تعجب لكيفيـة مقدرتنا على تصنيعها وعرض عليَّ أن يعرض لي منتجات على مصنع خاص ليسوقها لي بـشكل رسمي من خلال وضع علامة الجودة والصلاحية (ليبل) على العبوات وتغليفها بعبـوات خاصـة للبيع ليبيعها عن طريق الجامعة، ولكني قد رفضت عرضه والسبب وضع الليبل عليهـا لتـصبح مرخصة وهذا يتطلب مني بالمقابل وضع ضريبة وأدوات وغيرها إذا سجلت حكوميـا، كمـا أن العبوة ستباع بسعر رخيص" وهون ما رح تجيب همها" ، وفضلت أن أبيعها بطريقتـي الخاصـة بعيدا عن الضرائب وقوانين المبيعات..".

حالة دراسية (2):

"ا ت" وتبلغ من العمر 40 عاما ، متزوجة ولديها 3 بنات وولدين، وتسكن في بيت ملـك، والزوج متقاعد من عملة منذ خمس سنين، كان يعمل مدرب سواقة، ولكن بسبب مرضـه تقاعـد

عن العمل، ويبلغ من العمر 59 عاما، تقول:".. *أعمل بالخياطة من خلال غرفة خاصة داخل منزلي وأضع فيها ماكينة خياطة واحدة وأعمل على (تفصيل،قص،تشطيبات على الملابس، تصليح الملابس من تقصير وتضيق)، أعمل منذ عشرة سنين تقريبا وكل الأرباح تعود لي، الأرباح جيدة وهي مختلفة من فترة إلى أخرى حسب الطلب وتصل حوالي (200- 250)دينار بالشهر، على الرغم من انه عمل متعب ويأخذ من وقتي الكثير إلا أن أرباحها جيدة، من خلال أرباح عملي بنينا هذا البيت الذي نسكن به بالأقساط..وأيضا أعمل مفتول وهي الأكلة المفضلة لدى العديد من الناس داخل المخيم والطلب عليها مرتفع، أبيع الكيلو حاليا (1,50)دينار بعد ارتفاع الأسعار، قديما كنت أبيعها بدينار بس اليوم كل شي غلي وما ضل شي على حالة.. كما وأعمل أيضا بتركيب العطور وأعرض منتجات بنفس غرفة الخياطة على رف معلق بزاوية الغرفة، وعندما تحضر أي زبون للخياطة أعرض عليها العطور وتشتري، في بداية العمل كان رأس المال من المركز الذي أخذت به الدورة وهو مركز التدريب والتشغيل، وكانت مدة الدورة أربعة أيام، ومن الأرباح بدأت مشروعي والأرباح تختلف من فترة إلى أخرى حسب الطلب والبيع، تقريبا تصل في معظم الأحيان إلى (150) دينار بالشهر،والأدوات التي تحتاجها بسيطة وغير مكلفة وهي(الكحول،المثبت، والنكهة).. فعملي كثير منيح وفي حرية واستقلالية ما حد يتحكم فيني متى اشتغل (ساعات الدوام) ،أنا رئيسة عملي..".*

5-8 حالة دراسية رقم (8) العمل خارج المنزل:

"ص ع" وتبلغ من العمر (42) عاما، غير متزوجة (عزباء)، وتسكن بنفس البيت مع والدتها والبالغة من العمر (73) عاما ،واثنان من إخوتها المتزوجين ويسكنون بنفس البيت، وأيضا يسكن معها أختها المطلقة هي وأبناؤها الستة.. وتقول:" *.. بدأت أعمل منذ أن كنت صغيرة عندما*

كنت بعمر 14 سنة عندما توفي والدي.. أنا أكبر إخوتي لذلك تركت المدرسة كي أساعد والـدتي في مصروف البيت ..

تعلمت دورة في الخياطة وبعدها صرت أعمل في مشغل لدى شخص عمل خاص وكنت أتقاضى راتب حوالي (30) دينار بالشهر، وكانت ساعات عملي ابدأ من الساعة العاشرة صـباحا حتى الساعة الخامسة مساء وأحيانا كان يطلب مني البقاء في المحل حتى الساعة السابعة والثامنـة مساءا في فترة الأعياد والمناسبات ويزيدني خمسة دنانير،ولكني لم أسـتمر بالعمـل إلا لأربعـة سنوات لأن ما كان يعطيني إياه لا يكفي والعمل لساعات طويلة دون استراحة.. إلا أننـي حاليـا رجعت لأمارس الخياطة وذلك بالاتفاق مع شخص من داخل المخيم قد تعرفت عليـة فـي محـل بالحسبة(سوق الخضار) وعرض عليَّ العمل معـه فـي التـشطيبات علـى الملابـس الجـاهزة والمقصوصة ، وماكينة الخياطة من عندي يعني الشغل بالبيت، وكان الاتفاق على أن كل أربعـة ساعات عمل أخذ مقابلهم دينارين، أي أن عملي يكون لنصف اليوم ومن داخـل المنـزل ويـوم الجمعة إجازة ما في شغل، ويعطيني الراتب في نهاية كل شهر (56) دينار..

وأيضا عملت على تصنيع المنظفات وذلك من خلال دورة تعلمتها في مركـز التـدريب والتشغيل داخل المخيم وكان مدتها أسبوع، وبعد الانتهاء من الدورة عمل المركـز علـى تـأمين المواد الخام الضرورية في تصنيع مواد التنظيف ،ومواد الخام هي عبارة عن مواد كيماوية هـي(تكسبون، سلفونيك، ملح، مواد حافظة، مادة الكومبلان، الجلسرين، والصبغات).. ومـن الأربـاح التي تحصل عليها تبدأ المتعلمه مشروعها ، أما المركز فلا يأخذ مني أي مقابـل أو نـسبة علـى العمل، فهدف هذه الدورات هي للرفع من المستوى الاقتصادي للمخيم..

أرى أن العمل بالمنظفات عمل سهل وبسيط ولا يحتاج لرأس مال ولكنها بالنسبة لي " ما بتجيب همها"، وذلك بعد غلى الأسعار على المواد الخام والمنظفات فالناس داخل المخيم ما بـدهم

يشتروا إلا كل شي بالرخيص.. لذلك لم أجد طلب كثير من الناس على منتجاتي، أنـا الآن أعمـل كميات قليله وليس باستمرار وأهم شي بأمن بيتي من المواد بدلا من شراءها من الـسوق بـسعر غالي،كما أنه لا يوجد أحد يسوق لي منتجاتي فأنا أسوق لمنتجاتي من داخل البيت، غير أنها متعبة صحيا عند التصنيع من خلال استخدام مواد كيماوية والتي تحتاج إلى الحذر عند استخدامها غيـر أني مصابة بالتهاب رئوي..

وبالنسبة لعملي لم يعارض أحد من إخوتي أو أقاربي بل الجميع شـجعوني كـي أسـاهم بمصروف البيت وتأمين علاج لوالدتي المريضة، فالعمل مش عيب " العمل مـش مخجـل أيـام التخلف كان الكل يعترض على عمل المرأة خارج بيتها أما اليوم ما في ..".

وقبل حوالي عشرين سنة عملت في مصنع خياطة خارج المخيم داخل منطقة إربد، وكنت آخذ بالأسبوع (7) دنانير، وكان عملي بالمصنع عندما ضاقت بنا الحال وكـان وضـعنا المـادي سيء أي بعد وفاة والدي وقبل أن أتعلم الخياطة، وقتها اضطريت للعمل ولم يكن عملـي متعـب كانت شغلتي فقط ترتيب الملابس بعد انتهاء العاملات من خياطتها وبعدها تعلمت الحبكة وصـرت أعمل بها ، ساعات الدوام كانت من الساعة(8ص- 4م).. بعد ذلك عرض عليَّ العمـل بمـصنع للأقلام وكان عمل غير مرهق كالخياطة، كما أن الراتب كان أفضل بكثير إلا أنني بقيت أعمل به لمدة ثلاث سنين، كان الراتب في بداية العمل (30) دينار ومع المكافآت والزيادات وصل الراتب إلى (70) دينار بالشهر،وكانت ساعات الدوام من الساعة(7ص- 3م)، وبعد الـساعة (3م- 9م) دوام إضافي، والعمل كان يتطلب مني تعبئة الأقلام بالحبر وتركيبها ليتم تصديرها إلـى العـراق، ولكن توقف المصنع عن العمل بأزمة العراق في (حرب الخلـيج) عـام 1990، لـذلك تركـت العمل.وبعد ذلك عملت بعيادة خاصة بشارع السينما بإربد لمدة سنتين والدوام من الساعة (8ص- 7م) والراتب (45) دينار بالشهر، وكان عملي خادمة(عاملة نظافة)، كان عملي فيـه نـوع مـن

الاستغلال والإهانة من المسؤولين، وراتب مافي وساعات عمل طويلة كلها تعب وإرهاق، وبعدها قررت ترك العمل وذلك لأن العمل بالقطاع الخاص فيه استغلال وذل من أصحاب العمل اتجاه العاملين " يعطوا الراتب ويهتوا علينا فيه"..

وبعدها قررت أن أعمل بشغل خاص من داخل بيتي وبدأت أعمل بالتطريز (تطريز الأثواب الفلاحية الأردنية والفلسطينية)،وكان عملي بها حسب الطلب وكان سعر الثوب قديما ما بين (30– 50) دينار حسب كمية التطريز، وأيضا عملت على حياكة الصوف وكنت أخذ مقابل كل قطعة حوالي (5) دنانير للقطعة كبيرة الحجم و(3) دنانير لصغيرة الحجم ، أي أن كل قطعه لها سعر خاص، فالعمل بالتطريز والصوف فيه إرهاق على الجسد وخاصة العيون، مازلت أعمل بالتطريز على الأثواب لغاية الآن واجد عليها طلب كبير والسعر ارتفع عن السابق، يصل سعر الثوب إلى(90) دينار فقط على التطريز إن كانت كمية التطريز قليلة والقماش وخياطته والخيطان من الزبون.. كل ثوب يختلف سعره حسب كمية التطريز وهكذا،وأحيانا إن كانت نسبة التطريز كثيرة يصل سعر الثوب إلى (200)دينار..

وعملت أيضا وما زلت حتى الآن بشك الخرز على الملابس الجاهزة من خلال التعامل مع صاحب محل (تاجر) يعمل على تأمين الأدوات والملابس لي وأنا بدوري فقط اعمل على شك الخرز عليها كما يريد، ومقابل كل قطعه يعطيني دينارين، وعلي أن أكمل(3) قطع باليوم أي عمل يوم كامل وأحيانا لا أكمل سوى قطعتين باليوم.. فالعمل الحر أفضل بكثير من العمل بالمصانع أو القطاع الخاص .. ولكن السيئة الوحيدة والتي نواجهها هي مافي تأمين صحي أو ضمان اجتماعي ..

أخذت أختها "ص" والبالغة من العمر (39) عاما، مطلقة ولديها (6) أولاد يسكنون معها في بيت أهلها تتحدث عن طبيعة عملها وتقول:*"... أعمل في محل للفاين ، واخذ راتب شهري*

(75) دينار غير المواصلات إلي على حسابي الخاص، ويبدأ العمل من الساعة (9ص- 5م) .. سبب عملي كي أصرف على أولادي .. زوجي لا يتعرف علينا بشيء وأنا زوجته الأولى وتزوج غيري ثلاث مرات .. ورفعت عليه قضية نفقة وما يعطينا " عايشين من الموت" .. أهلي وضعهم المادي على قدهم وإخواني كل واحد عنده عيله ، لهيك قررت أن أعمل رغم الذل والاهانة إلي بتعرضلها كل يوم من صاحب المحل ، بده كل وقتنا شغل وما نترك ولا دقيقة وما في استراحة .. وغير هيك بشتغل عند الناس أي ست بدها تنظف بيتها بيوم الجمعة بتحكيلي وبساعدها وبوخذ باليوم (7) دنانير..

وأيضا تدخلت أختها "ر" والبالغة من العمر (38) عاما وهي عزباء وتسكن بنفس البيت وتقول:*"... أما أنا فوضعي سيء .. أعمل بمعمل للحقائب وأخذ بالأسبوع (20) دينار، ويوجد هذا المحل عند البالة (سوق الملابس المستعملة القديمة) على حدود المخيم من جهة تل اربد.. وساعات الدوام من (9ص- 5م)، أنا بتعب كثير بشغلي وصابني ديسك من ورا الوقفة طوال اليوم وما في استراحة ، أصحاب المحل من جنسية سورية، المحل إلي نشتغل فيه داخل منزل وعملهم غير مسجل حكوميا، ففيه تهرب من الحكومة والضرائب غير مسجل بغرفة التجارة، ما في تأمين صحي أو ضمان اجتماعي وبأي لحظة بتعرف الشرطة رح ننرمي بالشارع، " لولا الحاجة كان ما اشتغلنا"..*

كما ونعمل جميعنا وبفترة الصيف بتقطيف الملوخية والحمص والبازيلاء ونعمل بها جميعا أنا واخواتي ووالدتي وزوجات إخواني ، يعمل شخص من خارج المخيم بتأمين الكميات المطلوبة، ونأخذ كل يوم (100)كيلو من أي صنف حسب الموجود ومقابل العمل يعطينا على كل (100)كيلو (5) دنانير باليوم وبنشتغل عليهم لنصف الليل وبأيام العطلة يوم الجمعة بنوخذ كمية أكبر.. "بدنا نعيش شو بدنا نسوي.." كل حياتنا تعب وشغل ما في راحة.."

الفصل الخامس

الثقافه وعمل المرأة في القطاع غير الرسمي

مقدمة

من خلال هذا الفصل سيتم تحليل المادة الإثنوغرافية، والتي تم عرضها في الفصل السابق من خلال عرض لمجموعة من الحالات الدراسية ، ومما لا شك فيه أن هذه ما هي إلا نماذج لحالات كثيرة من شأنها أن تعكس العديد من الظواهر التي تمثل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعديد من العاملات وأسرهن، والتي تظهر الآثار والنتائج المترتبة على دخول المرأة لسوق العمل غير الرسمي. بالإضافة إلى أنه سيتم توضيح أهم الاستخلاصات التي توصلت إليها الباحثة من خلال العمل الميداني، والتي تجيب عن الأسئلة التي تصدرتها مشكلة الدراسة. ونذكر أن الحالات الدراسية تكونت من سبعين مبحوثة، منهن 50عاملة تعمل من خلال الأسرة، وتأتي تحت نمط التشغيل الذاتي في القطاع غير الرسمي Self Employment، و20 عاملة تعمل لدى الغير وبأجر نقدي.

– البيئة الاجتماعية– الثقافية لإنتاج ظاهرة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي:

أصبح التركيز على دور المرأة في مجالات الحياة ضروريا، وذلك ناتج عن بعض التغيرات الاجتماعية، والتي ظهرت في أعقاب القرن العشرين، وهي إعادة التعريف بدور المرأة في المجتمع، هذا الدور الذي نما بطريقة سريعة ضمن المعطيات الثقافية والاجتماعية، وبالتالي أصبح عنصرا رئيسيا في تعريف أساليب التغير التي تميز المجتمعات المعاصرة من خلال تأثرها المباشر على الوحدة الاجتماعية الأساسية(العائلة). وهذا التغير بأدوار المرأة جاء بسبب التغير في القوانين والتي نصت على حق المرأة بالعمل،إذ لا وجود للتمييز بين الجنسين، وجميع المواطنين سواء أمام القانون، وعلى الرغم من وجود هذه النصوص في الدستور الأردني، إلا أنه مازالت هناك ثغرات في بعض القوانين في سوق العمل الأردني، بالإضافة إلى عدم تطبيق بعض القوانين والتشريعات التي لا تفرق بين عمل المرأة ،وأيضا من الناحية الثقافية والاجتماعية، ما زال الغالبية ينظرون إلى المرأة على أن دورها مقتصر على رعاية البيت والأطفال والقيام بالأعمال الاقتصادية الضرورية للبيت.

هذا ما أجمعت عليه الغالبية العظمى من المبحوثات وتشير إلى ذلك "رغ" *".. عمل المرأة من داخل بيتها كانت فكرة جيدة للعديد من نساء المخيم.. وذلك لأن غالبية الرجال من داخل المخيم ما زالوا يعارضون عمل المرأة خارج منزلها.. فهم يرون أن المرأة عليها أن لا تخرج من بيتها إلا لظروف قد تجبرها على العمل وهؤلاء بنظرهم هن من لا معيل لهن واللواتي يعانينَ الفقر الشديد، أما إذا كان العمل من داخل المنزل والذي لا يحد من واجباتها اتجاه بيتها وأطفالها فهم يشجعونه..*

فالثقافة السائدة في المجتمع تحد من دور المرأة من الخروج للعمل، فالغالبية العظمى من النساء داخل المخيم ما زالت مهضومة الحقوق من ناحية العمل، وتعاني من سيطرة الذكور ممن

هم أكبر سنا من أفراد عائلتها ، وهذا راجع للقيم والمعتقدات الثقافية الممارسة داخل المجتمع، والتي تحد من خروج المرأة للعمل خارج منزلها، إلا لظروف قاهرة تجبر المرأة للخروج للعمل من أجل تحسين وضعها المادي ، وهؤلاء برأيهم " هن من الأرامل واللواتي يُعِلْنَ أسرهنّ بكاملها، والنساء الكبيرات بالسن أيضا، أي الأسر التي تفتقد للمعيل من الذكور، والتي تعاني تدنياً في وضعها المادي".

إن الثقافة الخاصة بالمجتمع لها الدور الأكبر في وضع حدود لعمل المرأة خارج منزلها، من خلال القيم والعادات الموروثة عن الأجداد، حيث تعتبر طريقة حياة خاصة تتمايز بها المجتمعات،وأيضا الجماعات من داخل المجتمع الواحد، (البنيوي، 1997). وهذا ما تم ملاحظته من خلال السلوك المختلف بين العائلات من داخل المخيم، فعلى الرغم من أن جميع الأفراد ينتمون إلى ثقافة واحدة كونهم لاجئين ويعيشون على رقعة أرض واحدة إلا أنه ظهرت لديهم سلوكات وطرق تفكير مختلفة وهذا يختلف حسب درجة الاختلاط ، أي أن من يعيش وسط المخيم لهم سلوك حياة يختلف نوعا ما، عمن يسكنون على الحدود أو خارج المخيم من اللاجئين وذلك ناتج عن درجة اختلاطهم وتجاور سكناهم للأردنيين.

فالأفراد يكتسبون عبر تاريخهم الزمني الرموز الثقافية التي تظهر في أنماط سلوكية معينة، بحيث أخذ التعلم مكانه في المجتمع في صورة تراكم معرفي عبر الأجيال، أضاف له كل جيل من إبداعاته إلى مخزون المعرفة والتجربة الثقافية.(Barrett, 1991 :54).

وما قالته العاملات (عينة الدراسة) يذكرنا بما أشارت إليه دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،في أن انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل يشير إلى وجود قيود ثقافية تسهم في انخفاض القيمة التي تعطى لعمل المرأة بأجر، والمقصود بذلك عملها خارج المنزل لدى الغير.(ESCWA ,1995: 10).

فقد تأثر اللاجئون في مخيم إربد بما فيهم المرأة، بالركود الاقتصادي وإعادة هيكلته ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن العشرين، لذلك عانت المرأة من الفقر والبطالة هي وأسـرتها ، والتي تعتبر سنوات الشدة على تلك الأسر، فالنساء من الأسر المنخفضة الدخل لم يكـن أمـامهن، بصفة عامة، سوى أن يعملن أساسا بالأعمال البسيطة المنخفضة الأجر وبالتالي المتدنية الوضـع، كالخدمة في المنازل أو بيع الأغذية، وهي أعمال لا توفر إلا قدرا ضئيلا من الأمـان ، وغالبيـة أولئك النساء كُنَّ من الأرامل والمطلقات أو المنفصلات ، وهـذا مـا أشـرن اليـه (Shami & Tamimian, 1990).

أي أن التغيرات التي واكبها الأردن كان لها تأثير سلبي، وبالتفاعل المعقد بين آثار الركود الاقتصادي وآثار إعادة هيكلة الاقتصاد وأثر حرب الخليج التي وقعت عـام 1991،بمـدى تـأثر النساء الضعيفات والفقيرات في الأردن بما فيهم المرأة اللاجئة، والتي أصبحت ظروفها المعيـشية أكثر تدنياً،من خلال ارتفاع أسعار الأغذية والحاجات الرئيسية الضرورية لحياة الأسرة.

إن لهذه التطورات تأثيرا كبيرا على المرأة والتي تعيش ضمن أسر حضرية منخفـضة الدخل؛ لذلك كان العمل بالاقتصاد غير الرسمي يميل إلى أن يكون واحدا من الخيـارات القليلـة المتاحة أمام الأسر الفقيرة، والتي كانت أكثر تأثرا بالكساد الاقتصادي، ليكون الوسـيلة الوحيـدة للبقاء. غير أن نوع العمل غير الرسمي الذي يمكن لتلك الفئة أن تحصل عليه سيؤدي بصفة عامة إلى ضعفها الاقتصادي. حيث إن هذا العمل لن يعزز وضعها الاجتماعي داخل المجتمع التقليـدي الذي ينظر فيه إلى عمل المرأة في الأعمال التي تحتاج إلى مهارة عالية مـن منظـور الحاجـة الاقتصادية، وليس كوسيلة لضمان الاستقلال الاقتصادي والتمكين.(Doan, 1992).

عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في منطقة مخـيم إربـد، جـاء كنتيجـة جزئيـة لمجموعة من الظروف والتغيرات، والتي طرأت على المجتمع الأردني، بما فيهم منطقة المخـيم،

والتي يتصف سكانه بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي المناطق الأخرى ، والذي يعاني من تضخم سكاني مرتفع، ووجود بنية اقتصادية- اجتماعية متدنية،ومن الملاحظ أن للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتي تتصف بها المرأة العاملة وأسرها من تدني الأجور، والذي يتبعه الفقر والبطالة المتفشية بين أفراد المخيم، الدافع الحقيقي وراء عمل المرأة في الأنشطة غير الرسمية والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهذا ما ورد لدى العديد من المبحوثات، والتي جاء عرضها من خلال جميع الحالات الدراسية لا الحصر..

أي أن جميع المبحوثات تنتمي لأسر تحتل مواقع اجتماعية اقتصادية متدنية داخل المجتمع، وهذه المرتبة تحددت من خلال الأجر الذي يتقاضاه رب الأسرة أو المرأة العاملة،فالغالبية العظمى يعملون بالقطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي، أي بالأعمال التي تدخل تحت نطاق العمل الأجير، والذي لا يعود لصالح الشخص، وتتراوح الأجور ما بين (80-160) ديناراً بالشهر، والتي تعتبر أجوراً متدنية لا تكفي لإعالة أسرة مكونة من 5-9 أفراد ، فهي أجور متدنية لا تكفي للعيش ومتطلبات الحياة.

ويوضح عبد الباسط عبد المعطي، مثل هذه البيانات مثلا في مصر، أن حاجة الأسرة لعمل المرأة (خاصة الزوجة) تزداد كلما اتجه الموقع الطبقي لأسرتها إلى الانخفاض. حيث تبين أن حوالي أكثر من 95.5% من المتزوجات يعاني أزواجهن من دخل متدن ولا يفي بأعباء المعيشة(ESCWA,1989: 94) . وهذا يتفق إلى حد ما مع ما توصلت إلية الدراسة.

وبحسب التشكيلة الاجتماعية نجد أن الاقتصاد الأردني قديما بما فيه مدينة إربد ، كان يتميز بالاكتفاء الذاتي من إنتاج حاجات الأسرة الرئيسية والضرورية للبقاء على قيد الحياة، فقد كان يعتمد الأهالي آنذاك على الزراعة في حياتهم وتربية المواشي بالاعتماد على تكنولوجيا بسيطة،أما الفلسطينيون من اللاجئين فقد اعتمدوا على الحرف والتجارة ، وهنا قد تزامن ثقافتان

مع بعض، ولكل مجموعة كانت تتمتع بخصائص ومميزات تختلف عن الأخرى، إلا أن اللاجئين ونتيجة لوضعهم الاقتصادي المتدني كانوا يعملون بالإضافة إلى الحرف المهنية، بالزراعة مع الأردنيين من القرى المجاورة ،وتقول " ص" *:".. أول مجينا للأردن وسكنا بالمخيم كان الوضع الاقتصادي سيئ لا نملك أرض أو بيت أو مهنة، ولتحسين أوضاعنا المادية لجأ الرجال بالعمل على استئجار محال تجارية من خارج المخيم والعمل بالنجارة ، أو بيع الألبان، والحدادة، إضافة للعمل بالأرض لدى المزارعين الأردنين وحسب الموسم وكانت الأجرة باليوم 30 قرشا للشخص الواحد، نعمل بالكر سنة والقمح والحصيدة والعدس، نذهب للعمل إلى منطقة البارحة ، ايدون، بيت رأس...".*

وبعد ذلك بدأت الأنشطة الزراعية بالتراجع مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أخذ غالبية الفلسطينيين من مزاولة الأعمال التجارية وبعض المهن الحرفية(كالنجارة، الحدادة، الخباز...الخ)، أي أن الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة وقت نزوحهم هي العمل الأجير، من خلال العمل بالأرض لصالح المزارعين الأردنيين. فالتشكيلة الاجتماعية كانت تحتوي على عدة أنماط من الإنتاج : إنتاج إقطاعي زراعي، ونمط إنتاج رأسمالي ، ونمط إنتاج رأسمالية الدولة.

ولكن ما تعرض له الاقتصاد الأردني من ركود وأزمات مختلفة، نتيجة تبني سياسات تنموية للدخول في الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المشوهة ، أدت إلى إيجاد قاعدة تنموية مشوهة في الاقتصاد الأردني (العجلوني، 1998)، والذي أدى بدورة إلى خلق جيش من البطالة بين فئة الشباب، وتفشي ظاهرة الفقر، وهذا ما تم ملاحظته داخل مخيم إربد وخاصة بين فئة الإناث وهي الفئة الأكثر تهميشا، فالأغلب يعيشون حياة الفقر والشقاء، وحسب أقوال العاملات " *عيشة يوم بيوم..*"، ويكاد البعض لا يستطيع من تأمين قوت يومه.

من هنا فإن ظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هو نتيجة عاملين كما يحدده الطراونه، وهما ازدياد نسبة الفقر والأزمة البنيوية في الاقتصاد الرسمي الأردني، وباعتبار أن الاقتصاد الأردني هو اقتصاد رأسمالي طرفي فإن الاقتصاد غير الرسمي هو منطقة طرفية للاقتصاد الوطني الرسمي المتروبولي، وبالتالي شكل الاقتصاد غير الرسمي مصدر دخل للفقراء، كما واحتل مكانا هامشيا في ضوء عمليات التحضر في المدن. (Tarawneh,1997).

وبالتالي فإن فرض هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي لا يفضي بالضرورة إلى تحرير المرأة وإدماجها في سوق العمل، إذا ما ظل العمل للمرأة رهن إرادة الذكور أو التنظيم الأبوي للمجتمع.

فجميع العاملات وأسرهن يعشن وضعاً اقتصادياً متدنياً، وذات دخول متدنية، باستثناء حالتين كانتا تعيشان بوضع مادي مرتفع، فطبيعة الأعمال التي يزاولها الرجال من داخل المخيم هي أعمال أجيرة ذات دخول منخفضة، وأيضا نسبة كبيرة منهم من يعملون ضمن الاقتصاد غير الرسمي كعاملي بسطات ومتجولين وصرافة، وهذه الدخول لا تكفي سد حاجات الأسرة الضرورية ، كما أن عمل الزوج أو رب الأسرة لا يكون بانتظام وبشكل دائم بل هو متقطع؛ لذلك يعاني الكثير من البطالة والفقر المدقع ، وهذا ما صرحت به العديد من المبحوثات وتم الإشارة إلية في الحالات الدراسية.

فارتفاع معدلات البطالة تعتبر من العوامل الحيوية من الناحية الاقتصادية، ومن هنا فإن أهمية الاقتصاد غير الرسمي تكمن في إيجاد فرص عمل لهؤلاء الذين لم يجدوا فرص عمل في الاقتصاد الرسمي، كما أنه لا يوجد أرقام حقيقية توضح نسبة البطالة، لأن الغالبية العظمى يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي هم عاملون، غير أن حجم العاملين فيه غير دقيق.

(كيوت مان) يرى أن هناك مغالاة في وضع أرقام لتحديد معدلات البطالة مشيرا إلـــى أن ربع قوة العمل في أمريكيا تقريبا يعمل في الاقتصاد غير الرســمي، و75% يعملــون بالاقتــصاد الرسمي.(عبد الحميد، 2008: 60).

فيلاحظ أن معظم استراتيجيات الفقراء والمهمشين، في الأساس وخاصة المدن، يعتمــدون على التشغيل الذاتي وهذه إستراتيجية عالمية قد اعتمدها فقراء العــالم . حيــث يلجــؤون للعمــل بالقطاع غير الرسمي كإستراتيجية للتقليل من حدة الفقر والبطالة، نتيجــة الظــروف الاجتماعيــة والاقتصادية والثقافية، وتعتبر المرأة هي الفئة الأكثر استغلالا بمثل هذه الأعمــال، والتــي تمثــل رسمنه للنشاطات غير الرسمية (الطراونه، 2002: 400-403).

ولأسباب تتعلق بالميل الشخصي، والرغبة في تحقيق الذات، والنــزوع إلـــى الاســتقلال الاقتصادي والحاجة إلى تحسين دخل الأسرة، باتت النساء يدخلن إلى ميــادين العمــل المــأجور، ولكن لا يوجهن إلا إلى أعمال ذات مردود ضئيل نتيجة النقص في الإعداد والتأهيل.(بورســيل، 1984: 231).

وبحسب ما تشير إليه دراسة مريان (1997: 413)، إلى أن هناك العديد من الخــصائص الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل بالمكانة المتدنية لأسر المرأة العاملة، والتي يشترك بها جميع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، تعتبر الدافع الأول والحقيقي وراء لجوء العاملين سواء المرأة أو الرجل إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي. حيث بينت الدراسة وجود عدد مــن الخــصائص التي تتفق فيها الدراسة مع دراسات سابقة أخرى أجريت في عدد من مجتمعات العالم الثالث.

فقد تبين أن الفئة العمرية للنساء العاملات تتراوح مــا بــين (19- 55)، إلا أن الفئــة الأكثر انتشارا كانت بعمر فوق سن الثلاثين وتمثل ما يقارب نصف عينة الدراسة. كمــا أنهــا لا تزاول نشاطاً واحداً بل تعمل بأكثر من نشاط ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وهذا ما أشارت إليــه

العاملات، كما ولوحظ على المسكن الذي تعيش به المرأة العاملة وأسرتها، أنه ذو طبيعة واحدة لجميع العاملات، حيث يأخذ شكلا وتصميما هندسيا ذا خصائص متشابهة، يحتوي على غرفتين وتوابعهما، وأثاثٍ رثٍّ بالٍ، والأدوات الضرورية والأساسية لبقاء الأسرة، كما أن معظم المنازل تعاني من الشقوق والتصدعات في أسقفها وجدرانها.

وهذا يتفق إلى حد ما مع بعض ما توصلت إليه الدراسات الأخرى ، ففي مصر مثلا معظم أعمار النساء العاملات تتركز في الفئة العمرية ما بين (25– 50) ، إلا أن النسبة الأكبر من العاملات حوالي 57% بعمر يتعدى الثلاثين عاما، كما أن لهن نفس خصائص المسكن، والذي لا يحتوي سوى على الأدوات الضرورية، مشيرا إلى الفقر الذي تعانيه المرأة العاملة والذي دفعها للعمل في الاقتصاد غير الرسمي(ESCWA, 1989: 93)، وفي سوريا أيضا تتراوح أعمار العاملات وبنسبة أكبر من سن الثلاثين فما فوق(المكتب المركزي السوري للإحصاء، 2006). وتكاد هذه النتائج تتفق مع هايزر في مناقشتها لنتائج بعض الدراسات التي أجريت حول عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي.(N.Heyzer, 1981: 9-11).

كما و أن الغالبية العظمى من النساء تعاني من سوء معاملة الزوج؛ لذلك وجد أن هناك نسبة كبيرة من التفكك الأسري داخل المخيم، وانتشار الشجار والخلافات الأسرية، وهذا ما تم ملاحظته بالاعتماد على إحدى المشاهدات ومنها، *".. عندما كانت الباحثة في إحدى الزيارات الخاصة للمبحوثة "آ ت".. حصل الموقف التالي .. وهو لجوء الزوج إلى تعنيف وضرب ابنته الكبرى والبالغة من العمر 16 عاما.. وذلك نتيجة مكالمة هاتفية من صديقتها بالمدرسة لتطمئن عليها ولتعرف سبب غيابها عن المدرسة في هذا اليوم المشؤوم.. حيث أخذ يضربها وبغير وعي ويتلفظ بألفاظ غريبة ومنحطة، وعندما أخذت الزوجة تدفعه عن البنت أخذ يضربها أيضا وأمامي*

.. وكان جواب زوجته أن هذه عادته لأنه " دائما يخرج من البيت ليبحث عن عمل ومثل مساراح بيجي هو عاطل عن العمل لذلك يتفشش بنا.." ..".

وهناك الكثير من النساء ما زالت تعاني من العنف داخل منزلها من الذكور، من أفراد عائلتها، فهي ما زالت تعاني السيطرة الذكورية، نتيجة قيم وعادات موروثة ثقافيا، لذلك نجد أن هناك العديد من النساء يعملن ليس فقط للتقليل من حدة الفقر بل أيضا حتى تثبت وجودها واستقلاليتها داخل مجتمعها، ولتتحرر من السيطرة الذكورية.

أخذت المرأة تتطلع إلى تحررها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، من خلال عملها، على أمل أن تتقلص الفجوة الواقعة من التمييز ما بين الذكر والأنثى ، وذلك من خلال تغيير نظرة المجتمع للمرأة، ويكون ذلك بدخولها إلى سوق العمل، وكان ذلك بإقبالها على العمل بوظائف إما في أدنى السلم الوظيفي للقطاع الرسمي، أو في القطاع غير الرسمي.(المرأة في العالم،1995: 110).

ففي مصر وسوريا ودول الخليج، وجد أن المرأة مازالت تعاني من السلطة الذكورية، بالإضافة إلى أن هناك تزايد في نسب النساء اللواتي يعانينَ من جميع أشكال العنف الممارس ضدهن من قبل الذكور من أفراد عائلتهن أو أزواجهن، وهذا ما يحد من عمل المرأة ، حيث وجدت أن العمل في الاقتصاد غير الرسمي هو الملجأ الوحيد لها ، للحصول على مزيد من الاستقلال واعتمادها على ذاتها(UNDP,1993: 135-137).

كما وبينت الدراسة إلى أن المرأة العاملة وأسرتها يعانيان من وضع صحي متدنٍ، وذلك قد يبدو ناتجا عن الفقر الذي تعانيه الأسرة، والناتج عن سوء التغذية، فقد لوحظ أن العديد من النساء العاملات يعانين من أمراض فقر الدم وهي الشائعة بكثرة بين العاملات وأفراد أسرتهن، بالإضافة إلى أمراض (الضغط الشرياني ، والسكري، وأمراض الظهر من الديسك وألام العمود الفقري)، وهذه الأمراض كانت منتشرة بين الفئة العمرية فوق سن الثلاثين من أفراد العينة،

وناتجة إما عن عملها أو من خلال التقدم في السن، كما أن بعض العاملات من لجأ للعمل نتيجة الوضع الصحي السيئ لأحد أفراد أسرتها ، وهذا ما تم الإشارة إلية في الحالة الدراسية رقم (1) حيث يعاني أحد أبنائها من إعاقة إما عقلية أو سمعية، وهناك من يعاني من شلل نصفي، وكانت عدد الحالات التي يعاني أحدِ أفراد أسرتها من وضع صحي متدنٍ تقريبا 35 حالة من أصل 70 مبحوثة، وهذه تعتبر نسبة مرتفعة أكثر من النصف، وقد يكون هذا الدافع الحقيقي من اللجوء للعمل في الاقتصاد غير الرسمي لدى الغالبية العظمى من العاملات.كما ولوحظ أن جميع العاملات وأسرهن يعانين من أمراض نفسية أكثر منها جسدية، وذلك من خلال علامات الكآبة واليأس التي كانت تظهر عليهما.

كما ولوحظ أن المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي ما زالت تعاني من عدم شمولها بالتأمينات سواء التامين الصحي أو الاجتماعي،وقد أشارت إلى ذلك جميع المبحوثات، حيث إن عدم وجود التأمينات الصحية إحدى سلبيات العمل في الاقتصاد غير الرسمي. وهذا ما أشارت إليه كل من منظمة العمل الدولية(ILO, 2008)، ومها قطاع (2010: 12-17) والتي تدعو الجهات المهتمة في سوريا إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل حماية أي شخص غير محمي وخاصة المرأة.

وعن طبيعة الأعمال التي تؤديها النساء، اتضح أن معظم الأعمال التي تؤدى تتمثل في الأعمال الفردية البسيطة؛ والسبب في ذلك هو أن هذه الأعمال لا تحتاج إلى خبرة أو تخصص ويمكن تعلمه بالممارسة، كما يمكن أداؤه بما يتلاءم مع ظروف المرأة (الوقت والتسهيلات)، كالعمل في خياطة الملابس والتطريز، باعتبارها عملا يمكن تعلمه في المنزل بسهولة. وهذا العمل يمارس في الريف والحضر أيضا ولا يقتصر على فئة عمرية محددة، ثم العمل في الزراعة (زراعة الفطر داخل المنزل، زراعة أشجار الزينة) وإنتاج الطعام وتحضير الخضروات،

ويمارس على نطاق واسع، إلا أن هذا العمل يتطلب جهداً بدنياً ووقتاً طويلاً وتسهيلات كثيـرة ... والأكثر من ذلك فإن فوائده محدودة، ويلي ذلك العمل على بيع الملابس داخل المنـزل وخارجـه عن طريق الاتصال الشخصي، بالإضافة إلى صناعة أدوات التنظيف وتركيب العطور، والتـي لا تتطلب الجهد والوقت الكبيرين من المرأة العاملة، وهذا يمارس على نطاق واسـع لـدى الغالبيـة العظمى من النساء، فهي أعمال منتشرة على أرض الواقع ، والتي لا تتطلب مهارات عاليـة فـي العمل، كما أنه يتم تعلمها بسرعة، وهذا ما سهل على المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسـمي، فهذه الأعمال تدخل في نطاق العمل الذاتي من داخل المنزل ولا تتطلب من المـرأة الخـروج، إلا أنها تواجهها عقبة في عملية التسويق لمنتجاتها من داخل المنزل، ففرصة تسويقها تكون أقل مـن السوق، وبالتالي فالمرأة الحضرية الفقيرة في الأردن، بصفة خاصة، قد تكون الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والتي تتوافق مع مهاراتها وقدراتها هي الوسيلة الوحيدة لبقائها، (Doan, 1992).

وتتفق دراستنا في هذا مع نتائج حول هذه الخاصية، والتي تكررت في دراسـات سـابقة، أجرتها منظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي أسيا، في كل مـن العـراق، مصر، سوريا ولبنان، والتي خلصت إلى أن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي ، يكون مـن خلال العمل داخل المنزل (التشغيل الذاتي)، وإن من خصائص المرأة فـي هـذا المجـال تـدني المهارة، لذلك تجد في أنشطة الاقتصاد غير الرسمية الوسيلة الوحيدة في تغلبها على الفقر، وهـذه الأعمال هي بسيطة وذات تكنولوجيا متدنية لا تحتاج إلى وقت في إنجازهـا، كأعمـال الخياطـة والتطريز، وطهي الطعام وتجهيزه، حضانة أطفال، عمل صالون لأغراض التجميل ضمن غـرف المنزل، أما ناديا الأنصاري وآخرون ، إضافة إلى ذلك يرون أن المرأة العاملة في الاقتصاد غيـر الرسمي في الضفة الغربية، تعمل أيضا بالعمل على بسطات داخـل الـسوق، وعلـى أرصـفة

الشوارع، وبائعات متجولات، عدا عن عملهن في التسول والذي يعد ضمن العمل غير الرسمي،(الأنصاري وآخرون، 1991: 5-11).

بالإضافة إلى ذلك وجد أن هناك نسبة ضئيلة من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي في العمل الأجير(لصالح شخص)، وهذه الأعمال هي: أعمال الفسيفساء، والعمل على تقطيف(الملوخية، البازيلاء، الحمص)، العمل في خدمة المنازل، مصانع الخياطة، وهذا يتفق مع ما جاءت به الدراسات السابقة، ففي مثل هذه الأعمال وجد أنها تحتاج إلى وقت وجهد عالٍ، وكان السبب برأي العاملات حول تدني نسبة العاملات في هذا المجال ، كونه يتطلب من المرأة ساعات عمل طويلة ، وأجرة متدنية.

فمن الملاحظ أن هناك خلط ما بين عمل المرأة كربة بيت، وعملها في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من داخل المنزل، إلا أنّ هناك تدنياً في دورها كربة منزل عند قيامها بالعمل لدى الغير لأن هذا العمل يتطلب منها البقاء لفترات طويلة خارج المنزل.(المرأة في العالم، 1995).

ومن حيث الأجور وساعات العمل، فقد تبين من خلال هذه الدراسة إلى أن المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي من خلال التشغيل الذاتي من داخل المنزل، لا توجد مؤشرات حقيقية حول رأس المال، والدخل وساعات العمل، فرأس المال والدخل غير ثابت، وساعات العمل غير محددة، فالمرأة هنا هي رئيسة عملها، وهي التي تحدد الوقت الذي تريد العمل به، كما أن رأس مالها والدخل متفاوت، ويختلف من فترة إلى أخرى ، حسب العرض والطلب، كما أن جميع العاملات كن يُجبنَ ".. *ما نحصل عليه نصرفه بنفس اللحظة.. عيشة يوم بيوم*".. لذلك لا يمكن تحديد ما تحصل عليه، كما أن عملية البيع والشراء للمواد الأولية غير ثابتة، وهذا راجع لأسعار السوق والتي قد ترتفع أحيانا أو قد تنخفض.

ويرى البعض أن المرأة تفضل العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك لمرونته التي قد تتيحها بعض تلك الأعمال بالنسبة لأوقات العمل ، بحيث تستطيع المرأة في تلك الحالات من التوفيق بين عملها المنزلي كربة منزل، والعمل بالأنشطة الإنتاجية الاقتصادية الأخرى، وخاصة إذا كانت المرأة هي ربة عملها، وهي من تعمل على حياكة الملابس والتطريز وطهي الطعام وغيرها من الأعمال التي تمارس من داخل المنزل.(ESCWA,1992: 110).

أما من خلال العمل لدى الغير ، نجد أن هناك تطبيقاً للنظام الرأسمالي، والقائم على طابع الاستغلال، من خلال الأجور وساعات عمل مرتفعة، حيث تعاني المرأة العاملة من تدني الدخل ويتراوح ما بين (80- 110) دنانير بالشهر، مقابل ساعات عمل تختلف حسب العمل الملقى على عاتقها، حيث يقوم صاحب العمل بتحديد ساعات العمل وليس المرأة، وتتراوح ساعات العمل ما بين (8- 12)ساعة باليوم، إلا أنه ومن خلال عملها في تقطيف (الملوخية، البازيلاء، الحمص) يأخذ منها ساعات عمل طويلة أكثر من 12 ساعة وقد تأخذ اليوم بكاملة، غير أضرارها على الصحة. كما ولوحظ إلى أن هناك مشكلة لدى المرأة العاملة في هذا المجال وهي ازدواجية الأعمال الملقاة على عاتق المرأة وكيفية التوفيق بين عملها المنزلي والعمل خارجه، حيث تقع على المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي صور استغلال غير قليلة يرتبط بعضها بالعمل، وساعاته، والجهد المبذول فيه.(ESCWA,1989: 106).

وفي النهاية إن ما يمكن الإشارة إلية إلى أن مكانتها في الاقتصاد غير الرسمي ، ما زالت متدنية، وما زالت تعيش الفقر والحرمان هي وأسرتها، نتيجة الدخول المتدنية وساعات العمل المرتفعة. فما زالت القيود الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في العالم العربي تحد من مشاركة المرأة، وتطورها، من خلال النظرة الذكورية في المجتمعات العربية، والتي ما زالت تتحكم في سير وتقدم المرأة في جميع مجالات الحياة.

الخاتمـــه

في ضوء التحليل السابق للمادة الاثنوغرافية والتي تـم جمعهـا مـن الميـدان (مخـيم إربد)،يمكن رصد عدد من النتائج والتي توصلت إليها الدراسة، لتكون مجالا للدراسات المستقبلية.

أولاً:

على الرغم من وجود خصائص وعموميات مشتركة بين بلدان العالم الثالـث، بمـا فيهـا الأردن وفلسطين، إلا أن هناك ثمة خصوصيات نوعية تاريخية وحضارية تؤثر في القطاع غيـر الرسمي ، وتضيف إليه خصائص تختلف من مجتمع إلى آخر حتى على مستوى المجتمع الواحد، وتتباين بتباين الأفراد وثقافتهم، فبعض الخصائص تكون مشتركة بين معظم أشكال الاقتصاد غيـر الرسمي في بلد ما نتيجة عمليات التبعية وانحسار الإنتاج، كما أن هناك اختلافا أيدولوجيا وواقعيـا من حيث نظرة المجتمع لعمل المرأة، فقديما نادرا ما نجد أن هناك امرأة تعمل بأنشطة الاقتـصاد غير الرسمي الخاص في المناطق الريفية، أما اليوم أصبحت ظاهرة عمل المرأة ملحوظة وبـشكل كبير وخاصة في منطقة حضرية كالمخيم والذي يعتبر هامشيا مقارنة مـع المنـاطق الحـضرية الأخرى، ولا يقتصر عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي فقط على الأميات أو ذوات التحصيل العلمي المتدني بل باتت ظاهرة منتشرة، وتشتمل أيضا على المتعلمات من خريجات الجامعة،وهذا ناتج عن التغيرات والتطورات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بكل بلد،كمنطقـة كالأردن نتيجة للتغيرات التي مر بها من فترات ازدهار وكساد اقتصادي، وأيضا نتيجة للهجـرات الداخلية والخارجية ، والزيادة بأعداد السكان، كانت هي الدافع الحقيقي في لجوء المـرأة للعمـل لتحسين وضعها المعيشي.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك العديد من السلع التي تصنعها المرأة فـي الأردن، وذلـك بسبب اكتساح السوق بالسلع والمواد المستوردة من الخارج وبأسعار أقـل، كالبـضاعة الـسورية

والصينية.ومن هذه السلع أعمال التريكو(نسج الصوف) والخياطة التي كانت منتشرة، والعديد من النساء يعملن بها، أما اليوم وبعد دخول الملابس الجاهزة وذات الصناعة السورية والصينية وبأسعار أقل، أخذ الإقبال عليها يتلاشى.وأصبحت ذات قيمة متدنية.

ثانياً:

تبين من خلال الدراسة أن ظاهرة تشغيل المرأة في الأنشطة غير الرسمية قد تشكلت تاريخيا في نمط الإنتاج السائد، أي أنها ليست وليدة هذا العصر، فالمرأة تعمل منذ القدم حيث كان دورها مقتصرا على أعمال منزلية لتوفي بحاجات الأسرة الضرورية، أي أنه كان يوكل إلى المرأة دورا إنتاجيا على نطاق الأسرة مع وجود تقسيم للعمل على أساس الجنس حيث كانت ظاهرة طبيعية بالنسبة للجميع، أي أن الأسرة هي الوحدة الأساسية لعمل المرأة، أما اليوم أخذت المرأة تدخل إلى سوق العمل، وأصبحت توكل إليها مهمات وأدوار صعبة ، لتخرج من نطاق العمل لصالح الأسرة إلى العمل لدى الغير، ليكون صالح عملها للأسرة أو لصالح الغير، من خلال العمل الخاص غير الرسمي.

ثالثا:

تواجه العاملات في الاقتصاد غير الرسمي العديد من العقبات والمشاكل، كحرمانها من الحماية القانونية، و وعدم شمولها بالتأمينات الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاستغلال والضغوطات التي تواجهها من خلال عملها الخاص غير الرسمي ، غير أن العديد من العاملات مازلن يعانين من النظرة الدونية، رغم التطور في التشريعات والقوانين التي تنادي بحق المرأة بالعمل، وهذه تكون من الأهل أو من المجتمع لتضع أمامها عقبة جديدة تمنعها من الخروج للعمل.

رابعا:

نجد أن العمل في الاقتصاد غير الرسمي قد قلل من نسب البطالة المنتشرة على أرض الواقع، نتيجة الزيادة في أعداد السكان، وعدم قدرة القطاع الرسمي من استيعاب العديد من الأيدي العاملة؛ وذلك لوجود خلل هيكلي في هذا القطاع، فقد لوحظ أن الجميع يعملون في الاقتصاد غير الرسمي إناثا وذكورا، حيث كان الاقتصاد غير الرسمي إستراتيجية لمواجهة الفقر والبطالة التي يعيشها الأفراد لتحسين أوضاعهم المعيشية، كما أن المرأة أخذت بالبحث عن وسيلة تثبت من خلالها وجودها واستقلالها داخل أسرتها ومجتمعها.

خامسا:

إن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، و للوهلة الأولى يعتقد أنه اختياريا ليلائم ظروفها المعيشية، ولكن بعد الدراسة والتحليل المتعمق لهذه الظاهرة، ومن خلال التعرف على خصائص المرأة العاملة، نجد أن عملها اختيار مشروط من عدة بدائل محدودة، ففقر المرأة والبطالة التي تعيشها هي الدافع الحقيقي وراء عمل المرأة، كما أن هناك نسبة كبيرة من النساء اللواتي فقدن المعيل قد وجدن أنفسهن يعشن ظروفا صعبة أجبرتها من البحث عن مصدر مالي من أجل البقاء .

سادسا:

تبين من خلال الدراسة أن نسبة الدخل ورأس المال والتي تتقاضاه المرأة من خلال عملها داخل المنزل هي غير ثابتة ومتدنية، وذلك راجع إلى عملية العرض والطلب ،وتأرجح الأسعار بالارتفاع والانخفاض داخل السوق. أما عملها لدى الغير فالدخل متدنٍ، وساعات العمل مرتفعة بالإضافة إلى الوقت والجهد ، كما أن مثل هؤلاء العاملات يواجهن ضغوطا ومضايقات غير أخلاقية من أصحاب العمل، ويفتقدن للحماية القانونية.

حيث أن الاقتصاد غير الرسمي يتألف من شركات القطاع الخاص غير المسجلة والتي يقل حجمها من حيث التوظيف عن عتبة معينة يتم تحديدها حسب كل بلد ، كما يعتبرن العاملات أنهن ضمن أعمال غير منظمة اذا كانت علاقات عملهن سواء من الناحية القانونية أو من الناحية العملية غير خاضعة لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو الحق في الحصول على منافع توظيف معينة مثل اشعار مسبق بالطرد أو تعويض فصل أو إجازة سنوية أو مرضية مدفوعة.

سابعا:

إن خصائص المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي وأنماط عملها ، تتفق إلى جانب كبير منها مع ما قدمته الدراسات السابقة في هذا الصدد وهي:

1- هناك تداخل بين أدوار المرأة التقليدية على مستوى الأسرة وبين دورها في العمل، وهذا يظهر لدى المرأة التي تعمل وفق التشغيل الذاتي من خلال الأسرة، أي من داخل المنزل، إلا أن هذا التداخل يقل لدى المرأة التي تعمل لدى الغير.(ESCWA,1989: 106-107).

2- صور الاستغلال الممارس على المرأة في مثل هذا القطاع ، فهي غير قليلة وتعتبر من شروط العمل لدى الغير، من حيث العمل(الدخل،الجهد،الوقت)، ومن عدم شمولها بالحماية القانونية والصحية.

3- من خصائص المرأة العاملة في هذا القطاع والتي تتوافق مع نتائج دراسات أخرى وجود أرامل ومطلقات داخل هذا القطاع، حيث إن الغالبية العظمى تعاني الفقر ومستوى معيشياً متدنياً، ذات أوضاع صحية سيئة، ووجود البطالة بين نسبة كبيرة من المتعلمات.

ثامنا:

تعاني العديد من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي وأسرهن، من وضع صحي سـيئ، وهناك الغالبية العظمى تعاني من أمراض نفسية ذات امتداد تاريخي، وهذا يرتبط بعملية النـزوح والتي رافقها اللجوء داخل المخيمات، والتي تعاني تضخماً سكانياً ، ومستوى معيشياً متدنياً، ولكن رغم ما يقدم لهم من تجهيزات ومؤن ومكارم لتحسين المخيم إلا أن النظـرة الدونيـة والـسلبية مازالت راسخة في عقول الأغلبية، وقد ورثوها من الأهل وأصبحت أيدولوجيا ممارسـة وتطبـق على أرض الواقع وكأنها جزء من الثقافة الخاصة بهم ولا يمكن التخلص منها. اليأس والكآبة هذا ما كان يظهر على الجميع.

تاسعا:

هناك العديد من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي لا تعمل بنشاط واحد بل تمارس أكثر من ثلاثة أعمال معاً مِثْلَ(ممارسة الخياطة، والعمل بالفسيفساء، وحضانة أطفال) ضمن الاقتصاد غير الرسمي سواء على نطاق الأسرة أم لدى الغير.

كما أن عملية الترويج للمنتجات تكون من داخل المنزل من خلالها أو عن طريق أفـراد أسرتها. بالإضافة إلى أن هناك العديد من العاملات تطمح إلى تحسين وضعها العملي من خـلال توسيع مشروعها، ولكن هناك عقبة تقف حائلاً بين ما تصبو إليه من توسيع مـشروعها وزيـادة إنتاجها، وذلك من خلال ضيق المكان، فطبيعة المسكن لا تسمح لأن تزيد من منتجاتها؛ لذلك هـي تعمل على تجهيز كميات بسيطة حسب الطلب، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى من يمولها؛ لتزيد من رأس المال، وإذا أرادت استئجار محل تحتاج إلى خلو، وهذا يحتاج إلى مبلـغ كبيـر لا تـستطيع على تأمينه، وهذه تعتبر من المشاكل التي تواجهها المرأة في عملها.

التوصيات

بناءً على ما تقدم عرضه من حيث خصائص وواقع المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، والمشاكل التي تواجهها، فإنني أوصي بالآتي:

1- ضرورة إعادة النظر في مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الإحصائية والتعدادات الرسمية ولتشتمل على خصائص العاملين فيه ومنشآته.

2- إجراء مسوح شاملة ومتكاملة لرصد كافة أنماط الاقتصاد غير الرسمي، خاصة المشروعة وغير المنظورة منها، والتي تختلط فيها أدوار المرأة.

3- شمول المرأة العاملة بالاقتصاد غير الرسمي بالحماية القانونية والاجتماعية.

4- تطوير أساليب رصد أعداد العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، والعمل على تحديد رأس المال والدخل، من خلال التشجيع على مثل هذه الدراسات الخاصة بعمل المرأة؛ وذلك لان الدراسات في مثل هذا المجال وعلى مستوى العالم الثالث ما زالت ضئيلة،إذ لا يوجد أي دراسة قد أفردت أعداداً ومعلومات حقيقية حول عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي.

5- عمل دراسات تقييميه لأدوار المرأة في هذا القطاع من المنظور التنموي المستقبلي ودوره في التقليل من حدة البطالة داخل المجتمع، حيث ساهم في إيجاد العديد من الفرص للعاطلين عن العمل، كما أنه يعمل على إكساب المرأة مهارات جديدة.

6- العمل على تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل، وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى التقليل من الضرائب المفروضة على القطاع الرسمي، ليتسنى للقطاع غير الرسمي أن يدخل ضمن الحسابات الوطنية، والتي يعاني منها العديد من العاملين .

المراجع العربية

- الأنصاري،ناديا وآخرون

1991 **التغير الاجتماعي في مدينة رام الله،المورفولوجيا والترييف والاقتصاد غير الرسمي**. دائرة علم الاجتماع، مجلة آفاق فلسطينية، العدد4،جامعة بيرزيت.

- البنك الدولي

2004 **إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**.

-البنيوي،نايف عودة

1997 **عمل المرأة وأثره على تنشئة أبناءها**،جامعة مؤتة،العدد122،ص213-229.

-الجالودي،جميل

1991 **العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور في الأردن:1981-1989**،مؤتة للبحوث والدراسات،المجلد السادس،العدد3،ص 159-170.

- الحوامدة، نجلاء

2009 **المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة المفرق**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.غير منشورة.

-الحوراني،هاني

2006 **القطاع غير الرسمي في الأردن(دراسة ميدانية)**،مركز الأردن الجديد للدراسات.

- الزغل، علي شتيوي

2005 **على الهامش: الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن**. مركز دراسات اللاجئين والنازحين، جامعة اليرموك، اربد.

-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

2005 **الفجوة بين الإنجازات التعليمية وسوق العمل في البلدان العربية من منظور النوع الاجتماعي**. مصر.أوراق مقدمة للندوة التي عقدت في الكويت من 20-21اكتوبر 2003.

- الطراونه، محمد فايز

2002 **رسمنة النشاطات غير الرسمية: توجه جديد للحد من الفقر في الأردن**. وقائع مؤتمر، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن.

- الطراونه، محمد فايز

2004 **ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة اربد**. المكتبة الوطنية، عمان.

- الطويق،احمد علي عبد الرحمن

1998 **ديناميكية مجتمع الفقر دراسة في النشاطات الاقتصادية-الاجتماعية للقطاع غير الرسمي في وسط عمان**. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

- العجلوني، محمد

2008 **اتجاهات النمو في الاقتصاد الأردني(السكان والعمالة 1946- 1988)**. المركز القومي للنشر، الأردن.

-العموص،عبد الفتاح

1997 **التشغيل غير المنظم في تونس**. سلسلة دراسات التشغيل7،منظمة العمل العربية.

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغَربي أسيا

1989 **دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة**. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية15،الأمم المتحدة.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

1992 **المرأة العربية والعمل: الواقع الراهن ومتطلبات التنمية**. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية العدد 15، الأمم المتحدة، نيويورك.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

1995 **المرأة والفقر في منطقة الاسكوا: قضايا واهتمامات**. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية العدد 22، الأمم المتحدة، نيويورك.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2000 **التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي**. سلسلة دراسات التنمية البشرية العدد 10، الأمم المتحدة، نيويورك.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2005 **وضع العربية2005- تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي المرأة.** الامم المتحدة، نيويورك.

- الليثي، محمد

1979 **التنمية الاقتصادية.** دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

- النفيعي، عبد الله المصلح وآخرون

1993 **التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا.** عمان.

- المكتب المركزي للإحصاء في سوريا

2006 **مسح سوق العمل لعام 1995.**

- الوزني، خالد

2001 **قضايا أردنية معاصرة: الاقتصاد، الإدارة، المعلوماتية، التربية والتعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية، المرأة، والثقافة.** مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

- ابو السمن، مي

2008 **التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة.** أوراق مقدمة للندوة بعنوان" نحو تعزيز ثقافة الإنتاج والاعتماد على الذات" ، المركز الثقافي الملكي،عمان.

-ابو حمدان،تيسير

1966 **الاقتصاد بين الحماية والحرية.**أفكار، وزارة الثقافة،الأردن. العدد7،ص.22-28.

- ابو زياد،خلود يوسف

2004 **تكيف الأسرة اللاجئة في المجتمع الأردني :دراسة ميدانية على عينة من مخيم اربد.** رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

-ابو عين،محمد

1996 **محددات أجور العمالة في القطاع غير المنظم الأردني.** رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

- بورسيل،جرمين

1990 **المرأة في الحياة المهنية-من منشورات منظمة اليونسكو(باريس/1984)**،الفكر العربي،العدد62،ص231-240.

- حلوة، محمود فوزي

2007 **تنمية المرأة العربية.** مكتبة المجتمع العربي ، عمان-الأردن.

- خليل، منى مؤتمن

2009 **التقرير الوطني للمملكة الأردني الهاشمية بيجين+15.** اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

- خوري، نبيل وآخرون

1992 **المرأة في سوق العمل الأردني.** الجمعية العلمية الملكية، الأردن.

- رمسيس، ناديا

1986 **مدخلات التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية.** مجلة المستقبل العربي، ص: 41-60.

- شخاترة، حسين

2000 **البطالة والفقر: واقع وتحديات: الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان.** مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

- عبد العزيز ،فهمي

1999 **ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي الثقافي دراسة أنثروبولوجية في مدينة اربد.** رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك.

- عبد المولى، محمود

1982 **العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات،وقائع،آفاق.** الدار العربية للكتاب، ليبيا.

- عياط، نزيهه

1978 **المرأة التونسية ومكانتها في القانون الوضعي.** دار العمل.

- فالكووسكي،م.

1982 **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث.** دار الفارابي، بيروت.

- فلاديمير ، رازين

1980 **حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية.** دار الفارابي، بيروت.

- محبوب، عادل عبد الغني

2008 **الاقتصاد الحضري(نظرية وسياسة).** دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع

2007 مؤتمر الاقتصاد السابع، المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر. جامعة اليرموك، الأردن.

- مريان،نادر

1997 **خصائص العمالة ومحددات الأجور في القطاع غير المنظم في المراكز الحضرية الأردنية**،دراسات العلوم الإدارية،المجلد24،العدد2،ص413-428.

- نبية،نسرين عبد الحميد

2008 **الاقتصاد الخفي**.دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية.

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2005
- الدستور، 2008/10/22
- لجنة خدمات المخيم، 2009/1/31
- قانون العمل الأردني المادة(38)،2006.

المراجع الانجليزية

- Barrett, Richard

1991 ***Culture and Conduct an Excursion in anthropology***. Wadsworth Publishing Company. California.

- Delofaca, Daniela

1990 ***Recent Empirical Surveys and Theoritical Interpretations of the Parallel Economy in Italy, in Tanzi***. Vito, op, cit, Pp: 141-181

- Doan, R.M.

1992 ***Class Differentiation and the Informal Sector in Amman Jordan***. International Journal of Middle East Studies, vol.24, No.1, Pp: 27-38.

- Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA)

1994 ***Arab Plan Of Action For The Advancement Of Women To The Year2005***. United Nation ,New Yourk. Pp.13-15.

- Hart,Kieth

1973 ***Informal Income Opportunities and Urban Employment in GHANA***, The Journal of Modern African Studies, vol.11,NO.1,Pp.61-98.

-ILO

2002 ***The Global Work Force: A Statiistical Picture***, WIEGO.

- ILO

2002 ***About the Informal Economy (Definition and Theories)***.

- Kantor, Paula

2002 ***Asectoral Approach to the Study of Gender Constraints on Economic Opportunities in the Informal Sector in India***. Gender and Society, University of Wisconsin-Madison,vol. 16, no.3, Pp:285- 302.

- Kawar, Mary

2000 ***Gender and Generation in Household Labor Supply in Jordan***. ILO Office in Berut, Lebanon.

- Kenadjian, Berdj

1982 ***The Diret Approach to Measuring the Underground Economy in the United State:IRS Estimates of Unreported Income***, in Tanzi, vito,USA, Pp: 93- 101

- N.Heyzer

1981 ***Women, Subsistence and the Informal Sector: Towards a Frame Work of Analysis***. Institute of Development Studies (IDS).

- Meagher, Kate

1995 ***Crises, Informalization and Urban Informal Sector in Sub-Saharan Africa***. Development and Change (26)2, Pp: 259-284.

- Mirus, Rolf & Smith, Rogers

1982 ***Canda's Irreqular Economy in Tanzi.vito***, Op,cit. Pp: 273-282.

- Roever, Sally

2007 ***Work Place Insecurity for Women in the Informal Economy.*** DenHaag

-Tarawenh,Mohammed

1997 ***Aspects of "Informal Economy"in Jordan: The case of Irbid.*** Abhath al-yarmouk,vol.13,no.3,pp.:9-25

- Safa, Helen

1986 ***Urbanization, the Informal Economy and State Policy in Latin Amirica,*** Urban Anthropology, vol.15, No.12, Pp: 135-158.

- Setheraman, S.V

1981 ***The Urban Informal Sector in Developing Countries, Employment, Poverty and Environmen***t. ILO Office, Geneva.

- Shami,S.& Taminian

1990 ***Women's Participation in the Jordanian Labour Force: A Comparison of Rural and Urban Patterns.*** Berg Publishers and Paris, UNESCO.

- United Nations Development Programme (UNDP)

1993 ***Human Development Report 1993***, New York and Oxford, Oxford University Press.

- UNRWA- Jordan

August2008 *Irbid Camp*. Public Information Office, Amman.

- UNRWA- Joran

March2009 *Irbid Camp.* Public Information Office,Amman.

- WIEGO

2008 ***Major Occupational Group in the Informal Economy***. In MEXICo.

Abstract

Women's Labor in the Informal Economy: The Case of Irbid Refugee Camp

By

Maisa Tareq Bakheet

Supervised By

Mohammed Tarawneh

This study adopted the interpretation and anthropological approach to focus on the role of women in the informal economy in the camp in Irbid. It explored the nature of the business carried on, and the set of key objectives for the detection of the motives and reasons which lead to the employment of women in the informal economy in Irbid camp. The focus was on economic and social dimensions that lead for women's work in the informal economy, by identifying the nature of housing and family size, the health status of working women and families, family disintegration and the loss of the breadwinner.

The working conditions of women (economic, social, health, technology) in the informal economy were identified, and also the nature of the roles and areas of work of women in the informal economy.

The study came to the following conclusions:

1- Women's labor in the informal economy is an economic, social and cultural phenomenon. The majority live in poverty and unemployment, which are results of the imbalance in the structure of formal economy Jordan.

2 - There are two types of women's work in the informal economy: The first is autonomous work of women's working in their home. This work is on behalf of the family. The second type is working for others. It has been found that women working for others are subjected to pressure and exploitation manifested in long working hours and low wages.

3 - There are non-governmental organizations (JICA, Japanese),which in collaboration with the Center for training and employment of women in the camp, established small projects for women and work on training and employment of women to improve their skills and encourage them to enter the labor market, in order to improve the living condition camp.

4 - The vast majority of workers have the same economic and social characteristics, because they live in the camp of Irbid, and suffer from low social and economic standards so that all workers are deprived of social health insurance and legal status.